منتدى التنمية في أفريقيا



الهجرة

إمكانات أفريقيا غير المستغلة

محمد عبد الجليل، وساميك أديكاري، وكوي توان دو،
وهيدي كايلا، وفيديريكا مارزو، ووليف نسابابيرا،
وغانيش سيشان، وماهيشور شريسيثا

AFD
AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

مجموعة البنك الدولي

الهجرة

يمكن الاطلاع على هذا الكتاب، إلى جانب أي محتوى آخر يرتبط به أو تعديلات لاحقة عليه، على الموقع الإلكتروني:
https://hdl.handle.net/10986/42534.



امسح الرمز للاطلاع على جميع الكتب التي صدرت ضمن سلسلة منتدى التنمية في أفريقيا التي تشترك في نشرها الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي.

الهجرة

إمكانات أفريقيا غير المستغلة

محمد عبد الجليل، وساميك أديكاري، وكوي توان دو، وهيدي كايلا،
وفيديريكا مارزو، ووليف نسابابيرا، وغانيش سيشان، وماهيشور شريسيثا

مطبوعة مشتركة بين الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي

© 2025 البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 1000-473-202؛ موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة
1 2 3 4 28 27 26 25

نشر البنك الدولي هذا التقرير أصلا باللغة الإنجليزية بعنوان *Migration: Africa's Untapped Potential*. Africa Development Forum series في 2025. وفي حالة وجود أي تباين، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي. هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تمثل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها أو الوكالة الفرنسية للتنمية. ولا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمّل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمّل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو الإجراءات أو الاستنتاجات المبيَّنة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والروابط / الحواشي والمعلومات الأخرى المبينة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد لهذه الحدود أو قبولها. ولا يعني الاستشهاد بأعمال من تأليف آخرين أن البنك الدولي يقر الآراء التي يعبر عنها هؤلاء المؤلفون أو محتوى أعمالهم.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو يعتبر قيداً على الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظ على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 3.0 IGO license (CC BY 3.0 IGO). وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ هذا العمل، أو توزيعه، أو نقله، أو الاقتباس منه، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية: http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo.

إسناد العمل الى المؤلف – يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: محمد عبد الجليل، وساميك أديكاري، وكوي توان دو، وهيدي كايلا، وفيديريكا مارزو، ووليف نسابابيرا، وغانيش سيشان، وماهيشور شريسيثا. الهجرة: إمكانات أفريقيا غير المستغلة.2025. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. المعرف الرقمي: 10.1596/978-1-4648-2211-7 الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمة – عند ترجمة هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية الى جانب نسبة العمل الى المؤلف: هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي وينبغي ألا تُعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديل– في حالة تعديل هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية الى جانب نسبة العمل الى المؤلف: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. وتقع المسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبَّر عنها في الاقتباس بشكل حصري على عاتق كاتب أو كاتبي الاقتباس، ولا يُقرها البنك الدولي.

محتوى الغير– البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإنه لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي مطالبات قد تنشأ عن هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك تتحمل المسؤولية عن تحديد ما إذا كان الأمر يقتضي الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكوّنات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank, H Street NW, Washington, DC 20433, USA 1818؛ البريد الإلكتروني pubrights@worldbank.org.

ISBN (نسخة ورقية): 978-1-4648-2211-7
ISBN (نسخة إلكترونية): 978-1-4648-2212-4
DOI: 10.1596/978-1-4648-2211-7

صورة الغلاف: © البنك الدولي. باسيتا أباد (1946–2004) – أهم أعمالها: 1999 ”Call My Name,“. – طلاء على خشب، 173 سم × 118 سم، برنامج الفن بالبنك الدولي، عمل فني رقم: 462096. ضرورة الحصول على إذن آخر عند إعادة الاستخدام.
تصميم الغلاف: بيل براغلسكي، شركة كرتيكال إستيدجيز، ذ م م.

سلسلة منتدى التنمية في أفريقيا

أُنشِئت **سلسلة منتدى التنمية في أفريقيا** في عام 2009 للتركيز على القضايا ذات الأهمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وتهدف هذه السلسلة إلى رصد وتسجيل أحدث التطورات الخاصة بقضية معينة، فضلاً عن المساهمة في النقاشات التي تدور حول السياسات المحلية والإقليمية والعالمية. وتم تصميمها خصيصاً من أجل تزويد الممارسين والباحثين والطلاب بأحدث نتائج البحوث مع إبراز الإمكانات والتحديات والفرص الموجودة في القارة.

وتحظى هذه السلسلة برعاية الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي. وتمثل النصوص المختارة للنشر أعلى مستويات الجودة في كل مؤسسة منهما، حيث يتم اختيارها بناءً على مدى ملاءمتها للموضوعات المطروحة على أجندة التنمية. وعن طريق العمل معاً والشعور المشترك بأهمية الرسالة والهدف متعدد التخصصات، تلتزم المؤسستان بالبحث المشترك عن رؤى وطرق جديدة لتحليل حقائق التنمية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

أعضاء اللجنة الاستشارية

الوكالة الفرنسية للتنمية
توماس ميلونيو، المدير التنفيذي لإدارة البحوث والمعارف
هيلين ديوفلكيت، المدير العام لإدارة التقييم الاقتصادي والسياسات العامة
أدلين لولانييه، رئيس شعبة المطبوعات

البنك الدولي
أندرو دابالين، رئيس الخبراء الاقتصاديين، منطقة أفريقيا
سيزار كالديرون، كبير الخبراء الاقتصاديين، منطقة أفريقيا
تشورشينغ غوه، كبير الخبراء الاقتصاديين ورئيس برنامج بمنطقة أفريقيا
أباراجيتا غويال، كبير الخبراء الاقتصاديين، منطقة أفريقيا

عناوين إصدارات سلسلة منتدى التنمية في أفريقيا

2025

*أوجه عدم المساواة في أفريقيا جنوب الصحراء: وجهات نظر متعددة الأبعاد وتحديات مستقبلية (2025)، أندا ديفيد، وموراي ليبراندت، وفيمال رانشود، وروان ياسر (محررون)

*الهجرة: إمكانات أفريقيا غير المستغلة (2025)، محمد عبد الجليل، وساميك أديكاري، وكوي توان دو، وهيدي كايلا، وفيديريكا مارزو، ووليف نسابابيرا، وغانيش سيشان، وماهيشور شريسيثا

2024

*المهاجرون والأسواق ورؤساء البلديات: التغلب على تحدي التشغيل في المدن الثانوية في أفريقيا (2024)، لوك كريستيانسن، ونانسي لوزانو جراتسيا (محرران)

2023

*مستقبل الموارد في أفريقيا: تسخير الموارد الطبيعية من أجل التحول الاقتصادي أثناء الانتقال منخفض الكربون (2023)، جيمس كوست، وألبرت زوفاك (محرران)

*أفريقيا المشتركة: التوترات والطفرات ووجهات النظر (2023)، العوامل المشتركة: محركات التغيير والفرص المتاحة لأفريقيا (2023)، ستيفاني ليروناس، وبنيامين كوريات، وكاكو نوبوكبو (محررون)

2021

العقود الاجتماعية من أجل التنمية: التفاوض والخلاف والشمول الاجتماعي في أفريقيا جنوب الصحراء (2021)، ماثيو كلوثير، وبرنارد هاربورن، وديبورا إيسر، وإنديرا سانتوس، ومايكل واتس

*التصنيع في أفريقيا جنوب الصحراء: اغتنام الفرص في سلاسل القيمة العالمية (2021)، قالب أبريها، ووبيت كاسا، وإيمانويل لاريتين، وتاي منجستا، وسولومون أوسو، وألبرت زوفاك

2020

*الأنظمة الغذائية في أفريقيا (2020)، إعادة التفكير في دور الأسواق (2021)، جايل بالينو، وآرثر باوير، ومارتن كيسلر، ونيكول ماداريا غا

*مستقبل العمل في أفريقيا: تسخير إمكانات التكنولوجيا الرقمية لصالح الجميع (2020)، جيون تشوي، ومارك دوتز، وزينب عثمان (محررون)

2019

تضافر جهود الجميع: الحد من التقزم من خلال الجهود متعددة القطاعات في أفريقيا جنوب الصحراء (2019)، إيمانويل سكوفياس، وكاتيا فينها، وريوكو ساتو

*العمل لتحقيق توازن المهارات في أفريقيا جنوب الصحراء: الاستثمار في المهارات من أجل الإنتاجية والشمول والقدرة على التكيف (2019)، عمر أرياس، وديفيد إيفانز، وإنديرا سانتوس

*توفير الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء: الاستخدام، والانتظام، والعوامل المكملة لتحقيق الأثر الاقتصادي المنشود (2019)، موسى بليمبو، ومالكولم كوسغروف ـ ديفيز

2018

*التطلع للأمام: الدراسة من أجل التعلم في أفريقيا (2018)، ساجيثا بشير، ومارلين لوكهيد، وإليزابيت نينان، وجي-بينغ تان

تحقيق الإمكانات الكاملة لشبكات الأمان الاجتماعي في أفريقيا (2018)، كاثلين بيغيل، وألين كودويل، وإيما مونسالفي (محررون)

2017

*التعدين في أفريقيا: هل المجتمعات المحلية أفضل حالاً؟ (2017)، بونام تشوهان بول، وأندرو دابالين، وبريان كريستوفر لاند

*تحقيق مكاسب أكبر: أولويات الإنفاق العام لنمو الإنتاجية الزراعية في أفريقيا(2017)، أباراجيتا غويال، وجون ناش

2016

مواجهة الجفاف في الأراضي القاحلة في أفريقيا: فرص تعزيز القدرة على الصمود (2016)، رافايلو سيرفيني، ومايكل موريس (محرران)

2015

*التحول الديموغرافي في أفريقيا: نعمة أم نقمة؟ (2015)، ديفيد كانينغ، وسانغيتا راجا، وعبده يزبك

الطرق السريعة للنجاح أو الطرق الفرعية للإخفاق: تقدير الفوائد الاقتصادية للطرق في أفريقيا (2015)، روبابا علي، وفيديريكو بارا، وكلوديا بيرغ، وريتشارد دامانيا، وجون ناش، وجيسون روس

تعزيز قدرة البنية التحتية في أفريقيا على الصمود في وجه تغير المناخ: قطاعات الطاقة والمياه (2015)، رافايلو سيرفيني، وريكارد لايدن، وجيمس نومان، وكينيث سترزيبيك (محررون)

تحدي الاستقرار والأمن في غرب أفريقيا (2015)، ألكسندر مارك، ونيلام فيرجي، وستيفن موغاكا

*أنظمة تسليم الأراضي في مدن غرب أفريقيا: باماكو بمالي نموذجاً (2015)، ألان دوراند لا سيرف، ومايليس دوراند لا سيرف، وهاريس سيلود

*شبكات الأمان في أفريقيا: الآليات الفعالة للوصول إلى الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً (2015)، كارول ديل نينو، وبرادفورد ميلز (محرران)

2014

السياحة في أفريقيا: تسخير السياحة من أجل النمو وتحسين سبل كسب العيش (2014)، إيان كريستي، وإنيدا فرناندير، وهانا ميسيرلي، ولويز توينينغ وارد

*تشغيل الشباب في أفريقيا جنوب الصحراء (2014)، ديون فيلمر ولويز فوكس

2013

*أسواق العمل الحضرية في أفريقيا جنوب الصحراء (2013)، فيليب دي فراير، وفرانسوا روبود (محرران)

نساء رائدات للأعمال: توسيع الفرص الاقتصادية في أفريقيا (2013)، ماري هالوارد دريمير

تأمين أرض أفريقيا من أجل الرخاء المشترك: برنامج لتوسيع نطاق الإصلاحات والاستثمارات (2013)، فرانك بياموغيشا

*الاقتصاد السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء: نموذج تنفيذ جديد في بوركينا فاصو وغانا وكينيا والسنغال (2013)، برنارد دافلون، وتيبري ماديس (محرران)

2012

تمكين المرأة: الحقوق القانونية والفرص الاقتصادية في أفريقيا (2012)، ماري هالوارد دريمير، وتازين حسن

*تمويل مدن أفريقيا: حتمية الاستثمار المحلي (2012)، تيبري باوليه

*إعادة النظر في التحول الهيكلي والتغيير الريفي: التحديات التي تواجه البلدان النامية المتأخرة في عالم تسوده العولمة (2012)، برونو لوش، وساندرين فريغين-غريش، وإريك توماس وايت

*الصناعات الخفيفة في أفريقيا: السياسات المستهدفة لتعزيز الاستثمار الخاص وخلق فرص العمل (2012)، هينه تي دينه، وفنسنت بالمادي، وفاندانا تشاندرا، وفرانسيس كوسار

*القطاع غير الرسمي في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية: حجم الشركات والإنتاجية والمؤسسات (2012)، نانسي بنيامين، وأحمدو علي مباي

2011

الهجرة المعاصرة إلى جنوب أفريقيا: قضية التنمية الإقليمية (2011)، أوريليا سيغاتي، ولورين لانداو (محرران)

التحديات التي تواجه الزراعة الأفريقية (2011)، جان كلود ديفيز (محرر)

*الاقتصاد السياسي اللامركزي في أربعة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: بوركينا فاصو والسنغال وغانا وكينيا (2011)، برنار دافلون، وتيبري ماديس (محرران)

2010

التفاوتات بين الجنسين في أسواق العمل الأفريقية (2010)، خورخي سابا أرباشي، وألكسندر كوليف، وإيوا فيلبياك (محررون)

*البنية الأساسية في أفريقيا: وقت التحول (2010)، فيفيان فوستر، وسيسيليا بريسينو جارميندیا (محرران)

*متاح باللغة الفرنسية

جميع الكتب التي صدرت ضمن سلسلة منتدى التنمية في أفريقيا والتي شاركت في نشرها الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي متاحة مجاناً على الموقع الإلكتروني: http://hdl.handle.net/10986/2150.

المحتويات

توطئة *xv*
شكر وتقدير *xvii*
الرسائل الرئيسية *xix*
مسرد المصطلحات *xxiii*
الاختصارات والأسماء المختصرة *xxv*

مقدمة **1**
عرض عام 1
الحالة الراهنة لهجرة الأفارقة 2
الهجرة: استغلال إمكانات أفريقيا 2

1 الحالة الراهنة لانتقال الأفارقة **7**
نادراً ما يهاجر الأفارقة خارج القارة 7
الأفارقة الذين يغادرون القارة يتجهون بشكل متزايد إلى أمريكا الشمالية وبلدان مجلس التعاون الخليجي بدلاً من أوروبا 8
أصبح العديدُ من بلدانِ أفريقيا بلدانَ مقصدٍ للمهاجرين 10
الهجرة غير الشرعية عبر القارة هي الأخطر في العالم 13
أفريقيا تستضيف ربع عدد اللاجئين على مستوى العالم 14
الحواشي 17
المراجع 17

2 الاتجاهات الكبرى المتداخلة في أفريقيا **19**
مقدمة 19
الاتجاهات الكبرى في أفريقيا: قصة منطقتين فرعيتين 19
الطفرة في أعداد الشباب في أفريقيا تنذر بالتباين الديموغرافي الكبير 22
بطء نمو الإنتاجية وركود سوق العمل يحملان آفاقاً ضيقة أمام أعداد السكان المتزايدة 23
الهشاشة والصراع والعنف تشكل خطراً على مستقبل الأعداد المتزايدة من الشباب 28
النمو السكاني السريع في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا يتداخل مع تغير المناخ 30
الحواشي 32
المراجع 34

3 الإمكانات غير المستغلة للهجرة 39

مقدمة 39

الهجرة لديها القدرة على تحقيق مكاسب أكبر في أفريقيا 39

هناك حاجة إلى سياسات مدروسة لإطلاق العنان لإمكانات أفريقيا غير المستغلة 42

يجب على أفريقيا الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للمهاجرين النازحين قسراً والمهاجرين بسبب البؤس والعوز مع الحفاظ على كرامتهم 54

الحواشي 57

المراجع 58

4 تسخير الإمكانات الإنتاجية لانتقال الأفارقة 65

مقدمة 65

استخدام الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الهجرة العابرة للحدود 66

بناء أنظمة الهجرة وتعزيزها 67

في بلدان المنشأ: تعظيم المنافع من مرحلة ما قبل المغادرة إلى ما بعد العودة 68

في بلدان المقصد: تشجيع اندماج المهاجرين 70

الحواشي 74

المراجع 76

قائمة الإطارات

1-1 بيانات الهجرة والقيود المرتبطة بها 9

2-1 ارتفاع مستويات النزوح الداخلي 15

1-2 ماذا يحدث عندما يحل الصراع على أعتاب أوروبا؟ 29

1-3 هجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية من أفريقيا 43

2-3 الهجرة المؤقتة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي 53

قائمة الأشكال

1-1 نسبة المهاجرين المقيمين في منطقتهم الأصلية لعام 2020 8

2-1 وجهات الهجرة إلى الخارج في أفريقيا للفترة 1960-2020 9

3-1 نسبة المهاجرين داخل إحدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية المنحدرين من بلدانها الأعضاء لعام 2020 11

4-1 عدد الوفيات والمفقودين من المهاجرين، حسب منطقة الحوادث للفترة 2014-2023 13

5-1 حركات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود إلى أوروبا 14

6-1 اللاجئون يشكلون نسبة كبيرة من تدفقات المهاجرين في أفريقيا 15

1-2-1 تمركز مستويات مرتفعة للغاية من عمليات النزوح الداخلي في عدد قليل من البلدان 16

1-2 عدد سكان أفريقيا سيصبح الأكبر في العالم بحلول عام 2050، بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، وانخفاض معدلات الوفيات 22

2-2 ارتفاع نسبة الأفراد في سن العمل إلى الأطفال والمسنين في أفريقيا يشير إلى ميزة ديموغرافية 23

3-2 بين عامي 2024 و2050، سيتقلص عدد السكان في سن العمل في البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل مع زيادة كبيرة في أعداد المسنين بين السكان 24

4-2	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا لا يزال أقل من ربع نظيره في العالم	24
5-2	الفقر المدقع لا يزال مرتفعاً في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا	25
6-2	نواتج الدراسة في أفريقيا تتأخر عن معظم بلدان العالم، في حين ترتفع نسبة الشباب في أفريقيا ممن هم خارج دائرة العمل أو التعليم أو التدريب	26
7-2	ارتفاع نسبة وعدد سكان الحضر في أفريقيا	27
8-2	في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا، حيث يعمل نحو 50% من العمال في قطاع الزراعة، يجبر عدم وجود الوظائف مدفوعة الأجر الكثيرين إلى العمل الحر لكسب الكفاف	27
9-2	تزايد أحداث الصراع والعنف في أفريقيا خلال العقد الماضي	28
1-3	نسبة أجور المهاجرين من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا مقارنة بغير المهاجرين حسب منطقة المقصد	40
2-3	بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا تتلقى أقل التحويلات لكل مهاجر	41
3-3	ارتفاع متوسط تكلفة إرسال التحويلات إلى بلدان أفريقيا	41
1-1-3	عدد الأطباء والممرضات والقابلات لكل 10 آلاف نسمة للفترة 2018-2021	44
4-3	المفاضلة بين زيادة أعداد الهجرة الوافدة ورفع سن التقاعد أصبحت صارخة في بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين الأفارقة	47
5-3	التوجه نحو الهجرة إلى الخارج من أجل التعليم العالي لعام 2020	49
6-3	أثر توقيع الاتفاقيات المُنظمة لهجرة العمالة على تدفقات هجرة الأيدي العاملة	52
7-3	نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء بين المهاجرين العابرين للحدود لعام 2020	55
8-3	عدد الوفيات والمفقودين من المهاجرين، حسب منطقة المنشأ للفترة 2014-2023	55
1-4	مصفوفة التوافق والدوافع الواردة في مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم لعام 2023"	66

قائمة الخرائط

1-1	أنماط الانتقال داخل أفريقيا لعام 2020	12
1-2	تضافر القوى في أفريقيا	20
2.2	من المتوقع أن تشهد أفريقيا ارتفاعاً أكبر في درجة الحرارة في العقود القادمة	31
1-3	عدد الاتفاقيات الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة التي تم توقيعها خلال الفترة 1927-2020	51

توطئة

كان للهجرة دور حيوي في تشكيل المشهد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في أفريقيا منذ فترة طويلة. وفي البنك الدولي، ندرك الإمكانات الهائلة للهجرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، وتعزيز التماسك الاجتماعي في جميع أنحاء القارة. فالهجرة قوة جبارة لتحقيق التغيير، يدفعها أفراد وأسر يبحثون عن الفرص الاقتصادية والأمان والظروف المعيشية الأفضل داخل القارة وخارج حدودها.

وعلى الرغم من هذه الإمكانات ذات الأثر التحويلي، تظل منافع الهجرة بالنسبة لتنمية أفريقيا غير مستغلة إلى حد بعيد. ومن الضروري تغيير وجهة نظرنا وإدراك أن الهجرة ليست مجرد تحدٍ، بل فرصة لتعبئة موارد بشرية هائلة لأفريقيا من أجل نموها ورخائها، فضلاً عن نمو ورخاء المجتمع العالمي بأسره.

إن أفريقيا تقف عند لحظة محورية في رحلتها التنموية، حيث يستعد سكانها من الشباب ممن تتزايد أعدادهم سريعاً ليكونوا جزءاً مهماً من القوى العاملة العالمية. فبحلول عام 2050، سيولد واحد من كل ثلاثة شباب في سن العمل في أفريقيا، مما يوفر للقارة فرصة غير مسبوقة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والابتكار. ومن أجل تحقيق هذه الإمكانات بالكامل، يجب على بلدان أفريقيا، بالشراكة مع المجتمع الدولي، أن تعمل على تهيئة البيئات الداعمة والمُعزِزة لإسهام المهاجرين في رخاء بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء.

ويؤكد هذا التقرير الذي يأتي مصاحباً لمطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2023: المهاجرون واللاجئون والمجتمعات" على الحاجة إلى سياساتٍ ميسرة للهجرة الآمنة والمنظمة والشرعية مع توفير الحماية للنازحين قسراً. ويدعو إلى تنسيق الجهود التي يبذلها واضعو السياسات والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد لتنفيذ إستراتيجياتٍ تستهدف الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للمهاجرين واللاجئين. وعلاوة على ذلك، يؤكد التقرير على أهمية توفير البدائل المناسبة لعمليات الانتقال بسبب البؤس والعوز، والتي غالباً ما تؤدي إلى مآسٍ إنسانية تواكب عبور المهاجرين.

والبنك الدولي ملتزم بمساندة بلدان أفريقيا في هذا المسعى. ونعتقد أنه بالاستثمار في التعليم والبنية التحتية والحوكمة وتعزيز التكامل الإقليمي، يمكن لأفريقيا إطلاق العنان للإمكانات الكاملة لرأسمالها البشري. ويتمثل دورنا في توفير الموارد والبحوث والشراكات اللازمة لمساعدة بلدان أفريقيا على تسخير قوة الهجرة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المنشودة.

ويقدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً لأنماط الهجرة في أفريقيا ويقدم توصياتٍ قابلة للتنفيذ لواضعي السياسات. كما يبرز ضرورة حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وحفظ كرامتهم، وضمان أن تكون الهجرة عملية آمنة ومفيدة لجميع الأطراف المعنية. ومن خلال احتضان إمكانات الهجرة، يمكن لأفريقيا أن تتصدى للتحديات الإنمائية التي تواجهها، وأن تبني مستقبلا أكثر إشراقاً لشعوبها.

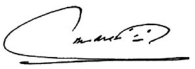
ولا يزال البنك الدولي شريكاً ثابتاً في هذه الرحلة، وهو ملتزم بالعمل مع الحكومات الأفريقية والهيئات الإقليمية والشركاء الدوليين لتحقيق مستقبل تكون فيه الهجرة حافزاً للتنمية المستدامة. معاً، يمكننا تحويل الوعد بالهجرة إلى واقعٍ يعود بالنفع على أفريقيا والعالم.



أوسمان ديون
نائب رئيس مجموعة البنك الدولي
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البنك الدولي



فيكتوريا كواكوا
نائب رئيس مجموعة البنك الدولي
منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
البنك الدولي



أوسمان دياجانا
نائب رئيس مجموعة البنك الدولي
منطقة غرب ووسط أفريقيا
البنك الدولي

شكر وتقدير

قام فريق من البنك الدولي بإعداد تقرير "الهجرة: إمكانات أفريقيا غير المستغلة" ويضم كلاً من محمد عبد الجليل، وساميك أديكاري، وكوي توان دو، وهيدي كايلا، وفيديريكا مارزو، ووليف نسابابيرا، وغانيش سيشان، وماهيشور شريسيثا وقام أندرو دابالين بتوجيه الإرشادات الشاملة في أثناء إعداده. وقام مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بمنطقة أفريقيا برعاية أعمال إعداد التقرير. وتم دعم التحليل الوارد في التقرير باستخدام دراسات مرجعية وأوراق بحثية ودراسات الحالة الآتي ذكرها:

- "هل تزيد الاتفاقيات الثنائية المنظمة للعمالة من الهجرة؟ الشواهد والأدلة العالمية من عام 1960 إلى عام 2020"، بقلم ساميك أديكاري، ونارسيس تشانغوم، وهايدي كايلا، وماهيشور شريسيثا
- "لمحة عن المهاجرين في شمال أفريقيا: "الخلفية والمقاصد ونواتج سوق العمل"، بقلم ماريان عطا الله وفيديريكا مارزو
- "فاعلية سياسات التسوية الجماعية لأوضاع اللاجئين في جنوب أفريقيا: شواهد وأدلة من مشروع إعفاء اللاجئين الزمبابويين"، بقلم نارسيس تشانغوم
- "تغير المناخ والانتقال"، بقلم فيفيان كليمنت وكانتا كوماري ريغود
- "الهجرة إلى شمال أفريقيا وعبر بلدانه: عرض عام" بقلم ميشيل دي مايو، وفاليريو ليون سيابولازا، وفيديريكا مارزو
- "زيادة عدد السكان المسنين والهجرة الدولية"، بقلم توان دو، وأندريه ليفتشينكو، وسيباستيان سوتيلو، ورومان زاراتي
- "سياسات الهجرة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا"، بقلم بليز غنيماسون وآسي أوكارا
- "نظرة عامة على أساليب تعاون الدول بشأن هجرة الأفارقة خارج القارة"، بقلم ميشيل لايتون
- "النزوح القسري في أفريقيا جنوب الصحراء: تقييم الشواهد والأدلة"، بقلم زارا سارزين وأوليف نسابابيرا

وقدم كينيث أوموندي الدعم الإداري لفريق إعداد التقرير. وقدم نارسيس تشانغوم المساعدة البحثية للفريق. وقدم باسكال جوبارت إسهامه في محتوى الإطار الخاص بهجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية. وتولت ساندرا غين أعمال تحرير التقرير. وقام برونو بونانسي وبرينان غابرييل أندريه وباتريشيا آن جانر وريان فرانسيز كيمنا من وحدة تصميم الخرائط بالبنك الدولي بتوفير الخرائط.

واستند الفريق إلى إرشادات وآراء قدمتها لجنة استشارية داخلية ضمت كلاً من باتريك بارون، وحيمدات بايوسوف، وكاثلين بيغل، ونازمول شودري، وخافيير ديفيكتور، ويوهانس (هانز) هوغيفين، ومانيولا لوثريا، وكانتا ريغو. وقام كل من بابلو أرييل أكوستا، وتوم بوندرفويت، وألين كودويل، وأوغوتشي دانيلز، ومانويلا تومي، وجاكي وهبة بأعمال المراجعة من قبل النظراء.

ويعرب فريق إعداد التقرير عن شكره وامتنانه لجميع الآراء والملاحظات التي تلقاها خلال المشاورات مع الوكالات الحكومية وشركاء التنمية والسفارات ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر في الجزائر وبلجيكا وجزر القمر وكوت ديفوار ومصر وإثيوبيا وفرنسا وغانا والكرسي الرسولي وإيطاليا وكينيا والمغرب والسنغال وسويسرا والمملكة المتحدة.

الرسائل الرئيسية

الفصل 1: الحالة الراهنة لانتقال الأفارقة

1. نادراً ما يهاجر الأفارقة خارج القارة.

أقل من 1% من سكان المنطقة يغادرون القارة، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي.

2. الأفارقة الذين يغادرون القارة يتجهون بشكل متزايد إلى أمريكا الشمالية وبلدان مجلس التعاون الخليجي بدلاً من أوروبا.

اعتاد ثلاثة أرباع المهاجرين الأفارقة الذين غادروا القارة على التوجه نحو أوروبا، لكن أكثر من نصفهم بقليل يفعلون ذلك اليوم.

3. أصبح العديد من بلدان أفريقيا بلدان مقصد للمهاجرين

تبرز بلدان شمال أفريقيا بشكل متزايد كبلدان مقصد وليست مجرد نقاط عبور للمهاجرين المتجهين نحو أوروبا. وتستقبل كل من كوت ديفوار وكينيا وجنوب أفريقيا عدد مهاجرين ضعف عدد من ترسلهم على الأقل.

4. الهجرة غير الشرعية عبر القارة هي الأخطر في العالم.

تم تسجيل نحو 5 آلاف حالة وفاة للمهاجرين الأفارقة في عام 2023، أي أكثر من ضعف عدد وفيات المهاجرين المسجلة من آسيا ونحو أربعة أضعاف عدد الوفيات المسجلة للمهاجرين من أمريكا اللاتينية.

5. تستضيف أفريقيا ربع عدد اللاجئين على مستوى العالم.

ينتقل معظم اللاجئين إلى البلدان المجاورة، حيث تستضيف 10 بلدان أفريقية فقط ما يقرب من 90% من اللاجئين في القارة.

الفصل 2: الاتجاهات الكبرى المتداخلة في أفريقيا

1. بحلول عام 2050، سيكون واحد من كل ثلاثة شباب (تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاماً) من أفريقيا.

ومن المتوقع أن تضيف أفريقيا 600 مليون نسمة إلى عدد سكانها في سن العمل، في حين يتوقع أن ينخفض عدد السكان في سن العمل في البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل بنحو 200 مليون نسمة.

2. ظل النمو الاقتصادي في أفريقيا يعاني الركود، وأخفق في خلق فرص عمل كافية للعدد المتزايد من سكانها الشباب.

ولا تزال معدلات النمو الاقتصادي عاجزة عن اللحاق بمعدلات النمو السكاني، حيث يعاني 9 من كل 10 أطفال من أفريقيا جنوب الصحراء من فقر التعلم.

3. بحلول عام 2050، سيعيش ما يقدر بنحو 1.3 مليار أفريقي في بلدان تعاني الهشاشة أو الصراع في الوقت الحالي.

يعيش ما يقرب من نصف سكان أفريقيا في بلدان متأثرة بالهشاشة المستمرة، مع ارتفاع حالات الصراع والعنف والنزوح القسري بشكل حاد منذ عام 2010.

4. يتعرض أكثر من نصف مليار أفريقي لظواهر مناخية شديدة، منها الفيضانات وموجات الجفاف والأعاصير والموجات الحارة.

يشكل تغير المناخ تهديداً متزايداً لسبل كسب العيش في الأنشطة الزراعية الريفية والمناطق الساحلية، في حين تكافح المراكز الحضرية الأفريقية للتكيف مع الزيادة السكانية والضغوط المرتبطة بتوفير الخدمات الأساسية لهؤلاء السكان.

الفصل 3: الإمكانات غير المستغلة للهجرة

1. لم تُستغل الهجرة في أفريقيا، بوصفها مصدراً لرخاء القارة، إلى حد كبير.

يهاجر الأفارقة بأعداد أقل مقارنة بمناطق أخرى من العالم، وينتقل عدد محدود منهم إلى بعض البلدان التي تزداد فيها فرص الحصول على أجور أعلى.

2. يمثل التباين الديمغرافي الكبير فرصةً لأفريقيا لإيلاء أهمية أكبر للهجرة في سياساتها الإنمائية.

تواجه بلدان المقصد الرئيسية خارج أفريقيا تقلصاً في أعداد القوى العاملة، وسوف تحتاج إلى زيادة الهجرة من 14% إلى 77% من سكانها الحاليين بحلول عام 2050 للحفاظ على النسب الحالية للسكان في سن العمل إلى كبار السن.

3. تمكن الإدارة الإستراتيجية للهجرة كلاً من بلدان المنشأ والمقصد من تكييف الهجرة بما يتناسب مع مصلحتها المتبادلة.

تعد الاتفاقيات الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة أدواتٍ لمواءمة تنمية مهارات المهاجرين مع احتياجات بلدان المقصد، ومع ذلك تتأخر أفريقيا في استخدامها على الرغم من التيسير المستمر لتدفقات الهجرة بين البلدان.

4. يؤدي تسخير الإمكانات الاقتصادية للاجئين والنازحين داخلياً إلى حفظ كرامتهم جنباً إلى جنبٍ مع خفض التكاليف على المجتمعات المضيفة.

يؤدي التكامل الاقتصادي، مثل منح حق العمل وحرية الحركة، إلى تمكين اللاجئين والنازحين داخلياً من أن يصبحوا أكثر اعتماداً على أنفسهم، وبالتالي تقليل تكلفة استضافتهم.

الفصل 4: تسخير الإمكانات الإنتاجية لانتقال الأفارقة

1. الجدران العالية تلزمها أبواب أوسع.

يتطلب تعزيز الهجرة الشرعية وفي الوقت نفسه تثبيط حركات الهجرة غير الشرعية زيادةَ عدد مسارات الهجرة القانونية.

2. بناء ومواصلة تعزيز أنظمة الهجرة في بلدان أفريقيا.

هناك حاجة إلى وضع سياسات وأنظمة لدعم المهاجرين ومجتمعات المنشأ ومجتمعات المقصد، بدءاً بمرحلة المغادرة، مروراً بمرحلة العبور، ومنها إلى المقصد، وفي النهاية عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

3. تشجيع انتقال الأفارقة فيما بين أقاليم القارة.

خفض الحواجز التي تحول دون حرية الحركة داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنها ما يتعلق باللاجئين، ورفع كفاءة أسواق العمل الإقليمية عن طريق المواءمة بين اكتساب المهارات وتقديرها بما تستحق.

4. تدعيم قدرة أفريقيا على الاستفادة من التباين الديموغرافي الكبير.

ستجني أفريقيا المزيد من فوائد الهجرة الدولية عن طريق تعزيز آليات العمل الجماعي والاستثمار في المهارات المطلوبة عالمياً على الصعيد المحلي وبالتنسيق مع بلدان المقصد.

مسرد المصطلحات

يقدم هذا المسرد أوصافاً عامة، وليس تعريفات قانونية دقيقة، للمصطلحات المستخدمة في هذا التقرير. ومع ذلك، تشمل هذه الأوصاف العناصر القانونية والمتعلقة بالسياسات التي لها صلة بكيفية فهم هذه المصطلحات وتطبيقها عملياً. والمسرد مقتبس من مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2023: المهاجرون واللاجئون والمجتمعات".

بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا في المناطق الغربية والوسطى والشرقية من القارة هي: أنغولا، وبنن، وبوركينا فاصو، وبوروندي، وكابو فيردي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجزر القمر، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وغينيا الاستوائية، وإريتريا، وإثيوبيا، والغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وكينيا، وليبيريا، ومدغشقر، وملاوي، ومالي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو، ورواندا، وساو تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وتنزانيا، وتوغو، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي.

بلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا في المناطق الواقعة شمالي القارة وجنوبها هي: الجزائر، ومصر، وبوتسوانا، وإسواتيني، وليسوتو، وليبيا، وموريشيوس، والمغرب، وناميبيا، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وتونس.

اللجوء أو وضع اللاجئ هو وضع قانوني يمنحه البلد للاجئين على أرضه بناءً على إجراءات قضائية أو إدارية. ويكفل هذا الوضع لمكتسبيه التمتُّع بالحماية الدولية للاجئين من خلال منع إعادتهم (تماشياً مع مبدأ عدم الإعادة القسرية) وتنظيم إقامتهم في هذا البلد ومنحهم حقوقاً معينة في أثناء وجودهم به.

طالب اللجوء هو ذلك الشخص الذي يعيش خارج بلده الأصلي ويطلب اللجوء. وللأغراض الإحصائية، هو الشخص الذي قدَّم طلباً لالتماس اللجوء لكنه لم يتلق قراراً نهائياً بعد.

الحماية (الدولية) التكميلية هي أشكال من الحماية الدولية توفّرها البلدان أو المناطق للأشخاص الذين ليسوا لاجئين، لكنهم قد لا يزالون بحاجة إلى الحماية الدولية. وتستخدم البلدان أشكالاً مختلفة من الآليات القانونية والمتعلقة بالسياسات لتنظيم دخول هؤلاء الأفراد أو إقامتهم، أو منع إعادتهم (تماشياً مع مبدأ عدم الإعادة القسرية).

بلد/مجتمع المقصد هو البلد الذي ينتقل إليه المهاجر.

المغتربون هم سكان بلد معين مشتتون ومتفرقون في بلدان أو مناطق منفصلة عن موطنهم الجغرافي الأصلي.

المهاجر بسبب البؤس والعوز هو مهاجر ينتقل إلى بلد آخر مدفوعاً بالمعاناة من البؤس والعوز لكنه لا يستوفي المعايير المطبَّقة للحصول على وضع اللاجئ. وغالباً ما تكون عمليات انتقال هذا النوع من المهاجرين غير شرعية وغير آمنة.

المهاجر لأسباب اقتصادية هو مهاجر يعبر الحدود الدولية، ليس بدافع تجنُّب الاضطهاد أو احتمال التعرُّض لضرر جسيم أو ملاقاة الموت، بل لأسباب أخرى منها تحسين الأحوال المعيشية من خلال العمل أو لم شمل الأسرة في الخارج. ويشمل هذا المصطلح العمال المهاجرين الذين يهاجرون بشكل رئيسي من أجل العمل في بلد آخر.

المهاجر النازح هو الشخص الذي يغادر بلد إقامته المعتادة ليقيم في بلد آخر. ويُستخدم هذا المصطلح من منظور البلد الأصلي لهذا الشخص.

البلد/المجتمع المضيف هو البلد الذي ينتقل إليه اللاجئ، بشكل مؤقت أو دائم.

المهاجر الوافد هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد ما ليكون مكان إقامته المعتادة. ويُستخدم هذا المصطلح من منظور بلد المقصد لهذا الشخص.

النازحون داخلياً هم الأشخاص الذين نزحوا داخل حدود الدولة تجنباً للاضطهاد أو الضرر الجسيم أو الموت من خلال، على سبيل المثال، صراع مسلَّح أو حالات شيوع أعمال العنف، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو التي تنشأ عن النشاط البشري.

الحماية الدولية هي الحماية القانونية التي تمنحها البلدان للاجئين أو غيرهم من النازحين في أراضيها الذين لا يمكنهم العودة إلى بلدانهم الأصلية لأنهم سيكونون عُرضةً للخطر هناك أو لأن بلدانهم غير قادرة على حمايتهم أو غير راغبة في ذلك. وتأخذ الحماية الدولية شكل الوضع القانوني الذي يمنع، كحدٍ أدنى، إعادتهم (بما يتماشى مع مبدأ عدم الإعادة القسرية) وينظِّم إقامتهم في أراضي البلد المعني.

المهاجر غير الشرعي هو مهاجر غير مصرَّح له قانوناً بدخول بلد معين أو الإقامة فيه (يسمى أيضاً المهاجر بدون وثائق رسمية).

المهاجر في هذا التقرير، هو الشخص الذي يغيِّر بلد إقامته المعتادة والذي ليس من مواطني البلد المقيم فيه. ولا يشمل ذلك الانتقال لفترة قصيرة لأغراضٍ مثل الترفيه أو العمل أو العلاج الطبي أو زيارة الأماكن المقدسة.

عدم الإعادة القسرية هو المبدأ القانوني الذي يحظر على البلدان إعادة الأشخاص إلى الأماكن التي قد يتعرَّضون فيها لمخاطر الاضطهاد أو التعذيب أو غير ذلك من الأضرار الجسيمة.

بلد/مجتمع المنشأ هو البلد الذي ينتقل منه المهاجر أو اللاجئ.

اللاجئ هو الشخص الذي يمنحه بلد اللجوء الحمايةَ الدوليةَ بسبب الخوف من الاضطهاد، أو بسبب نشوب صراع مسلَّح أو أعمال عنف أو اضطراب عام خطير في بلده الأصلي. وتأخذ الحماية الدولية التي تمنحها البلدان للاجئين شكل التمتُّع بوضع قانوني خاص (راجع تعريف **اللجوء أو وضع اللاجئ**) يمنع إعادتهم (تماشياً مع مبدأ عدم الإعادة القسرية)، وينظِّم إقامتهم في أراضي هذه البلدان ويمنحهم حقوقاً معينة في أثناء وجودهم بها، وذلك بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 أو الأدوات القانونية الدولية أو الإقليمية أو الوطنية الأخرى.

المهاجر الشرعي هو المهاجر المُصرَّح له قانوناً بالدخول أو الإقامة في بلد معين.

شخص عديم الجنسية هو الشخص الذي لا يحمل صفة المواطنة في أي بلد من البلدان.

الاختصارات والأسماء المختصرة

ACE	مراكز التميز في التعليم العالي في أفريقيا
BLMA	اتفاقية ثنائية مُنظِمة لهجرة العمالة
BSSA	اتفاقية ثنائية للضمان الاجتماعي
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
EU	الاتحاد الأوروبي
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GSP	الشراكة العالمية للمهارات
ICL	قرض متناسب مع مستوى الدخل
IDPs	النازحون داخلياً
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
MOU	مذكّرة تفاهم
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
REC	جماعة اقتصادية إقليمية
SADC	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
WHR	نافذة دعم المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين

مقدمة

عرض عام

تمثل هجرة الأفارقة قصة حركة تدفعها أسباب متعددة من بينها السعي وراء الفرص الاقتصادية في بلدان قريبة أو بعيدة، والبحث عن السلامة والأمن، والحاجة الملحة للهروب من التحديات التي تفرضها التغيرات البيئية، فضلاً عن تقوية الروابط العائلية. وتكشف الهجرة، الطوعية منها والقسرية، عن قدرة القارة على الصمود والتكيف، وتحدد مسارات تمتد عبر أفريقيا لتصل إلى مناطق بعيدة مثل أوروبا والأمريكتين والشرق الأوسط. غير أن الإمكانات ذات الأثر التحويلي للهجرة من حيث تحسين الأحوال المعيشية للأفارقة لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير. ويتطلب إدراك منافع الهجرة لمواجهة التحديات الإنمائية في أفريقيا من واضعي السياسات والمجتمعات المحلية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد تنفيذَ إستراتيجيات محددة من أجل تحقيق الإمكانات الاقتصادية للانتقال، مع الحفاظ على كرامة وحقوق جميع المهاجرين واللاجئين.

وتُعد قدرة أفريقيا على إعداد سكانها من الشباب ممن تتزايد أعدادهم لمواجهة التحديات الإنمائية في القارة من الركائز الأساسية لتأمين مستقبلها. فالهجرة، وهي التي تعد استجابةً غير مستغلة إلى حد كبير، بإمكانها أن تصبح مصدر نفع كبير للمنطقة. ونظراً لأن الشباب ممن تقل أعمارهم عن 25 عاماً يمثلون نحو 60% من سكان أفريقيا، فهم لذلك يأتون على رأس أولويات التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في القارة. ومن أجل تحقيق أقصى استفادة من هذه الميزة الديموغرافية، تحتاج أفريقيا إلى مواجهة التحديات الإنمائية المتداخلة المترتبة على التحول الاقتصادي الذي لم يحقق مكاسب الإنتاجية المتوقعة حتى الآن، ناهيك عن الآثار الناجمة عن تغير المناخ وتفشي مشكلات الهشاشة والصراع والعنف.

ومن المتوقع أن تصبح أفريقيا، لا سيما منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، موطناً لقطاع كبير من القوى العاملة العالمية. فبحلول عام 2050، سيكون واحد من كل ثلاثة شباب في سن العمل (تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاماً) قد ولد في القارة. ويتمثل التحدي الذي يواجه أفريقيا - والعالم - في خلق وظائف قابلة للاستمرار من خلال جذب رأس المال والموارد الأخرى إلى استخدام الأيدي العاملة الوفيرة في أفريقيا، أو عن طريق تسهيل حركتها إلى المناطق التي تتوفر بها هذه الموارد. وهذا يتطلب تشجيع الإمكانات الإنتاجية لهذه القوى العاملة وحُسن استخدامها. ومن شأن التصدي لهذه التحديات أن يحدد معالم التنمية في أفريقيا. وهذا التقرير عن الهجرة عبر الحدود في أفريقيا يتناول إمكانات الهجرة وكيف يمكن للقارة تسخيرها للحصول على فرصٍ اقتصادية داخلها وخارجها.

الحالة الراهنة لهجرة الأفارقة

حتى الآن، ظل معدل الهجرة إلى الخارج للأفارقة - وخاصة مواطني بلدان غرب ووسط وشرق أفريقيا - محدوداً مقارنة بمعدلات المناطق الأخرى من العالم. فعلى الرغم من أن المهاجرين الأفارقة يشكلون ما يقرب من 15% من أعداد المهاجرين في العالم، إلا أن أقل من 1% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء يهاجرون إلى بلدان تقع خارج قارتهم. ويحدث الجزء الأكبر من الهجرة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بين البلدان الأعضاء في نفس الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبالنسبة لبلدان شمال أفريقيا، يقترب معدل الهجرة خارج هذه المنطقة الفرعية من 5%.

بالإضافة إلى ذلك، وعندما تحدث الهجرة، فإنها عادة ما تحقق مكاسب اقتصادية ضعيفة للمهاجرين ومجتمعات المنشأ. وبما أن الهجرة إلى الخارج تتجه إلى حد كبير نحو بلد مجاور، فإن بلدان غرب ووسط وشرق أفريقيا تتلقى أقل التحويلات المالية لكل مهاجر بين جميع المناطق. وعلى نحو متصل، واعتباراً من عام 2020، تشكل حركات الهجرة القسرية 30% من إجمالي تدفقات الهجرة عبر الحدود في أفريقيا. علاوة على ذلك، فإن حركات الهجرة بسبب البؤس والعوز وحركات الهجرة غير الشرعية تضع المهاجرين، لا سيما النساء، في أوضاع هشة، كما تضع قدرة المجتمعات المضيفة على الصمود على المحك. وعلى الرغم من أن المعابر البحرية غير الشرعية إلى أوروبا تمثل نسبةً محدودة من إجمالي عمليات الدخول إلى بلدانها، فإنها تفرض تكاليف بشرية كبيرة من حيث الضحايا الذين يلقون حتفهم في عرض البحر وانتهاكات حقوق الإنسان طوال رحلة الهجرة.

ومع ذلك، فإن هذا الاستعراض لما حدث من تطورات على الهجرة في أفريقيا يخفي ظاهرة ديناميكية تتغير فيها وجهات وتركيبات تدفقات المهاجرين. وعلى الرغم من الانتقال التقليدي للمهاجرين الأفارقة نحو بلدان أخرى في أفريقيا أو في أوروبا، فإنهم يعملون على نحو متزايد على تنويع بلدان مقصدهم، مع اكتساب أمريكا الشمالية وبلدان مجلس التعاون أهمية كبيرة. علاوة على ذلك، فإن خصائص المهاجرين تتغير أيضاً، حيث أصبحوا أكثر تعليماً، كما زادت نسبة الإناث المهاجرات لتصل إلى 45% في جميع أنحاء القارة. وفي الوقت نفسه، تسير بعض البلدان مثل كينيا والمغرب وتونس على خطى بعض البلدان الأخرى، مثل مصر وجنوب أفريقيا، من حيث كونها أصبحت وجهاتٍ لعدد متزايد من المهاجرين، معظمهم من بلدان أفريقية أخرى.

وفي الوقت نفسه، تستضيف قارة أفريقيا أكثر من ثلث السكان النازحين قسراً في العالم وأكثر من ربع اللاجئين في جميع أنحاء العالم. ويعيش فيها ما يقدر بنحو 32.6 مليون نازح داخلي و8.2 ملايين لاجئ و1.1 مليون طالب لجوء. ويؤدي عدم الاستقرار السياسي المزمن والآثار الناجمة عن مناخٍ ترتفع فيه درجات الحرارة إلى تعرض عدد متزايد من الأفارقة لخطر النزوح القسري، سواء داخل بلدانهم أو عبر الحدود إلى بلدان أخرى. ومن الأهمية بمكان الإقرار بأن حالات النزوح من المرجح أن تكون طويلة الأمد، وبالتالي تتطلب الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للاجئين والنازحين داخلياً من أجل بناء أنظمة حماية مستدامة لهم وتطوير مسارات تؤدي إلى سرعة اندماجهم في المجتمعات المضيفة حالياً أو في المستقبل.

الهجرة: استغلال إمكانات أفريقيا

تقف أفريقيا عند ملتقى الاتجاهات العالمية الكبرى المتمثلة في التضخم في عدد السكان من الشباب وما يصاحبه من فرص اقتصادية محدودة، وزيادة المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، وهشاشة دولها. وتتفاقم العواقب التي يفرزها "التباين الديموغرافي الكبير" بين بلدان غرب ووسط وشرق أفريقيا والبلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل بسبب بطء التحولات الهيكلية، وحدة الآثار المترتبة على تغير المناخ، وعدم الاستقرار السياسي المزمن الذي يعصف بالعديد من البلدان الأفريقية.

وعلى العكس من ذلك، فإن السكان في البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل يتقدمون في السن بصورة سريعة. ومن أجل الحفاظ على النسبة الحالية للسكان في سن العمل إلى كبار السن في عام 2050، ستحتاج بلدان الاتحاد الأوروبي إلى أكثر من 130 مليون عامل إضافي، وإلا تكبدت خسائر تقدر بنحو 12% من إجمالي ناتجها المحلي.

ولا يمكن للسياسات البديلة، مثل رفع سن التقاعد، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، والميكنة، أن تعالج النقص بشكل كامل، لا سيما في قطاعات الخدمات غير القابلة للتداول، حيث يكون نطاق الميكنة ونقل الأعمال إلى الخارج محدوداً.

ومع ذلك، يواجه العمال الأفارقة عقبات في سعيهم لاغتنام الفرص التي يولدها "التباين الديموغرافي الكبير". ويأتي مستوى مهارة الشباب الأفريقي على رأس هذه العقبات، حيث يقل كثيراً عن مستوى العمال المتقاعدين في البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. فعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم في بلدان غرب ووسط وشرق أفريقيا 4.8 سنوات، مقارنة بنحو 10.7 سنوات في الوجهات الأوروبية الرئيسية لهجرة الأفارقة. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يعمل المهاجرون الأفارقة ذوو التعليم العالي في البلدان مرتفعة الدخل بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في قطاعات أو مهن ذات مهارات منخفضة أو متوسطة بسبب عدم الاعتراف بمؤهلاتهم العلمية أو القصور في المهارات اللغوية أو السلوكية الاجتماعية التي تتجاوز التعليم الرسمي.

وعلاوة على ذلك، تواجه الهجرة، وخاصة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، معارضة قوية على جميع المستويات والدوائر الفاعلة في العديد من بلدان المقصد. وتتصدر الهجرة بانتظام قائمة مخاوف المواطنين، وشهدت الانتخابات الوطنية أو الأوروبية الأخيرة صعود الأحزاب ذات البرامج القوية المناهضة للهجرة. وفي حين قد تدفع العنصرية وكراهية الأجانب إلى اتخاذ بعض المواقف المناهضة للهجرة، فإن السياسات التي تضعها بلدان المنشأ والمقصد يمكنها أن تستغل هجرة الأفارقة لصالح مجتمعات المنشأ والمقصد معاً.

السياسات المعززة للهجرة الأفضل: من مرحلة ما قبل الهجرة إلى مرحلة ما بعد العودة

بالنسبة لبلدان المنشأ والمقصد، تعني الهجرةُ الأفضل ضمانَ حدوث تطابق قوي بين مهارات المهاجر ومجتمع المقصد. وترتفع المكاسب المترتبة على الهجرة عبر الحدود لأعلى مستوياتها عندما تستجيب مهارات المهاجرين للطلب في أسواق العمل في بلدان المقصد. ولا يحتاج المهاجرون إلى اكتساب المهارات والمؤهلات قبل المغادرة فحسب، بل أيضاً إلى الاعتراف بها في بلد المقصد. ومع ذلك، فإن الصعوبات المتعلقة بالمعلومات تشكل عائقاً كبيراً أمام التطابق الفعال بين العرض والطلب، ويؤدي تنظيم شركات التوظيف الخاصة وغيرها من الوسطاء دوراً بالغ الأهمية في ضمان شفافية المعلومات لكل من العمال المهاجرين وأصحاب العمل. علاوة على ذلك، وفي بلدان المقصد، يساعد فتح أو توسيع المسارات القانونية التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل في التغلب على النقص الحالي والمتوقع في المهارات. وتوفر هجرة الطلاب حلولاً محتملة للعديد من التحديات على صعيد السياسات، بما في ذلك الاعتراف بالمهارات والإدماج الاجتماعي.

ويمكن تحسين التطابق من خلال توفير بدائل للهجرة. كما يمكن أن يؤدي توفير آليات التكيف البديلة وفرص سوق العمل إلى تحسين الخيارات المتاحة في الخارج أمام من يفكرون في الهجرة عبر الحدود، لا سيما من يفكرون في مسارات غير شرعية. وعلى الرغم من أن تحديد مجموعة السياسات الإنمائية التي يمكن أن تولد بدائل محلية جذابة للهجرة يقع خارج نطاق هذا التقرير، فإن استهدافها لفئات سكانية بعينها، أو لمناطق تشهد معدلات هجرة أعلى يمكن أن يكون له آثار أقوى على التكوين الناتج لتدفقات الهجرة. علاوة على ذلك، فإن الاتفاقيات المتعلقة بانتقال العمالة التي تسهل التحرك بين البلدان الأعضاء في نفس الجماعة الاقتصادية الإقليمية للمهاجرين تتيح إمكانية الوصول إلى المراكز الإقليمية حيث توفر الفرص الاقتصادية بديلاً لحركات الهجرة غير الشرعية.

وتؤدي السياسات التكميلية دوراً بالغ الأهمية في ضمان أن تكون تجربة الهجرة مجزية للمهاجرين ومفيدة لمجتمعات المنشأ والمقصد على حد سواء. وتتضاعف مزايا الهجرة إلى أقصى حد عندما يُمنح المهاجرون الحق في العمل، ولا يواجهون أي تمييز في سوق العمل، ويتمتعون بظروف عمل وأجور لائقة، مما يتيح لهم المساهمة بأقصى إمكاناتهم الإنتاجية. ومع ذلك، فإن إدماج المهاجرين في مجتمع المقصد ينطوي على تكاليف معينة، يمكن تخفيفها من خلال تنفيذ سياسات تيسر الاندماج الاجتماعي، وتعزز التماسك الاجتماعي، وتعالج أي آثار توزيعية على السكان الأصليين. وبالنسبة لبلدان المنشأ، تتضاعف منافع الهجرة من خلال خفض تكاليف التحويلات المالية، ووضع آليات وبرامج حوافز لاستثمارات المغتربين، وسن سياسات اجتماعية تدعم الأسر التي تخلفت عن الركب وتوفر الاستعدادات لعودة المهاجرين في نهاية المطاف.

ويتطلب تحقيق الاستدامة في مكاسب الهجرة تهيئة بيئة سياسات تشجع على إعادة الإدماج وتحفز العائدين. كما أن المسارات القانونية المؤقتة تصبح مستدامة عندما تلتزم جميع الأطراف بأحكام العودة وشروطها. وبخلاف ذلك، فإن إنفاذ قوانين الهجرة وتقديم الحوافز المالية هي أدوات متاحة لواضعي السياسات في بلدان المقصد. وبالنسبة لبلدان المنشأ، فإن تعزيز إعادة إدماج العائدين في مجتمعاتهم الأصلية يستلزم الاعتراف بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي اكتسبوها في الخارج، وتقديم الدعم الفني والإداري والمالي للاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للعائدين، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحفيز العائدين في نهاية المطاف.

من السياسات إلى النتائج: أنظمة الهجرة الوطنية والإقليمية

يعد بناء نظم الهجرة أمراً أساسياً بالنسبة لبلدان المنشأ لجمع المعلومات وصياغة وتنفيذ سياسات لتنظيم الجهات الفاعلة في السوق، الخاصة والعامة على حد سواء. وهناك حاجة إلى آليات تنسيق للحد من تشتيت المسؤولية عن وضع وتطبيق السياسات المتعلقة بالهجرة فيما بين الأجهزة والهيئات الحكومية. وتساعد هذه الآليات في تحديد الاحتياجات من القدرات الإحصائية والمالية والموارد البشرية لتحديد السياسات التي تعزز الهجرة الأفضل وصياغتها وتنفيذها.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التنظيم الفعال للانتقال عبر الحدود التنسيقَ بين بلدان المنشأ والمقصد، وهو ما يتم تيسيره من خلال أدوات السياسة مثل الاتفاقيات الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة. كما أن السياسات الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من التطابق بين المهاجرين وبلدان المقصد ومعالجة العوامل الخارجية السلبية المحتملة لحركات الهجرة عبر الحدود تتطلب استثمارات محددة، مثل التدريب الكافي في بلدان المنشأ وسياسات الاندماج الاجتماعي في بلدان المقصد، وهو ما سيستغرق وقتاً حتى يتحقق. ومن أجل تحفيز بلدان المنشأ وبلدان المقصد على القيام بمثل هذه الاستثمارات، توفر أدوات مثل الاتفاقيات الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة إطاراً لإجراء هذا التنسيق الثنائي. ومع ذلك، وعلى الرغم من حدوث ارتفاع طفيف في هذا النوع من التنسيق مؤخراً، فإن البلدان في غرب ووسط وشرق أفريقيا شاركت في عدد قليل من هذه الترتيبات.

وتكفل آليات العمل الجماعي توزيع الاتفاقات الثنائية بشكل عادل للمنافع الاقتصادية للهجرة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ومن خلال التفاوض الجماعي بدلاً من التفاوض الفردي، تمنع الدول الأفريقية السباق نحو القاع، وبالتالي تحقيق أهداف مثل تحسين الرواتب وظروف العمل للعمال المهاجرين، وزيادة مشاركة بلدان المقصد في تمويل برامج التعليم والتدريب في بلدان المنشأ، وتعزيز المساعدة بشكل عام من بلدان المقصد نحو تحقيق الأهداف الإنمائية لبلدان المنشأ. ويمكن دمج آليات العمل الجماعي هذه في المؤسسات الإقليمية القائمة، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، أو تشكيلها من خلال تحالفات مخصصة للبلدان، ويمكن أن تركز على قطاعات محددة مثل الرعاية الصحية أو أن تكون أكثر شمولاً. وعلى الرغم من أن هذه الآليات ذات طابع حكومي دولي، يتعين أن تشمل منظمات العمال وأصحاب العمل وأن تتلقى المساعدة الفنية من شركاء التنمية.

النزوح القسري: تسخير الإمكانات الاقتصادية للاجئين والنازحين داخلياً

لطالما كانت أفريقيا رائدة في اعتماد الأطر القانونية التي تحكم حماية اللاجئين والنازحين داخلياً وتقديم يد العون لهم. وكانت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 أول أداة إقليمية بشأن اللاجئين، حيث أدخلت العديد من الابتكارات المهمة في القانون الدولي، ولا تزال الأداة الإقليمية الوحيدة الملزمة قانوناً بشأن اللاجئين. وبالمثل، فإن اتفاقية كمبالا هي الأداة الأولى والوحيدة الملزمة قانوناً بشأن النزوح الداخلي على الصعيد العالمي، حيث توفر إطاراً قانونياً شاملاً لمعالجة النزوح الداخلي في منطقة أفريقيا. غير أن فرص حصول النازحين على الفرص الاجتماعية والاقتصادية محدودة للغاية من الناحية العملية. ولا يزال نحو 54% من اللاجئين في أفريقيا يعيشون في المخيمات، كما يقيم أكثر من 80% منهم في المناطق الريفية ذات القدرة المحدودة على النفاذ إلى الأسواق والقيود المفروضة على الحركة والانتقال.

ومع تزايد أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً في أوضاع طويلة الأمد، مع تناقص الموارد من البلدان المضيفة والمجتمع الدولي، فإن تعزيز الاعتماد على الذات بين هؤلاء السكان يوفر مساراً مستداماً للمضي قدماً. وتساعد تهيئة الظروف التي تستفيد من الإمكانات الاقتصادية للنازحين قسراً على الحفاظ على كرامتهم وحماية رفاهيتهم وتمكينهم من المساهمة في اقتصاد البلد المضيف. وتسعى السياسات التي تستهدف أنظمة الحماية المستدامة إلى تحقيق أقصى قدر من الاعتماد على

الذات للاجئين والنازحين داخلياً مع معالجة مشكلات الأمن والاقتصاد السياسي ذات الصلة. كما يجب أن تركز المساعدات الإنسانية والإنمائية على تعزيز الاعتماد على الذات بين مجتمعات اللاجئين والنازحين داخلياً. ويشمل ذلك بناء مهاراتهم لتلبية متطلبات أسواق العمل في البلدان المضيفة، والتخفيف من أي آثار سلبية على العمال المحليين، وتهيئة الظروف للقطاع الخاص لتوظيف هذه المهارات محلياً، أو السماح للسكان النازحين قسراً بالانتقال للوصول إلى الفرص داخل البلاد أو حتى المنطقة، شريطة وجود حماية قانونية لضمان سلامتهم بشكل دائم.

الفصل 1

الحالة الراهنة لانتقال الأفارقة

خمس حقائق عن انتقال الأفارقة

الحقيقة 1: نادراً ما يهاجر الأفارقة خارج القارة.

أقل من 1% من سكان المنطقة يغادرون القارة، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي.

الحقيقة 2: الأفارقة الذين يغادرون القارة يتجهون بشكل متزايد إلى أمريكا الشمالية وبلدان مجلس التعاون الخليجي بدلاً من أوروبا.

اعتاد ثلاثة أرباع المهاجرين الأفارقة الذين غادروا القارة على التوجه نحو أوروبا، لكن أكثر من نصفهم بقليل يفعلون ذلك اليوم.

الحقيقة 3: أصبح العديدُ من بلدانِ أفريقيا بلدانَ مقصدٍ للمهاجرين

تبرز بلدان شمال أفريقيا بشكل متزايد كبلدان مقصد وليست مجرد نقاط عبور للمهاجرين المتجهين نحو أوروبا. وتستقبل كل من كوت ديفوار وكينيا وجنوب أفريقيا عدد مهاجرين ضعف عدد من ترسلهم على الأقل.

الحقيقة 4: الهجرة غير الشرعية عبر القارة هي الأخطر في العالم.

سُجلت نحو 5 آلاف حالة وفاة للمهاجرين الأفارقة في عام 2023، أي أكثر من ضعف عدد الوفيات المسجلة للمهاجرين من آسيا ونحو أربعة أضعاف عدد الوفيات المسجلة للمهاجرين من أمريكا اللاتينية.

الحقيقة 5: تستضيف أفريقيا ربع عدد اللاجئين على مستوى العالم.

ينتقل معظم اللاجئين إلى البلدان المجاورة، حيث تستضيف 10 بلدان أفريقية فقط ما يقرب من 90% من اللاجئين في القارة.

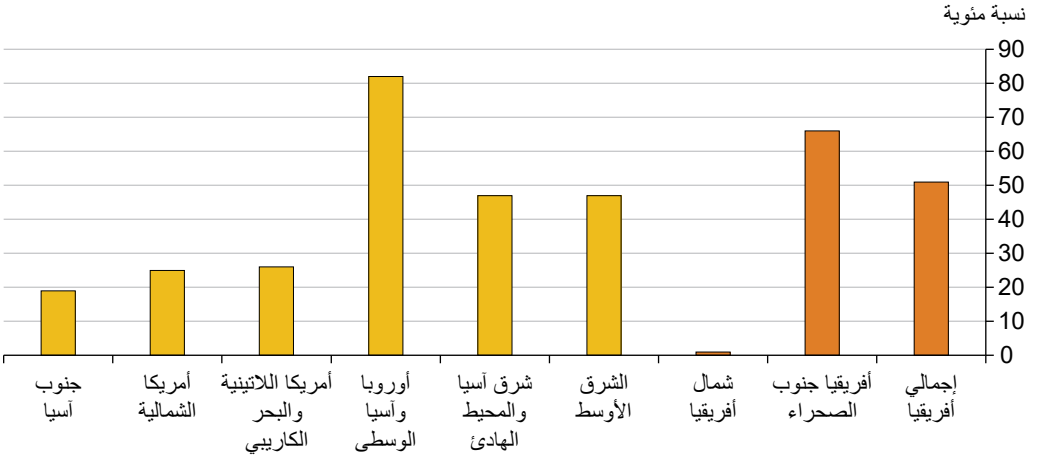
نادراً ما يهاجر الأفارقة خارج القارة

تُعد نسبة الأفارقة من منطقة جنوب الصحراء الذين يهاجرون خارج القارة منخفضة مقارنة بالمتوسطات العالمية. وعلى الرغم من أن أفريقيا جنوب الصحراء تمثل 85.3% من سكان القارة، فإن أقل من 1% من سكانها يهاجرون خارج أفريقيا، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 1.7% للهجرة العابرة للقارات. وفي المقابل، فإن بعض المناطق مثل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب آسيا لديها معدلات أعلى، حيث يهاجر 5% و2% من سكانها، على التوالي، إلى أجزاء أخرى من العالم. ويعيش في بلدان شمال أفريقيا نحو 5% من سكانها في الخارج، مما يعكس اتجاهات الهجرة التاريخية من

بلدان البحر المتوسط إلى أوروبا وبلدان مجلس التعاون. ففي عام 2020، أقام ما يقرب من 60% من المهاجرين من شمال أفريقيا في بلدان أوروبية، ونحو 30% منهم في بلدان مجلس التعاون وغيرها من بلدان الشرق الأوسط، ونحو 7% منهم في أمريكا الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من انخفاض إجمالي الهجرة العابرة للقارات من أفريقيا جنوب الصحراء، فإنها تخفي تنوعاً كبيراً. فقد شهدت بعض الدول الجزرية الصغيرة هجرة كبيرة خلال العقود الأخيرة. وفي كابو فيردي وجزر القمر وساو تومي وبرينسيبي، تبلغ نسبة المواطنين المقيمين في الخارج إلى المقيمين في الداخل 130% و22% و18% على التوالي. ومن بين 700 ألف من سكان كابو فيردي المقيمين في الخارج، فإن معظمهم يعيش في الولايات المتحدة و/أو في أوروبا (المنظمة الدولية للهجرة 2024).

وعلى الرغم مما يطرأ على الهجرة من تطورات بمرور الوقت، لا تزال معظم الهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء تتم داخل القارة. واعتباراً من عام 2020، انتقل 66% من الأشخاص الذين غادروا بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء داخل أفريقيا، وهاجر ثلاثة أرباع هؤلاء الأشخاص إلى بلدٍ مجاور (الشكل 1-1). وتعتبر معدلات الهجرة داخل بلدان القارة أعلى بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنةً بشمال أفريقيا، حيث تكاد تكون هذه الهجرة معدومة؛ أما في المناطق الأخرى، فتبلغ الهجرة داخل حدود المنطقة 26% فقط في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و20% في جنوب آسيا. ولا يزال الانتقال داخل بلدان القارة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مستمراً على الرغم من تغير أنماط الهجرة، مع تزايد نسبة المهاجرين المتجهين إلى خارج القارة.

الشكل 1-1: نسبة المهاجرين المقيمين في منطقتهم الأصلية لعام 2020



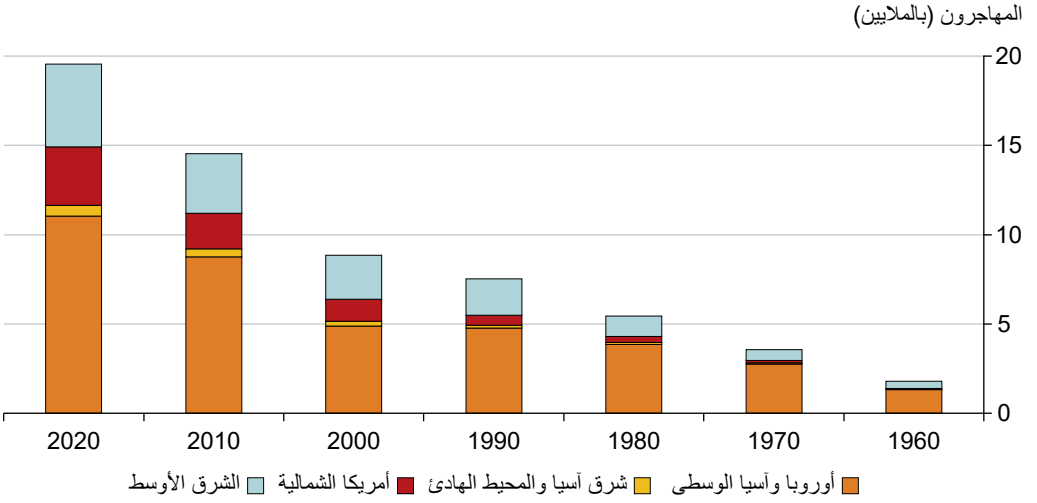
المصدر: تستند الحسابات إلى بيانات المصفوفة الثنائية للهجرة من البنك الدولي 2023ج.

الأفارقة الذين يغادرون القارة يتجهون بشكل متزايد إلى أمريكا الشمالية وبلدان مجلس التعاون الخليجي بدلاً من أوروبا

أصبحت وجهات الأفارقة الذين يغادرون القارة متنوعة بشكل متزايد، حيث ابتعدوا عن التركيز على أوروبا. وانخفضت نسبة المهاجرين الأفارقة الذين استقروا في البلدان الأوروبية من 73% في عام 1960 إلى 55% في عام 2020 (الشكل 1.2). وفي الستينيات والسبعينيات، انتقل ثلثا المهاجرين الأفارقة العابرين للقارات إلى بلجيكا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. غير أن هذه النسبة تراجعت إلى أقل من 40% بحلول عام 2020.

وعلى العكس من ذلك، فقد ارتفعت نسبة المهاجرين الأفارقة في أمريكا الشمالية من 2% إلى 17% خلال نفس الفترة. ويعكس هذا التحول نمطاً واسع النطاق مع ظهور ممرات جديدة للهجرة: بين عامي 2010 و2020، ارتفع عدد المهاجرين الأفارقة إلى بلدان مجلس التعاون بنسبة 50%، متجاوزاً 3.5 ملايين مهاجر. فبلدان المجلس تستضيف حالياً نحو 20% من المهاجرين الأفارقة خارج القارة، وأعدادهم مرشحة للزيادة، لا سيما من بلدان شرق أفريقيا. وعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة المهاجرين من إثيوبيا في بلدان المجلس، فبعد أن كانت تمثل 7% فقط في عام 2000، أصبحت تمثل 18% من إجمالي عدد المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2020. ومن المرجح أن يكون حجم الهجرة إلى بلدان المجلس أقل من الأعداد الحقيقية نظراً لمحدودية البيانات (الإطار 1-1).

الشكل 1-2: وجهات الهجرة إلى الخارج في أفريقيا للفترة 1960-2020



المصدر: تستند الحسابات إلى بيانات المصفوفة الثنائية للهجرة من البنك الدولي 2023ج.

الإطار 1-1

بيانات الهجرة والقيود المرتبطة بها

تعتبر التعدادات السكانية المصدر الرئيسي للبيانات لقياس أعداد الهجرة العالمية. غير أن ضبط توقيتها وقابلية مقارنتها ومدى سهولة الوصول إليها تحد من فاعليتها. ففي بلدان المنشأ، غالباً ما تعطي التعدادات أرقاماً أقل من الواقع للمهاجرين لأنها تخفق في تسجيل أعدادهم في الحالات التي تغادر فيها أسر بأكملها. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن التعدادات تجرى عادة مرة كل 10 سنوات، فإنها غير كافية لرصد التغيرات السريعة في تدفقات الهجرة. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يتم استبعاد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين من تعداد السكان. وعلى الرغم من هذه القيود، تعد قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي والمعهد الدولي للهجرة حول المهاجرين الوافدين في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغير الأعضاء فيها والتقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين الدوليين أمثلة على قواعد بيانات الهجرة على مستوى العالم.[أ]

وتقف الاختلافات في المنهجية المستخدمة لإجراء التعداد السكاني وتوقيته بين البلدان حائلاً دون دقة القياس. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، قام 17 بلداً فقط من أصل 41 بلداً شملتها جولة التعداد السكاني لعام 2010 بإدراج أسئلة حول هجرة الأسر، في حين قام 30 بلداً بإدراج سؤالٍ عن بلد الميلاد.[ب] وهذا يعني أن المهاجرين الدوليين يُسجلون في الغالب في

(يُتبع في الصفحة التالية)

الإطار 1-1 بيانات الهجرة والقيود المرتبطة بها (تابع)

بلدان المقصد وليس في بلدان المنشأ. كما أن بعض هذه التعدادات يذكر بلد الميلاد، في حين يذكر البعض الآخر بلد الجنسية. ويمكن أن تختلف سنة التعداد أيضاً بشكل كبير، مما يؤدي إلى صعوبة عقد المقارنات بين البلدان، خاصة عند وقوع أحداث تؤدي إلى موجات هجرة كبيرة. على سبيل المثال، أجرت موزامبيق تعدادها السكاني في عام 2007، في حين أجرته جنوب أفريقيا في عام 2011، مما أدى إلى وجود فروق إحصائية بين هذين البلدين في بيانات الهجرة. ومع ذلك، تهدف المشروعات الإحصائية الإقليمية الأخيرة في شرق أفريقيا وغربها والجنوب الأفريقي إلى مواءمة البيانات عبر مجموعات البلدان (البنك الدولي 2021، و2023أ، و2023ب).

وللحصول على بيانات عن الهجرة غير الشرعية وأعداد اللاجئين، توفر المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مصادر تكميلية قيمة، لكنها تحتوي على قيودٍ خاصة بها. فالمنظمة الدولية للهجرة تستخدم مصفوفات تتبع النزوح لمراقبة الانتقال غير الشرعي والانتقال بسبب الفقر والعوز لأغراض إنسانية، ولكن لا يتم جمعها على المستوى الفردي وتفتقر إلى التغطية في العديد من البلدان، مما يؤثر على نطاق التمثيل. وبعض البلدان، مثل ليبيا، لديها نقاط مراقبة متعددة، في حين أن العديد من البلدان الأخرى لا تملك ذلك. وتختلف المعلومات التي يتم جمعها أيضاً حسب البلد والفترة الزمنية. فمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تقوم بشكل منهجي بجمع بيانات عن اللاجئين وغيرهم من "الأشخاص المعنيين" ولكنها لا تغطي فئات السكان خارج نطاق تفويضها. كما أن التداخل بين مصادر البيانات المختلفة يؤدي إلى التأثير على مستوى دقتها واتساقها بدرجة كبيرة.

يعد التوفيق بين مصادر البيانات المختلفة، عندما تكون متاحة، أمراً صعباً، وتفتقر معظم البلدان إلى المسوحات الاستقصائية المخصصة، لا سيما تلك التي تجمع البيانات الطولية والمحددة جغرافياً (دي مايو، ومارزو، وتشيابولاتزا 2024). وتعتبر منطقة المغرب العربي في شمال أفريقيا، والتي تشهد أنماط هجرة متنوعة وسريعة التطور، مثالاً على تعقيد البيانات. وأجرت معظم البلدان جولة جديدة من التعداد بين عامي 2020 و2024، لكن البيانات الجديدة غير متاحة حتى الآن. وتقوم تونس حالياً بتنظيم إجراءات التعداد السكاني. وعلى الرغم من أن المغرب قدم بعض المعلومات التي يمكن للجمهور الاطلاع عليها عن الأفراد المولودين في الخارج، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة لبلدان أخرى في المنطقة. علاوة على ذلك، لا تتوفر نقاط مصفوفة تتبع النزوح إلا في ليبيا، مما يجعل من الصعب تقدير ومراقبة إجمالي عدد المهاجرين في هذه المنطقة الفرعية بمرور الوقت.

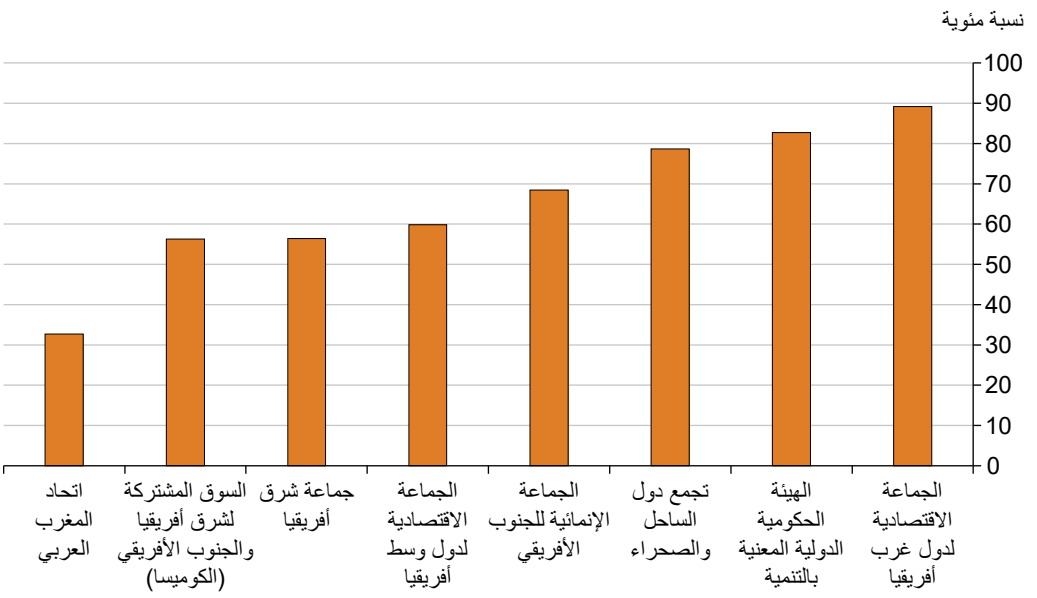
أ. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (https://www.oecd.org/migration/mig/oecdmigrationdatabases.htm) ومنظمة العمل الدولية (https://www.ilo.org/publications/ilo-global-estimates-international-migrant-workers-results-and-methodology) على التوالي.
ب. شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/sconcerns/migration/) وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (تم الاطلاع عليها في 19 يونيو/حزيران 2024، https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/census/censusdates/)، على التوالي.

أصبح العديدُ من بلدانِ أفريقيا بلدانَ مقصدٍ للمهاجرين

حتى وقت قريب، كانت الهجرة داخل أفريقيا تحدث بشكل رئيسي بين البلدان التي لديها علاقات اقتصادية واتفاقيات قانونية مُنظمة لحرية الحركة والتنقل فيما بينها. ففي عام 2020، كان هناك 22 مليون مهاجر أفريقي في القارة، منهم أكثر من 21 مليوناً من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وانتقل ما يقرب من 95% من هؤلاء المهاجرين داخل بلدان الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي ينتمون إليها. وتعتبر جميع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني في أفريقيا حرية تنقل المواطنين مبدأ أساسياً للتكامل الإقليمي، لكن التنفيذ المحدود يعني أن معظم حركات الهجرة تظل غير رسمية. وعلى سبيل المثال، في عام 2020،

أقام نحو 7.6 ملايين مهاجر دولي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ينتمي أكثر من 89% منهم لبلدان الجماعة (الشكل 1-3). ومن المرجح أن يكون هذا الرقم أقل من الواقع بسبب ارتفاع مستويات الهجرة المؤقتة والموسمية التي لم يتم تسجيلها بالكامل في البيانات (الإطار 1-1). وتشمل بلدان المقصد الرئيسية كوت ديفوار ونيجيريا، اللتين تجتذبان المهاجرين من بنن وبوركينا فاصو وغانا ومالي (الخريطة 1-1). أما في البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فيستخدم المهاجرون بشكل متزايد طرقاً غير رسمية وغير منظمة، ثم يقومون لاحقاً بإضفاء الشرعية على حركتهم باستخدام إجراءات وممارسات مختلفة. ويشكل المهاجرون 2.1% من عدد سكان البلدان الأعضاء في الجماعة، ولكنهم يشكلون 1% فقط عند النظر إلى المهاجرين من داخل بلدان الجماعة وحدها. وتستحوذ جنوب أفريقيا (7.1%) وبوتسوانا (4.7%) وناميبيا (4.2%) على أعلى نسبة للمهاجرين الوافدين للفرد الواحد.

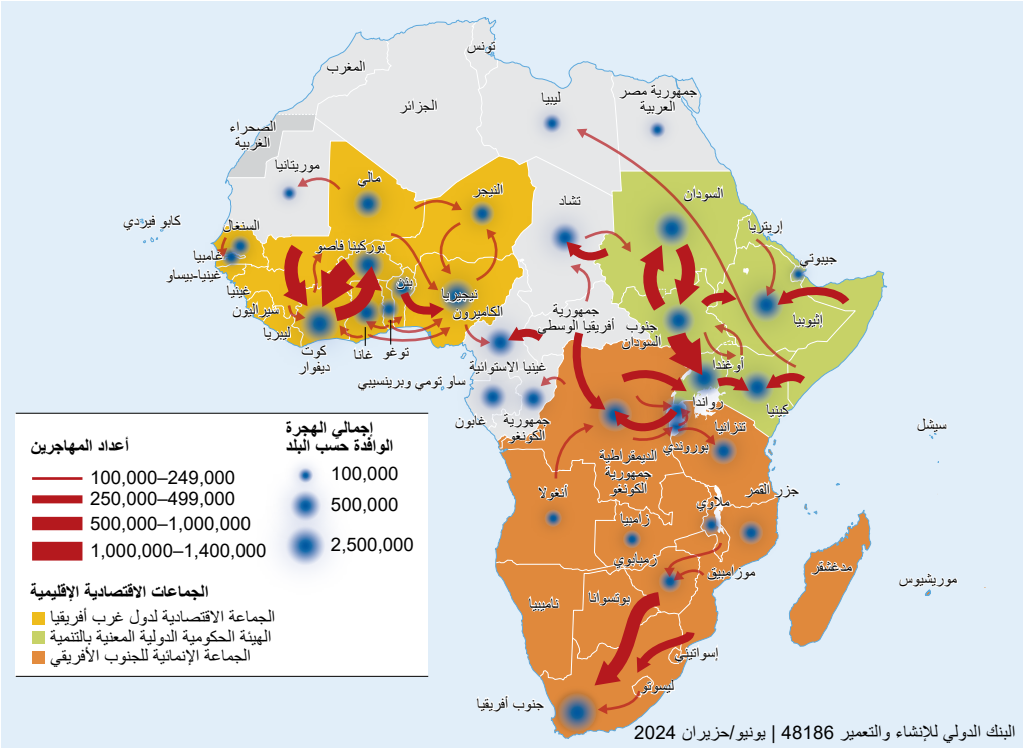
الشكل 1-3: نسبة المهاجرين داخل إحدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية المنحدرين من بلدانها الأعضاء لعام 2020



المصدر: تستند الحسابات إلى بيانات المصفوفة الثنائية للهجرة من البنك الدولي 2023ج.

يجتذب العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء بالفعل مهاجرين أكثر مما ترسله. فاليوم تستقبل كينيا ضعف عدد المهاجرين الذين ترسلهم، وبشكل رئيسي من البلدان المجاورة، بما في ذلك عدد كبير من اللاجئين وطالبي اللجوء. وبالمثل، تجتذب كوت ديفوار وجنوب أفريقيا عدداً من المهاجرين من البلدان المجاورة يتجاوز ضعف العدد الذي ترسلانه إلى الخارج. ففي كوت ديفوار، يمثل المهاجرون العابرون للحدود نسبة تصل إلى 9.7% من السكان، وهي واحدة من أعلى النسب في القارة (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة 2022). وشهدت جنوب أفريقيا نسبة متزايدة من أعداد المهاجرين بين بلدان المنطقة، حيث تستضيف نحو 77% من إجمالي عدد المهاجرين من ناميبيا. وتستوعب البلاد حالياً نحو 60% من المهاجرين من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ارتفاعاً من 31% في عام 1995 (كراش وآخرون 2022). علاوة على ذلك، أصبحت جيبوتي بشكل متزايد بلد عبور وبلد مقصد لحركات الهجرة عبر خليج عدن وما وراءه. وفي عام 2023، زادت حركات الهجرة بواقع 25% مقارنة بعام 2022، حيث تم تسجيل ما مجموعه 278,272 حركة هجرة في البلد الذي يبلغ عدد سكانه 1.12 مليون نسمة، معظمهم من إثيوبيا (المنظمة الدولية للهجرة 2023).

الخريطة 1-1 أنماط الانتقال داخل أفريقيا لعام 2020



المصدر: تستند الحسابات إلى بيانات المصفوفة الثنائية للهجرة من البنك الدولي 2023ج.
إيضاح: تعكس الخريطة أحدث البيانات المتاحة في عام 2020. في يناير/كانون الثاني 2024، أعلنت بوركينا فاسو ومالي والنيجر انسحابها من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

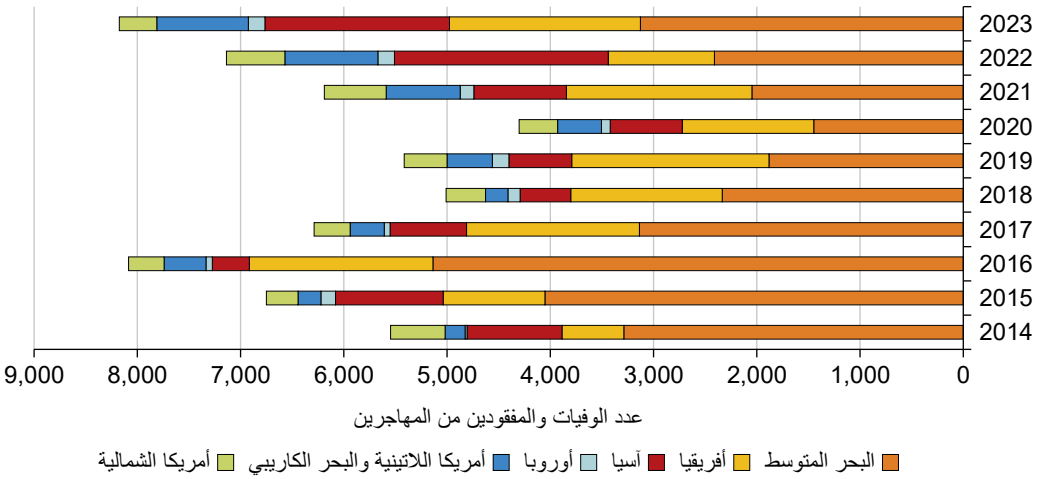
تتحول منطقة شمال أفريقيا تدريجياً من منطقة فرعية لإرسال المهاجرين وعبورهم إلى منطقة مقصد للمزيد منهم. وكانت هذه المنطقة تقليدياً مصدراً رئيسياً للمهاجرين النازحين، ولا تزال كذلك حتى اليوم. ووفقاً لبعض التقديرات، استضافت مصر 9 ملايين مهاجر وافد في عام 2022 (8.7% من عدد السكان)، في حين كان لديها أيضاً 10 ملايين إلى 14 مليون مواطن في الخارج (المنظمة الدولية للهجرة 2022ب). وعلى الرغم من أن التقديرات من مصادر مختلفة يمكن أن تتباين فيما بينها (راجع الإطار 1-1)، فالثابت أن مصر تستضيف أكبر عدد من المهاجرين الوافدين في المنطقة، نظراً لانفتاحها التاريخي على المهاجرين. ويتكون جزء كبير من سكانها المولودين في الخارج من لاجئين من السودان، يشكلون نحو نصف إجمالي عدد المهاجرين الوافدين وفقاً لأحدث التقديرات. وفي بلدان شمال أفريقيا الأخرى، باستثناء ليبيا، يمثل عدد المهاجرين الوافدين نسبة أقل بكثير من السكان. ففي عام 2020، استضاف المغرب 103 آلاف مهاجر ولاجئ (0.3% من السكان)، في حين كان 8.8% من المغاربة من المغتربين (مؤسسة التدريب الأوروبية 2021أ). وكان 7.6% من سكان تونس في الخارج، مقارنة بنسبة 0.5% فقط من سكانها مولودين في الخارج (مؤسسة التدريب الأوروبية 2021ب).[1] وبين عامي 2015 و2020، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين في شمال أفريقيا بأكثر من مليون مهاجر، ليصل إلى 3.2 ملايين - 1.3% من إجمالي عدد السكان - 61% منهم من قارة أفريقيا.[2] ومع تطور اقتصاد شمال أفريقيا واستمرار الحجم الكبير لعدد سكانها من الشباب، ستصبح أسواق العمل أكثر تجزؤاً، مما يزيد من الهجرة الوافدة والهجرة النازحة من المواطنين من ذوي التعليم العالي (دي هاس 2006).

الهجرة غير الشرعية عبر القارة هي الأخطر في العالم

تشهد طرق الهجرة داخل أفريقيا تطوراً سريعاً، وغالباً ما تنطوي على هجرة غير شرعية وارتفاعاً في مخاطر العنف. وتستجيب هذه الطرق للقيود القانونية والضوابط الحدودية التي تفرضها بلدان العبور وبلدان المقصد. وتشمل الطرق من أفريقيا جنوب الصحراء إلى شمال أفريقيا مسارات متميزة عبر الصحراء الكبرى من غرب وشرق أفريقيا. وغالباً ما يبدأ المهاجرون رحلتهم باستخدام الوسائل القانونية ولكنهم يلجؤون إلى المهربين عندما يواجهون مبالغة في إنفاذ القانون أو زياد القيود القانونية أو نقص وسائل النقل التجاري (دي مايو، ومارزو، وتشيابولاتزا 2024). وهذا يعرضهم لمصاعب كبيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان، منها الاختطاف والاتجار بالبشر والعنف الجنسي والاستغلال. وقامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتوثيق حدوث انتهاكات جسيمة، من خلال إجراء 16 مقابلة في عامي 2018 و2019، حيث أفادت بحدوث 1,395 حالة وفاة، و2,008 حوادث عنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي شملت أكثر من 6 آلاف شخص، و4,468 حادثة عنف جسدي على طول طرق الهجرة (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2020).

ويُعد عبور البحر بصورة غير شرعية أمراً محفوفاً بالمخاطر بصورة خاصة، حيث ترتفع أعداد الخسائر البشرية بشكل مثير للقلق. وهناك ثلاث نقاط عبور بحرية رئيسية من شمال أفريقيا إلى أوروبا وهي: طريق وسط البحر المتوسط، مع نقاط انطلاق في ليبيا وتونس؛ وطريق غرب البحر المتوسط إلى إسبانيا، وبشكل رئيسي من المغرب؛ وطريق جزر الكناري. وقد تغيرت الأهمية النسبية لهذه الطرق بمرور الوقت، حيث أصبح بعضها أكثر شهرة والبعض الآخر أصبح أكثر صعوبة أو خطورة. ويعتقد أن ما يقرب من 50 ألف مهاجر لقوا حتفهم في جميع أنحاء العالم أثناء عبورهم منذ عام 2014 (المنظمة الدولية للهجرة 2022أ). وتظهر البيانات المتعلقة بالمهاجرين المفقودين أنه في عام 2023، حققت أفريقيا أسوأ النواتج مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل 1-4)، حيث حدثت نصف الوفيات أثناء محاولات عبور البحر المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، أفاد نحو 45% من أولئك الذين وصلوا إلى إيطاليا في عام 2018 بتعرضهم للعنف الجسدي أثناء عبورهم عبر البلدان الأفريقية (بلاك وسيغمان 2022؛ وبوسيتا وآخرون 2021؛ والمنظمة الدولية للهجرة 2020؛ والبنك الدولي 2018).

الشكل 1-4: عدد الوفيات والمفقودين من المهاجرين، حسب منطقة الحوادث للفترة 2014-2023



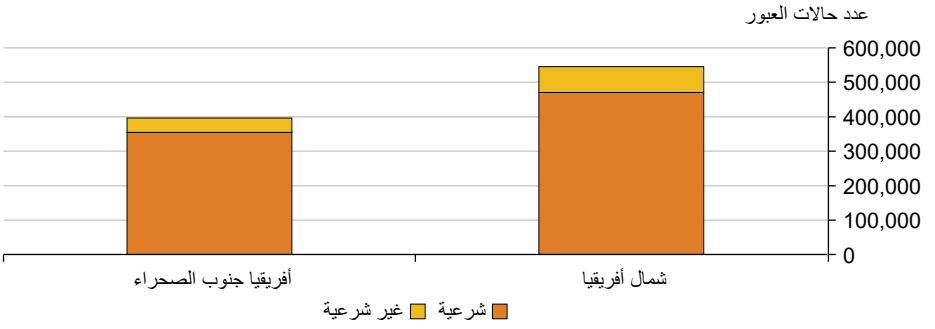
المصدر: بيانات مشروع المهاجرين المفقودين للمنظمة الدولية للهجرة (https://missingmigrants.iom.int/data).

ومع ذلك، فإن معظم الهجرة من أفريقيا إلى قارات أخرى تتم عبر مسارات قانونية، حيث يظل عدد العابرين للحدود بطريقة غير شرعية ثابتاً نسبياً بمرور الوقت عند نسبة ضئيلة من إجمالي حركات الهجرة. ففي الاتحاد الأوروبي، ظل عدد الوافدين غير الشرعيين ثابتاً إلى حد كبير منذ عام 2014، باستثناء الذروة التي شهدها عام 2015 بسبب الصراع السوري. وعلى الرغم من أن البيانات تظهر زيادة بسيطة في عدد الوافدين غير الشرعيين منذ عام 2020، مع ارتفاعٍ بنسبة 29% في حركة الهجرة

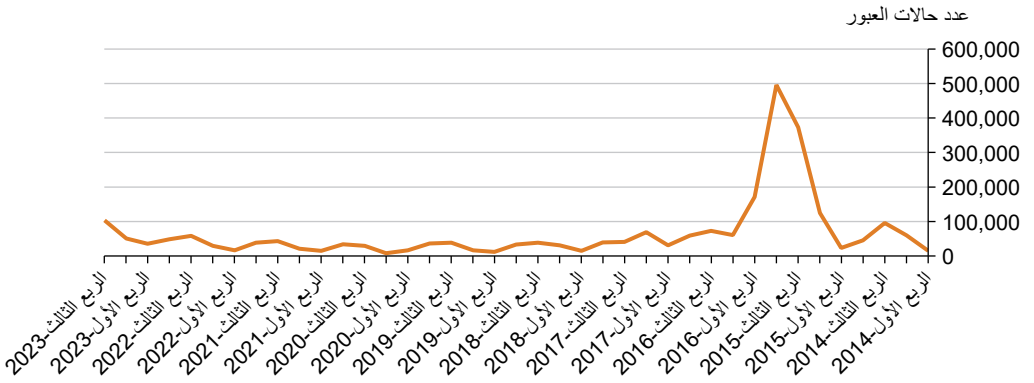
غير الشرعية عن طريق البحر في عام 2022 وحده، فإن حركة الوافدين (عن طريق البحر والبر معاً) شكلت 12.4% فقط من إجمالي عدد العابرين للحدود من المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا في عامي 2021 و2022. ويتم تمثيل مواطني بلدان شمال أفريقيا على نحو غير متناسب بين المهاجرين غير الشرعيين، حيث يشكلون 1.8 ضعف عدد المهاجرين غير الشرعيين من بقية بلدان أفريقيا و60.8% من إجمالي عدد العابرين للحدود بطريقة غير شرعية من جميع الأفارقة (الشكل 1-5).

الشكل 1-5 حركات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود إلى أوروبا

أ. العدد التراكمي لحالات العبور من منطقتي شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء لعام 2021 و2022



ب. إجمالي حالات العبور غير الشرعي للحدود على أساس ربع سنوي للفترة 2014-2023

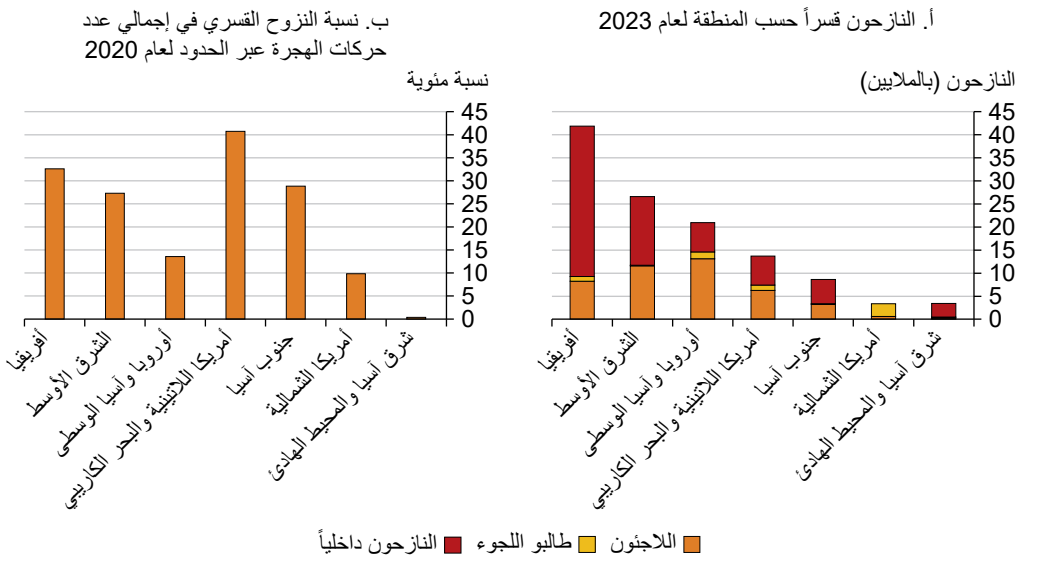


المصدر: البيانات المتعلقة بحالات الدخول الشرعي (تصاريح الإقامة الأولى) مستمدة من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ والبيانات المتعلقة بحالات الدخول غير الشرعي في أوروبا مستمدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.
إيضاح: شمال أفريقيا يشمل الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس؛ وتشمل أفريقيا جنوب الصحراء جميع البلدان الأفريقية الأخرى.

أفريقيا تستضيف ربع عدد اللاجئين على مستوى العالم

تستضيف بلدان أفريقيا أكثر من 41 مليون نازح قسراً، وهو أعلى رقم في أي منطقة على مستوى العالم (الشكل 1-6، اللوحة "أ"). ويشكل اللاجئون نسبة كبيرة من المهاجرين داخل أفريقيا، ويمثلون ثلث عدد المهاجرين في القارة (الشكل 1-6، اللوحة "ب"). وبحلول نهاية عام 2023، كان 8.2 ملايين لاجئ من أصل 31.6 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم ضمن نطاق تفويض المفوضية في أفريقيا. وينحدر أكثر من 70% من اللاجئين الحاليين من خمسة فقط من بلدان المنشأ وهي: جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان والسودان، حيث تم توثيق ذلك في مؤلف سارزين ونسابابيرا (2024). كما أثرت الصراعات على نحو 32.6 مليون نازح داخلي يواجهون مجموعة محددة من التحديات (الإطار 1-2).

الشكل 1-6 اللاجئون يشكلون نسبة كبيرة من تدفقات المهاجرين في أفريقيا



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock).

ويتركز ما يقرب من 90% من اللاجئين في أفريقيا في 10 بلدان، تستضيف تشاد وإثيوبيا وأوغندا نصفهم تقريباً. وتضم المناطق الهشة والمتأثرة بالصراع أكثر من 60% من اللاجئين (سارزين ونسابابيرا 2024). ومنذ عام 2010، كانت إريتريا وإثيوبيا وجنوب السودان المصادر الرئيسية للأفارقة من جنوب الصحراء الذين يستقرون في شمال أفريقيا. وفي عامي 2021 و2022 ، كانت بلدان المنشأ الرئيسية هي تشاد ومالي والنيجر. وفي عام 2023، سجلت المفوضية 254,300 طالب لجوء جديد في شمال أفريقيا، معظمهم من إريتريا وإثيوبيا ومالي وجنوب السودان والسودان (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2024). وأدت الأزمة في السودان إلى نزوح أكثر من مليوني شخص إلى تشاد ومصر وجنوب السودان. ويوجد في أفريقيا جنوب الصحراء نسبة مرتفعة من الأطفال اللاجئين، مما يؤثر بشكل سلبي على الجهود المبذولة لحماية الطفل والخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن الاعتماد على الذات (سارزين ونسابابيرا 2024). بالإضافة إلى ذلك، ففي حين يعيش العديد من اللاجئين في أفريقيا جنوب الصحراء في مخيمات مجهزة أو أعدوها واستقروا فيها بأنفسهم، فإن عدداً متزايداً يقيم في أماكن إقامة فردية (سارزين ونسابابيرا 2024).

الإطار 1-2

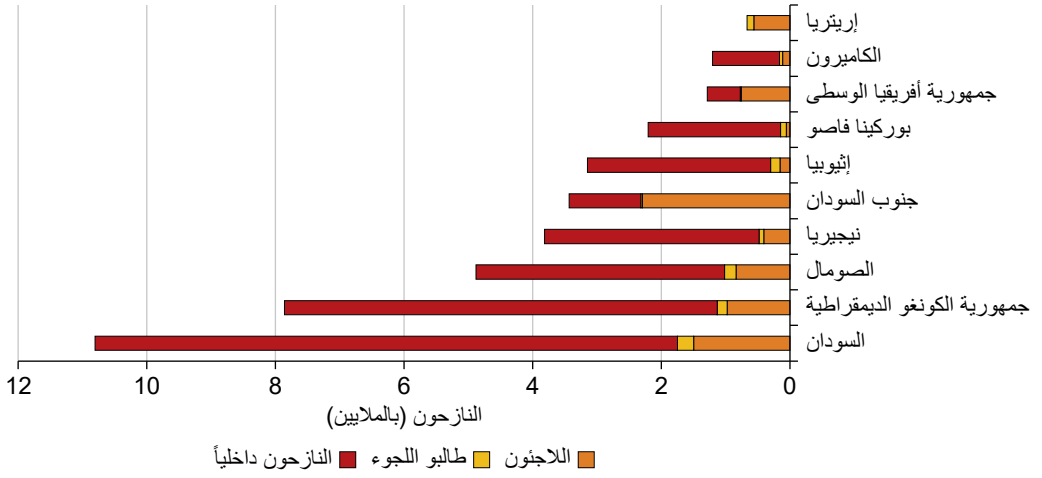
ارتفاع مستويات النزوح الداخلي

يشكل النازحون داخلياً أغلبية النازحين قسراً في أفريقيا ولكنهم غالباً ما يتلقون دعماً واهتماماً أقل مقارنة باللاجئين. وعلى مدى العقد الماضي، مثل النازحون داخلياً ما بين 67% و79% من السكان النازحين قسراً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ونزح نحو 80% من النازحين داخلياً الحاليين بسبب النزاع في خمسة بلدان فقط وهي: جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ونيجيريا والصومال والسودان (سارزين ونسابابيرا 2024) (الشكل 1-2-1). وهناك عدد من العوامل التي تعوق تقديم المساعدة لهؤلاء السكان الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية، منها عدم توافر الوضع القانوني الذي يفوض الحكومات والهيئات الدولية حمايتهم، وإحجام بعض الحكومات عن الاعتراف بوجود النازحين داخلياً، وتقييد الوصول إلى

(يُتبع في الصفحة التالية)

الإطار 2-1 ارتفاع مستويات النزوح الداخلي (تابع)

الشكل 1-2-1 تمركز مستويات مرتفعة للغاية من عمليات النزوح الداخلي في عدد قليل من البلدان



المصدر: سارزين ونسابابيرا 2024.
إيضاح: يبين الشكل عدد النازحين داخلياً حسب بلد المنشأ.

المناطق المتأثرة بالصراع حيث يعيش العديد من النازحين داخلياً، وعدم كفاية مراقبة التنقلات السكانية السريعة، والتغطية الإعلامية المحدودة (سارزين ونسابابيرا 2024).

برزت الكوارث المرتبطة بالمناخ كمصدر للنزوح الداخلي.[أ] وأدت أطول وأشد موجة من موجات الجفاف على الإطلاق إلى نزوح نحو 2.1 مليون داخلياً في عام 2022 في إثيوبيا وكينيا والصومال، حيث شهد الصومال وحده نزوح 1.1 مليون شخص.[ب] وفي عام 2023، ضربت الفيضانات القرن الأفريقي بعد سنوات من الجفاف وأدت إلى نزوح 1.7 مليون شخص في الصومال ونزوح 550 ألف شخص في إثيوبيا (مركز مراقبة النزوح الداخلي 2023). وأثر النزوح بسبب الفيضانات أيضاً على بلدان أخرى، حيث بلغ عدد حالات النزوح 2.4 مليون شخص في نيجيريا في عام 2022، و640 ألف حالة نزوح في كينيا في عام 2023 (مركز مراقبة النزوح الداخلي 2023). كما تسببت العواصف المدارية في الجنوب الأفريقي في نزوح ما يقرب من 700 ألف شخص في مدغشقر وملاوي وموزامبيق وزمبابوي في عام 2022 (مركز مراقبة النزوح الداخلي 2023، 2024). وتسهم الظواهر الجوية الحادة المتتالية في حدوث النزوح طويل الأمد في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، وبحلول نهاية عام 2022، كان حوالي 127 ألف شخص يعيشون حالة نزوح في موزامبيق نتيجة لثلاثة أعاصير مدارية وعاصفتين مداريتين ضربتا الجنوب الأفريقي في وقت سابق من ذلك العام، وكان بعضهم قد نزح سابقاً بسبب إعصار إيداي في عام 2019 وإعصار إلويز في عام 2021 (مركز مراقبة النزوح الداخلي 2023).

أ. في حين يتداخل النزوح الناجم عن النزاع مع القوى الديموغرافية والاقتصادية، يُقدر مركز مراقبة النزوح الداخلي أنه في عام 2023، تسبب الصراع في حدوث 13.5 مليون حالة نزوح داخلي، والكوارث التي لحقت بنحو 6.2 ملايين شخص (مركز مراقبة النزوح الداخلي 2023).
ب - تتوافق "حالات النزوح الداخلي" مع العدد التقديري لحركات الهجرة خلال فترة معينة. وعلى هذا النحو، فإن التقديرات لا تمثل العدد الإجمالي للأشخاص لأنه من الممكن أن يكون نفس الأفراد قد نزحوا عدة مرات.

الحواشي

1. وفقاً للبيانات الصادرة عن المجلس الأعلى للتونسيين بالخارج، بلغت نسبة التونسيين المسجلين المقيمين خارج تونس 12.8% من السكان في عام 2022.
2. https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock.

المراجع

Black, J., and Z. Sigman. 2022. "50,000 Lives Lost during Migration: Analysis of Missing Migrants Project Data 2014–2022." Global Migration Data Analysis Centre, International Organization for Migration, Geneva.

Busetta, A., D. Mendola, B. Wilson, and V. Cetorelli. 2021. "Measuring Vulnerability of Asylum Seekers and Refugees in Italy." *Journal of Ethnic and Migration Studies* 47 (3): 596–615.

Crush, J., V. Williams, A. Dakhal, and S. Ramachandran. 2022. *Labour Migration in the Southern African Region: A Stocktaking*. Southern African Migration Management Project. Pretoria, South Africa: International Labour Organization, Pretoria.

De Haas, H. 2006. "Trans-Saharan Migration to North Africa and the EU: Historical Roots and Current Trends." Migration Policy Institute, Washington, DC. https://www.migrationpolicy.org/article/trans-saharan-migration-north-africa-and-eu-historical-roots-and-current-trends.

Di Maio, M., F. Marzo, and L. Sciabolazza. 2024. "Migration to and through North Africa: An Overview." Background paper prepared for this report. World Bank, Washington, DC.

ETF (European Training Foundation). 2021a. "Skills and Migration Country Fiche Morocco." ETF, Torino, Italy. https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2022-05/ETF%20Skills%20and%20Migration%20Country%20Fiche%20MOROCCO_2021_EN%20Final.pdf.

ETF (European Training Foundation). 2021b. "Skills and Migration Country Fiche Tunisia." ETF, Torino, Italy. https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2021-11/etf_fiche_pays_competences_et_migration_tunisie_2021_fr.pdf.

ICMPD (International Centre for Migration Policy Development). 2022. "Migration Outlook 2022: West Africa." ICMPD, Vienna. https://www.icmpd.org/file/download/57218/file/ICMPD_Migration_Outlook_WestAfrica_2022.pdf.

IDMC (Internal Displacement Monitoring Centre). 2023. "2023 Global Report on Internal Displacement (GRID)." IDMC, Geneva. https://www.internal-displacement.org/publications/2023-global-report-on-internal-displacement-grid/.

IDMC (Internal Displacement Monitoring Centre). 2024. "2024 Global Report on Internal Displacement (GRID)." IDMC, Geneva. https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2024/.

IOM (International Organization for Migration). 2020. "Calculating 'Death Rates' in the Context of Migration Journeys: Focus on the Central Mediterranean." GMDAC Briefing Series: Towards Safer Migration in Africa: Migration and Data in Northern and Western Africa. IOM, Geneva.

IOM (International Organization for Migration). 2022a. "IOM Decries 50,000 Documented Deaths during Migration Worldwide." IOM, Geneva. https://www.iom.int/news/iom-decries-50000-documented-deaths-during-migration-worldwide.

IOM (International Organization for Migration). 2022b. "Triangulation of Migrants Stock in Egypt." IOM, Geneva. https://egypt.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1021/files/documents/Migration%20Stock%20in%20Egypt%20July%202022%20EN_Salma%20HASSAN.pdf.

IOM (International Organization for Migration). 2023. "Djibouti, Country Overview." IOM, Geneva.

IOM (International Organization for Migration). 2024. "Cabo Verde, Country Overview." IOM, Geneva.

Sarzin, Z., and O. Nsababera. 2024. "Forced Displacement: A Stocktaking of Evidence." Background paper prepared for this report. World Bank, Washington, DC.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2020. "On This Journey, No One Cares If You Live or Die: Abuse, Protection, and Justice along Routes between East and West Africa and Africa's Mediterranean." UNHCR, Geneva. https://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2020/07/127_UNHCR_MMC_report-on-this-journey-no-one-cares-if-you-live-or-die.pdf.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2024. "Cartographie des services de protection: l'approche basée sur les routes pour les services de protection le long des routes de mouvements mixtes." UNHCR, Geneva.

World Bank. 2018. "Asylum Seekers in the European Union: Building Evidence to Inform Policy Making." World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2021. "Eastern Africa Regional Statistics Program-for-Results." Report P176371, World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2023a. "Harmonizing and Improving Statistics in West and Central Africa." Project Appraisal Document PAD5154, World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2023b. "SADC Regional Statistics." Project Appraisal Document PAD5178, World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2023c. *World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies*. Washington, DC: World Bank.

الفصل 2

الاتجاهات الكبرى المتداخلة في أفريقيا

مقدمة

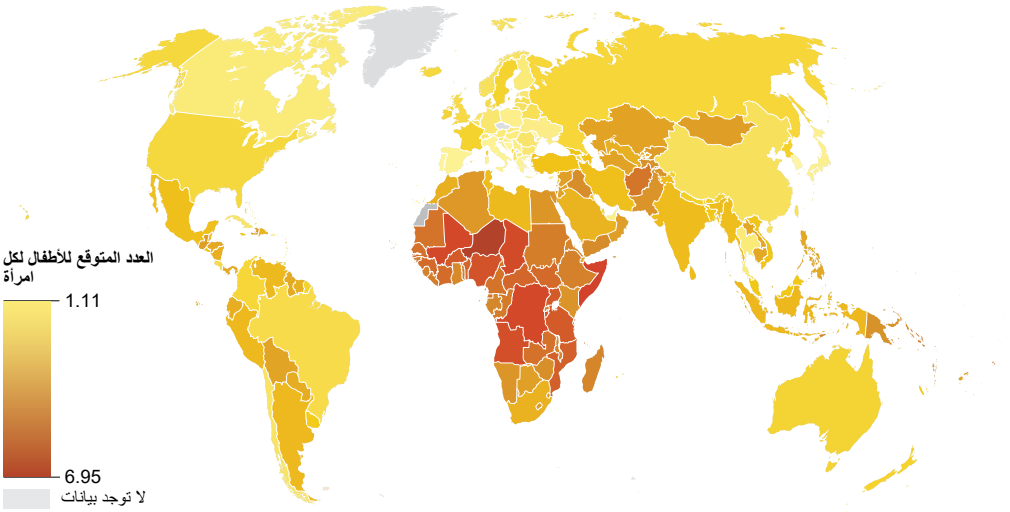
تمر أفريقيا بمرحلة حرجة ذات أثر تحويلي، حيث تتداخل الديموغرافيا مع انخفاض النمو الاقتصادي والصراع والمناخ، وهي عوامل معروفة بأنها تدفع الاتجاه نحو الهجرة.[1] ومن المتوقع ارتفاع عدد سكان القارة من 1.5 مليار نسمة في عام 2024 إلى 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050، مع زيادة عدد السكان في سن العمل بأكثر من 600 مليون نسمة. ويتناقض هذا التحول الديموغرافي الكبير بشكل حاد مع البلدان مرتفعة الدخل والبلدان متوسطة الدخل في مختلف أنحاء العالم، حيث سينخفض عدد السكان في سن العمل بأكثر من 200 مليون نسمة. ومع ذلك، تواجه أفريقيا نمواً منخفضاً في الإنتاجية وانخفاضا في الدخل النسبي. وما لم تؤد إستراتيجيات الحد من الفقر إلى تغيير المسار الحالي، فقد يدخل 89 مليون شخص إضافي دائرة الفقر المدقع على مدار العقود الثلاثة المقبلة. ويقيم ما يقرب من 760 مليون شخص في بلدان تعاني الهشاشة المزمنة لأكثر من عقد من الزمان، وهو رقم يمكن أن يتضاعف تقريباً بحلول عام 2050. بالإضافة إلى ذلك، قد يتعرض اثنان من كل خمسة أشخاص يعيشون في القارة لمخاطر الحرارة الشديدة بشكل متزايد.

الاتجاهات الكبرى في أفريقيا: قصة منطقتين فرعيتين

هناك تباين كبير داخل قارة أفريقيا، حيث توجد بها بعض أعلى معدلات الخصوبة في العالم، لا سيما في بلدان شرق ووسط وغرب أفريقيا (الخريطة 2-1، اللوحة "أ"). ولكن معظم هذه البلدان يحقق مستويات ضعيفة من التنمية (الخريطة 2-1، اللوحة "ب")؛ كما أنها من بين البلدان الأكثر تأثراً بتغير المناخ (الخريطة 2-1، اللوحة "ج")؛ ويعاني العديد منها من عدم الاستقرار السياسي المزمن (الخريطة 2-1، اللوحة "د"). وفي المقابل، فإن بلدان شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي شهدت تطورات أكبر في تحولاتها الديموغرافية؛ وتتمتع شعوبها بمستويات دخل أعلى، كما أنها أقل تعرضاً نسبياً لبعض العواقب التي يسببها تغير المناخ؛ بالإضافة إلى أنها تخلو من الصراع، باستثناء ليبيا. ومع الإقرار بتفرد كل بلد، يشير هذا التقرير من الآن فصاعدا إلى بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا، والتي تشمل البلدان الواقعة في المناطق الفرعية في شرق ووسط وغرب القارة. وتعتبر هذه البلدان موطناً لنحو 80% من سكان القارة. أما النسبة المتبقية من السكان والتي تصل إلى 20% فتعيش في منطقتي شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي، والتي تشكل بلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا.

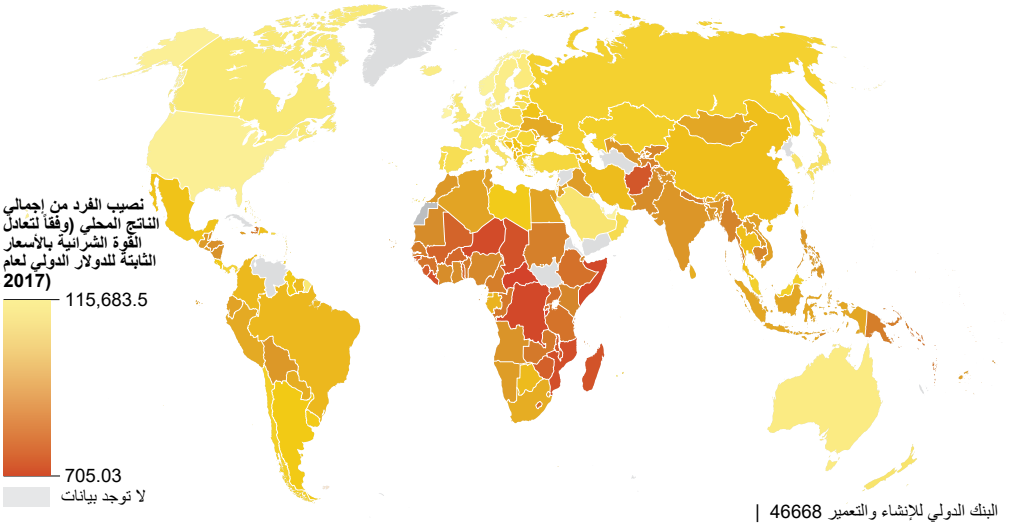
الخريطة 2-1 تضافر القوى في أفريقيا

أ. معدل الخصوبة الكلي



البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 46666
فبراير/شباط 2025

ب - نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

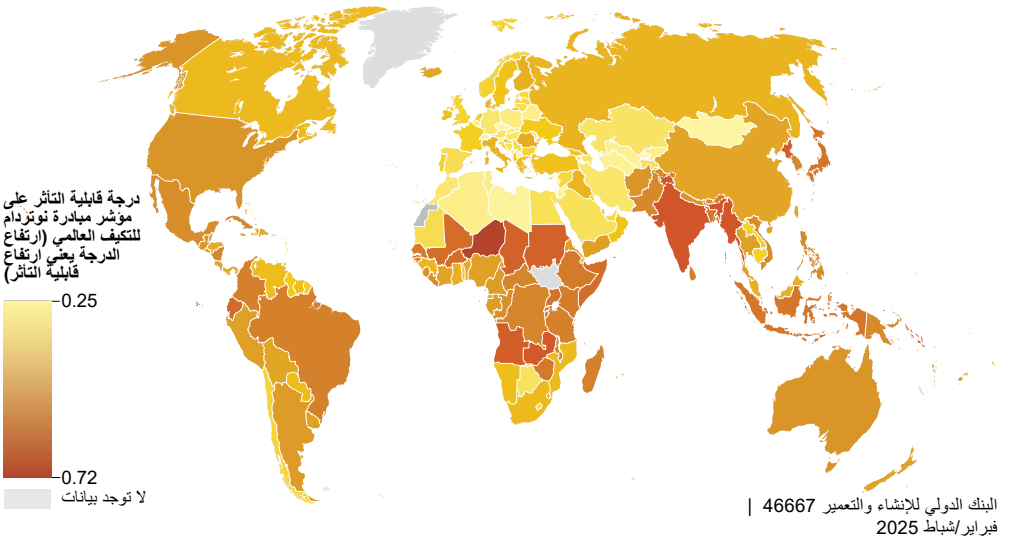


البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 46668
فبراير/شباط 2025

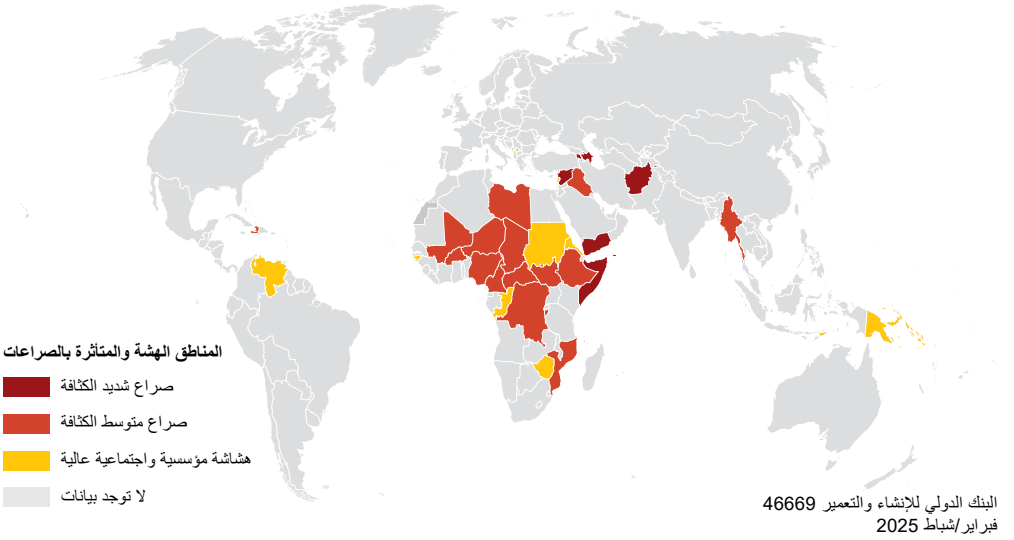
(يُتبع في الصفحة التالية)

الخريطة 2-1 تضافر القوى في أفريقيا (تابع)

ج - قابلية التأثر بتغير المناخ



د. هشاشة الدولة



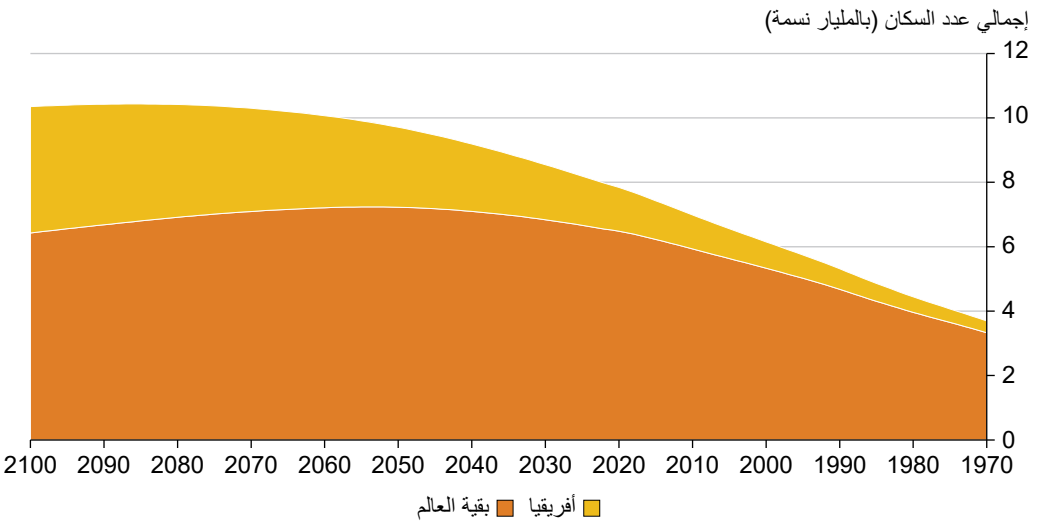
المصدر: اللوحة "أ": تقرير الأمم المتحدة للتوقعات السكانية في العالم، التوقعات للفترة 2015-2020. اللوحة "ب": مؤشرات التنمية في العالم، البنك الدولي لعام 2021. اللوحة "ج": مبادرة نوتردام للتكيف العالمي، مؤشر البلدان 2019. اللوحة "د": البنك الدولي، قائمة الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع 2022.

الطفرة في أعداد الشباب في أفريقيا تنذر بالتباين الديموغرافي الكبير

تشهد أفريقيا أسرع معدلات النمو السكاني في العالم، ومن المتوقع أن تتجاوز غيرها من المناطق بأعداد هائلة بحلول منتصف القرن الحالي. وبحلول الألفية القادمة، من المتوقع أن يتباين عدد سكان القارة بشكل كبير عن بقية قارات العالم. ومع بلوغ عدد سكان أفريقيا ما يقرب من 1.5 مليار نسمة خلال عام 2024، من المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 2.5 مليار نسمة خلال العقود الثلاثة القادمة، في الوقت الذي تتباطأ فيه معدلات النمو السكاني في غيرها من القارات. وداخل أفريقيا، تسجل البلدان الواقعة في القلب الجغرافي أعلى معدل خصوبة في الوقت الحالي، حيث يبلغ 4.6 أطفال لكل امرأة. وعلى الرغم من الاتجاه النزولي لمعدل النمو السكاني طوال العقود الخمسة الماضية، سيظل هذا المعدل هو الأعلى على مستوى العالم بحلول عام 2050، بينما ستنخفض جميع مناطق العالم الأخرى، بما في ذلك معظم البلدان الواقعة في الأطراف الجغرافية لأفريقيا، إلى ما دون معدل الاستبدال. ويساهم ارتفاع معدلات الخصوبة، إلى جانب انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، في المسار السكاني للقارة الذي لا نظير له (الشكل 2-1). وتضم بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا أربعة أخماس عدد سكان القارة، وتعتبر المحرك الرئيسي لهذه الطفرة السكانية. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن تضم هذه البلدان نحو 85% من إجمالي سكان أفريقيا.

تشهد أفريقيا طفرة ديموغرافية في أعداد الشباب، وبحلول عام 2050، سيكون ما يقرب من واحد من كل ثلاثة شباب على مستوى العالم من أفريقيا. وسيتضاعف عدد الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاماً) في أفريقيا تقريباً، من 499 مليوناً في عام 2024 إلى 846 مليوناً بحلول منتصف القرن الحالي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في سن العمل (الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و64 عاماً) إلى 1.3 مليار نسمة. وتتجلى إمكانية تحقيق ميزة ديموغرافية في أفريقيا في العدد المتزايد من الأفراد في سن العمل في البلدان الواقعة في قلبها الجغرافي والذين يمكنهم دعم المعالين الصغار والمسنين - وهو اتجاه آخذ في الانخفاض أو الثبات في كل منطقة من مناطق العالم الأخرى (الشكل 2-2). وتشير التوقعات الديموغرافية طويلة الأجل إلى أن هذه النسبة ستستمر في الارتفاع على مدى 60 عاماً قادمة، مما يوفر فرصة سانحة قد تمتد إلى القرن المقبل.[2]

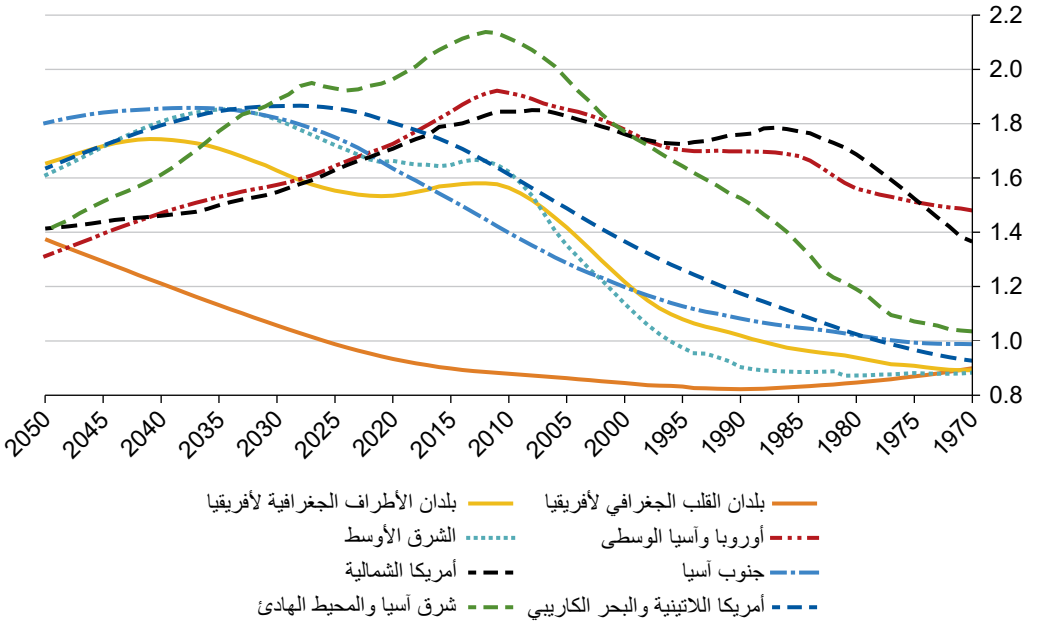
الشكل 2-1 عدد سكان أفريقيا سيصبح الأكبر في العالم بحلول عام 2050، بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، وانخفاض معدلات الوفيات



المصدر: حسابات فريق إعداد التقرير استناداً إلى السيناريو المتوسط الوارد في تقرير الأمم المتحدة لعام 2022.
إيضاح: تتوافق توقعات السيناريو المتوسط مع متوسط الخصوبة والوفيات ووسيط صافي الهجرة لعدة آلاف من المسارات المتميزة لكل مكون ديموغرافي مستمد من نموذج احتمالي للتباين في التغيرات بمرور الوقت.

الشكل 2-2 ارتفاع نسبة الأفراد في سن العمل إلى الأطفال والمسنين في أفريقيا يشير إلى ميزة ديموغرافية

نسبة السكان في سن العمل إلى الأطفال والمسنين



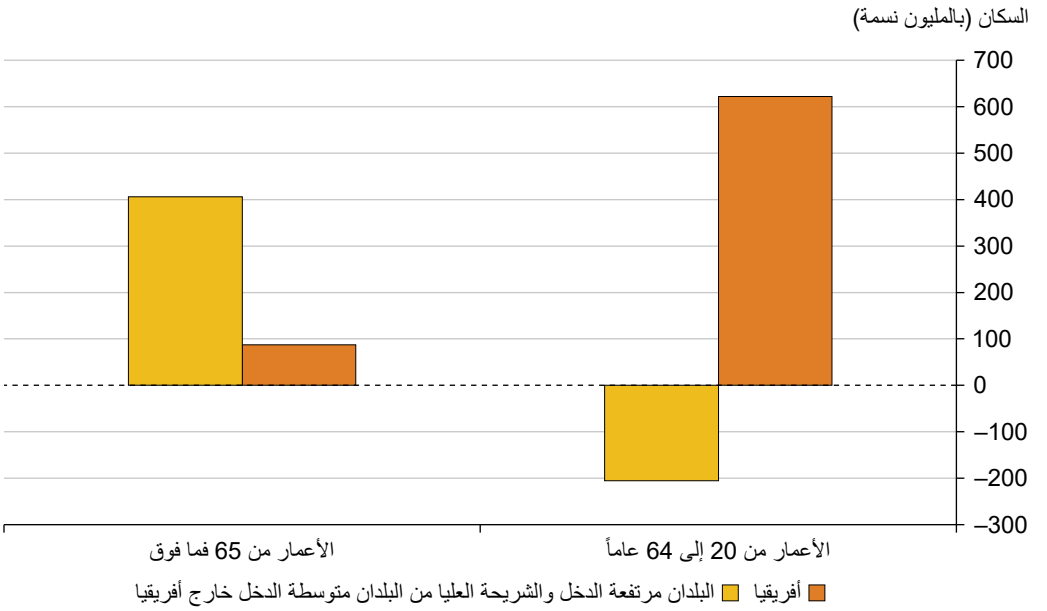
المصدر: حسابات فريق إعداد التقرير استناداً إلى سيناريو الخصوبة المتوسطة الوارد في تقرير الأمم المتحدة لعام 2022.
إيضاح: سن العمل من 20 إلى 64 عاماً؛ والأطفال ممن هم في سن 14 عاماً فما أقل؛ والمسنون ممن هم في سن 65 عاماً فما فوق.

وفي المقابل، تشهد البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل خارج أفريقيا انخفاضاً في عدد سكانها في سن العمل بسبب سرعة تزايد أعداد المسنين. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن ينخفض عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و64 عاماً في هذه البلدان بنحو 207 ملايين نسمة، بينما سيزداد في أفريقيا بنحو 622 مليون نسمة (الشكل 2-3). وارتفعت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فما فوق في بلدان خارج أفريقيا من 8% في عام 1950 إلى 19% في عام 2023، ومن المتوقع أن تصل إلى نحو 32% بحلول عام 2050. وفي العقدين المقبلين، من المتوقع أن ينخفض إجمالي عدد سكان الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، مع حذو البلدان الأكثر ثراء حذوها بعد منتصف القرن الحادي والعشرين. ويبرز هذا الاتجاه ظهور تباين ديموغرافي كبير بين أفريقيا وبقية العالم.

بطء نمو الإنتاجية وركود سوق العمل يحملان آفاقاً ضيقة أمام أعداد السكان المتزايدة

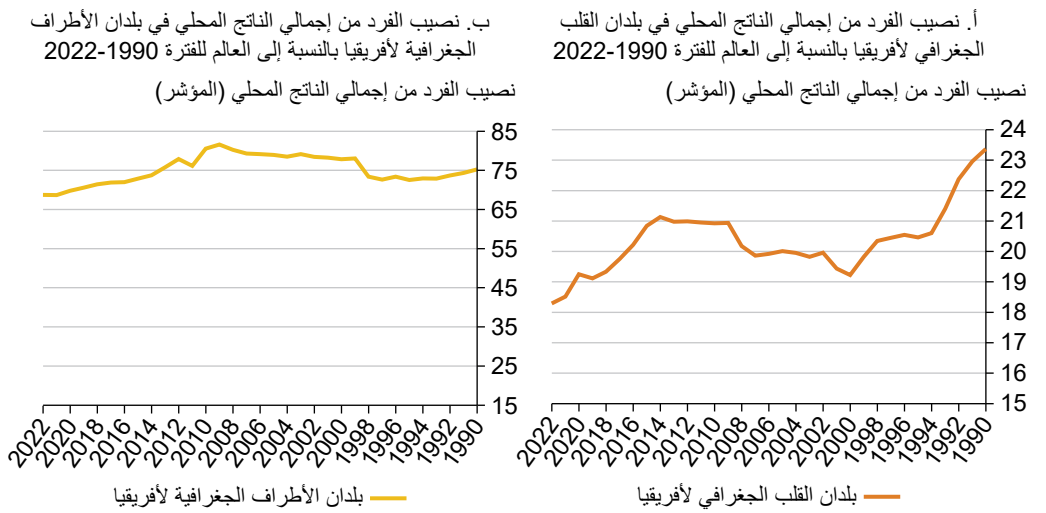
في حين يمثل التباين الديموغرافي المتزايد فرصةً فريدةً للقارة، فإن النمو الاقتصادي الذي لا يزال متخلفاً عن النمو السكاني يقف حائلاً أمام استغلالها.[3] وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في الحد من الفقر، ظلت مستويات الدخل منخفضة مقارنة ببقية العالم. وعلى الرغم من التقارب العالمي في مستويات إجمالي الناتج المحلي منذ مطلع هذا القرن، حيث نجحت معظم البلدان منخفضة الدخل في اللحاق بركب البلدان مرتفعة الدخل، فإن مستويات الدخل في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا ظلت راكدة عند أقل من 21% من المتوسط العالمي، كما أنها شهدت انخفاضاً مستمراً على مدار العقد المنصرم (الشكل 2-4، اللوحة "أ").[4] كما استمرت التباينات داخل القارة، مع وجود فجوة واسعة في مستويات المعيشة بين البلدان الواقعة في الأطراف الجغرافية للقارة والبلدان الواقعة في قلبها الجغرافي (الشكل 2-4).

الشكل 2-3 بين عامي 2024 و2050، سيتقلص عدد السكان في سن العمل في البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل مع زيادة كبيرة في أعداد المسنين بين السكان



المصدر: حسابات فريق إعداد التقرير استناداً إلى سيناريو الخصوبة المتوسطة الوارد في تقرير الأمم المتحدة لعام 2022.

الشكل 2-4 نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا لا يزال أقل من ربع نظيره في العالم



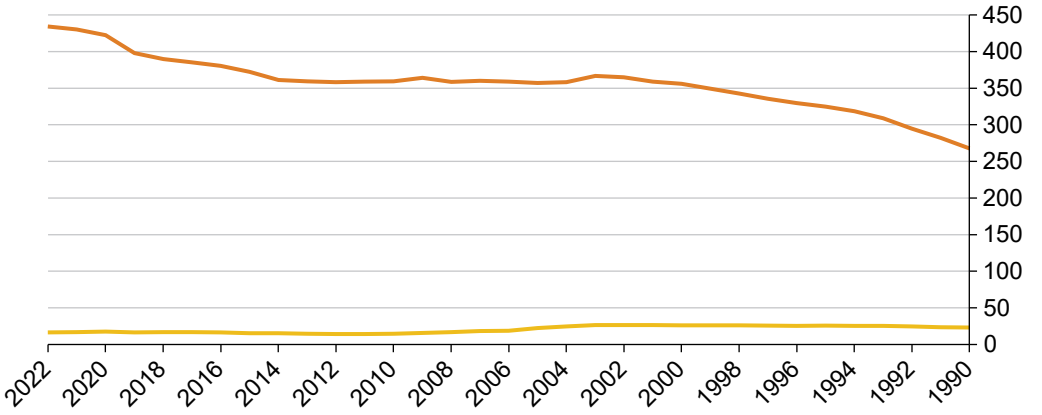
المصدر: حسابات فريق إعداد التقرير استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2024 (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقاً لتعادل القوة الشرائية [بالأسعار الثابتة للدولار الدولي لعام 2017] والإحصاءات السكانية).
إيضاح: متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي العالمي = 100.

وفي حين شهد العقدان الماضيان تراجع معدل الفقر في أفريقيا، فقد ارتفع العدد المطلق للفقراء بسبب الزيادة السريعة في أعداد السكان. وانخفض معدل الفقر المدقع - الذي يعرف بأنه العيش على أقل من 2.15 دولار للفرد في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) - في البلدان الواقعة في القلب الجغرافي لأفريقيا من 55% في عام 2003 إلى نحو 40% في عام 2014، لكن الانخفاض تباطأ وبلغ معدل الفقر 38% بحلول عام 2022.[5،6] وعلى الرغم من انخفاض المعدل، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقرٍ مدقع من 367 مليوناً في عام 2003 إلى 434 مليونا في عام 2022. وفي المقابل، ظل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في البلدان الواقعة في الأطراف الجغرافية لأفريقيا منخفضاً نسبياً، كما شهد تراجعاً مطرداً من 26 مليوناً في عام 2003 إلى 16 مليوناً في عام 2022 (الشكل 2-5). ويجعل النمو الاقتصادي المحدود والظروف المالية الشديدة الحد من الفقر أمراً صعباً، حيث يتعرض 19 من أصل 42 بلداً في القلب الجغرافي لأفريقيا لمخاطر الوصول إلى مرحلة المديونية الحرجة أو أنها بلغت بالفعل هذه المرحلة في عام 2023 (البنك الدولي 2023أ، 2024، يصدر قريباً "أ").[7] وما لم يتم تنفيذ سياسات لتغيير هذا المسار، فإن الفقر المدقع في القارة قد يؤثر على ما يصل إلى 549 مليون شخص بحلول عام 2050.[8]

تعاني قارة أفريقيا من ضعف قاعدة مهارات قواها العاملة وارتفاع نسبة الشباب ممن هم خارج دائرة العمل أو التعليم أو التدريب (الشكل 2-6، اللوحة "ب"). ويشكل تدني رأس المال البشري عائقاً كبيراً أمام الاستفادة من الميزة الديموغرافية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في زيادة معدلات الالتحاق بالدراسة، لا تزال مؤشرات التحصيل العلمي، خاصة في البلدان الواقعة في القلب الجغرافي للقارة، منخفضة في المقارنات العالمية. وتنخفض سنوات الدراسة المتوقعة في معظم البلدان عن 10 سنوات، باستثناء بلدان شمال أفريقيا، مما يشير إلى استمرار ارتفاع معدلات التسرب من الدراسة، لا سيما في مرحلة التعليم الثانوي. وبلغت نسبة فقر التعلم، وتعني عدم قدرة الأطفال على قراءة وفهم نص بسيط مع نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، 89% في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (البنك الدولي 2022)، في حين بلغ متوسط سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم للأطفال في بلدان القلب الجغرافي 4.7 سنوات فقط في عام 2020. وعلى الرغم من أن هذا المؤشر كان أفضل بشكل هامشي في بلدان الأطراف الجغرافية للقارة، فإن معدل التعلم والالتحاق بالمدارس يُعد منخفضاً في جميع أنحائها (الشكل 2-6، اللوحة "أ").

الشكل 2-5 الفقر المدقع لا يزال مرتفعاً في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا

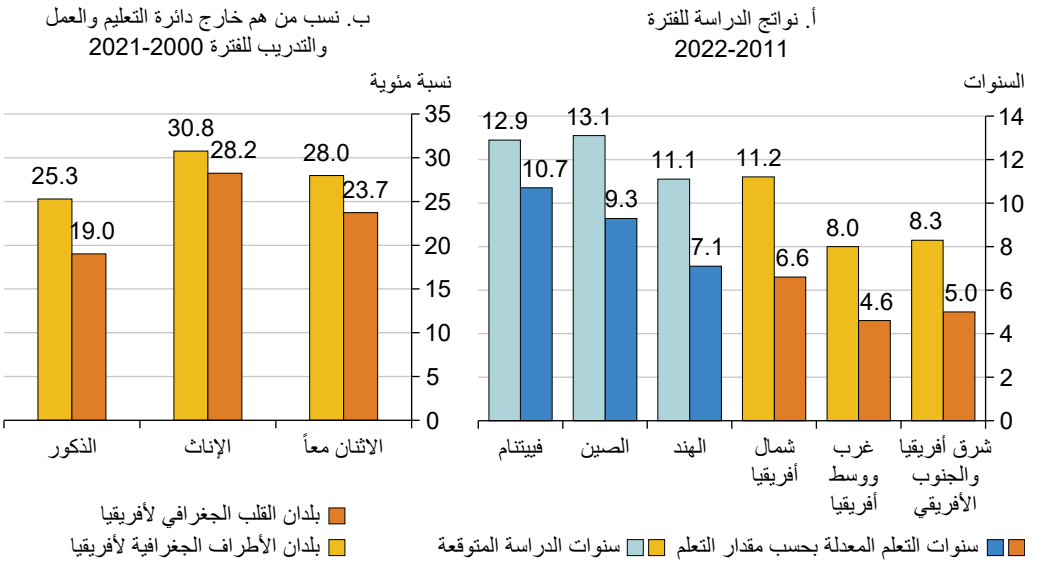
عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (بالملايين)



المصدر: تستند حسابات فريق إعداد التقرير إلى بيانات مستمدة من منصة البنك الدولي المعنية بالفقر وعدم المساواة (الإصدار PROD_02_01_2017_20240326) [مجموعة البيانات]، pip.worldbank.org.

إيضاح: يبلغ خط الفقر المدقع 2.15 دولار للفرد في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام 2017). وتُستثنى غينيا الاستوائية وإريتريا وليبيا والصومال من مجموعة بلدان القلب الجغرافي.

الشكل 2-6 نواتج الدراسة في أفريقيا تتأخر عن معظم بلدان العالم، في حين ترتفع نسبة الشباب في أفريقيا ممن هم خارج دائرة العمل أو التعليم أو التدريب

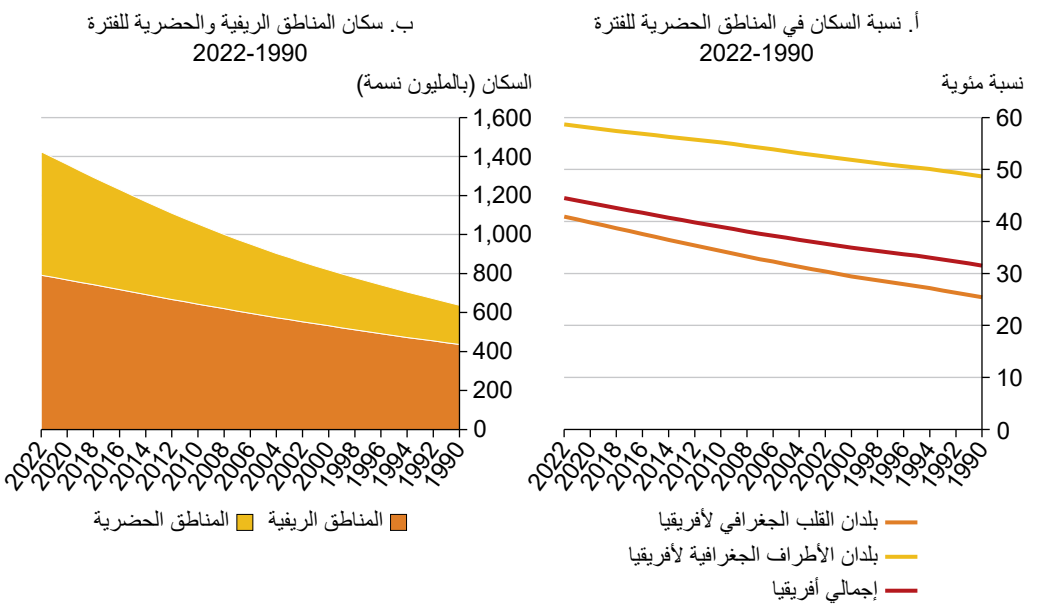


المصدر: حسابات فريق إعداد التقرير استناداً إلى منهجية فيلمر وآخرين. 2020؛ ومنظمة العمل الدولية 2024.
إيضاح: تستند نواتج الدراسة ومن هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب إلى بيانات آخر سنة متاحة، وتتراوح من 2011 إلى 2022 لنواتج الدراسة ومن 2000 إلى 2021 لمن هم خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب.

ويؤدي التحول الديموغرافي في أفريقيا إلى زيادة عدد سكان الحضر، ولكن مع نمو اقتصادي محدود في المناطق الحضرية. وعلى الرغم من أن معظم السكان في القلب الجغرافي لأفريقيا لا يزالون ريفيين، فإن القارة تشهد نمواً حضرياً (المزيد من السكان في المناطق الحضرية) وتوسعاً حضرياً (نسبة أعلى من السكان تعيش في المدن) (الشكل 2-7). ومع ذلك، لم يؤد التوسع الحضري إلى فرص عمل أفضل أو إلى زيادة النمو الاقتصادي، خاصة في المدن الغنية بالموارد في بلدان القلب الجغرافي حيث يكون النشاط الاقتصادي مدفوعاً بالاستهلاك أكثر من الإنتاج. وتولد هذه المدن بشكل رئيسي خدمات غير قابلة للتداول التجاري، كما أنها معزولة عن الأسواق العالمية (لال، وهندرسون، وفينابلز 2017).[9] أما المناطق الحضرية فهي غير مجهزة لهجرة سكان الريف، فضلاً عن معاناتها من سوء التخطيط المكاني وضعف مستويات التنمية، وسياسات التنمية الاقتصادية غير الكافية، ناهيك عن عدم تطور البنية التحتية العامة أو تدهورها، مما يحد من قدرة السكان على الحصول على الخدمات الأساسية مثل وسائل النقل والإسكان والمياه والصرف الصحي (روبرتس وأنيومبا 2022).

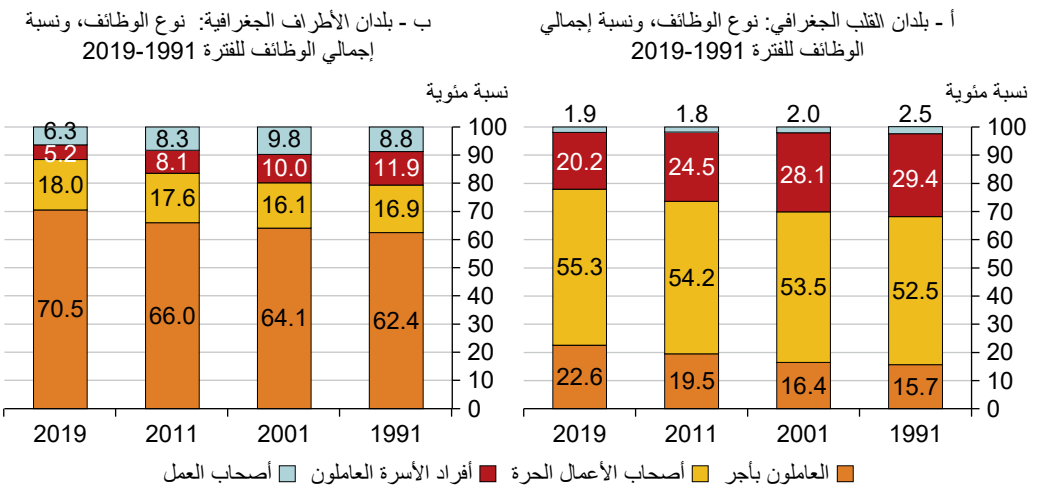
لن يوفر المعدل الحالي لنمو الإنتاجية فرصاً محلية كافية للأعداد المتزايدة من السكان. وكانت القارة قد حققت مكاسب إنتاجية محدودة منذ الستينيات، لا سيما في قطاع الزراعة، حيث تعمل الغالبية العظمى من السكان.[10] وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التشغيل (تبلغ 64.4% في بلدان القلب الجغرافي و55.6% في بلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا)، فإن نسبة العمل بأجر التي تدر في المتوسط دخلاً أعلى تُعد منخفضة في بلدان القلب الجغرافي للقارة (الشكل 2-8، اللوحة "أ").[11] وتبلغ نسبة العاملين بأجر 23% فقط من إجمالي عدد العاملين في بلدان القلب الجغرافي، بينما تبلغ نسبة العاملين لحسابهم الخاص 55%. وعلى الرغم من أن نسبة العاملين بأجر تعتبر أعلى في بلدان الأطراف الجغرافية، حيث تبلغ 70.5% (الشكل 2-8، اللوحة "ب")، فإن أكثر من نصف العاملين يعملون في خدمات منخفضة الأجر وغير قابلة للتداول التجاري. وبشكل عام، لا تتوسع فرص العمل الإنتاجية بشكل أسرع من النمو السكاني - بين عامي 1991 و2019، كانت نسبة الوظائف بأجر إلى السكان في سن العمل تدور حول 0.3% في بلدان الأطراف وحول 0.1% في بلدان القلب الجغرافي للقارة. والواقع أن معدل خلق فرص العمل في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا وفي الجنوب الأفريقي يُعد منخفضاً أيضاً مقارنة بالنمو الاقتصادي: ففي مقابل كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في النمو الاقتصادي، تزيد نسبة العاملين بأجر بنحو 0.04% في المتوسط.[12] وعلى إثر ذلك، يلجأ الأفراد النشطون اقتصادياً إلى أنشطة العمل الحر غير الرسمية ذات الإنتاجية المنخفضة (البنك الدولي 2023ب).

الشكل 2-7 ارتفاع نسبة وعدد سكان الحضر في أفريقيا



المصدر: حسابات فريق إعداد التقرير استناداً إلى مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2024 (https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators).

الشكل 2-8 في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا، حيث يعمل نحو 50% من العمال في قطاع الزراعة، يجبر عدم وجود الوظائف مدفوعة الأجر الكثيرين إلى العمل الحر لكسب الكفاف



المصدر: تستند حسابات فريق إعداد التقرير إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات المؤشرات العالمية الكلية للبنك الدولي.

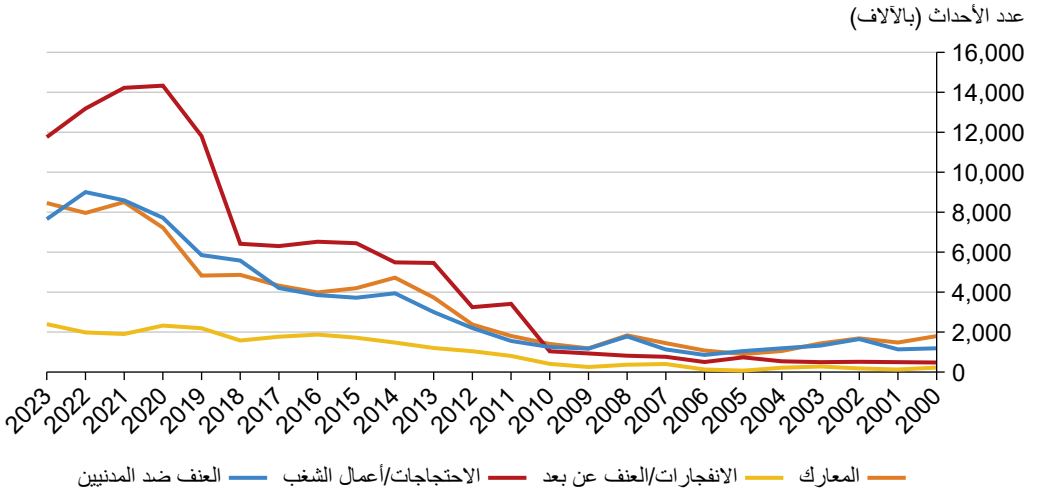
الهشاشة والصراع والعنف تشكل خطراً على مستقبل الأعداد المتزايدة من الشباب

تؤدي الهشاشة المزمنة التي يعانيها العديد من بلدان أفريقيا إلى إعاقة النمو والفرص الاقتصادية. وتواجه معظم بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا حالة من الهشاشة أو الصراع، كما أنها تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وضعف أنظمة الحوكمة، مما يعوق تماسكها الاجتماعي ونموها الاقتصادي (أكانبي وآخرون 2021؛ وكولبير 2021). وفي عام 2023، كان 20 من أصل 37 بلداً في جميع أنحاء العالم متأثرة بالهشاشة والصراع والعنف تقع في أفريقيا، وتنتمي جميعها تقريباً لمنطقة القلب الجغرافي للقارة.[13] وتشكل الطفرات في أعداد الشباب التي لا تقابلها فرص العمل عامل خطر كبيراً يؤدي إلى عدم الاستقرار والعنف (سنكوتا وليهي 2006؛ وفلوكيغر ولودفيغ 2018؛ وأوردال 2006). ويعيش نحو 760 مليون نسمة، أي ما يقرب من نصف سكان أفريقيا، في بلدان تعاني هشاشة مستمرة، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 1.34 مليار بحلول عام 2050. وارتفع مستوى الصراع والعنف بشكل حاد منذ عام 2010، ثم شهد استقراراً تقريباً في عام 2015، ثم عاد للارتفاع مرة أخرى منذ عام 2019، لا سيما في شرق وغرب أفريقيا (الشكل 2-9). وأدت الصراعات الجديدة والمتجددة والنزاع على نتائج الانتخابات والتنافس على الموارد إلى ارتفاع مستوى عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والصومال والسودان. وفيما بين عامي 2020 و2023، شهدت أفريقيا تسعة انقلابات عسكرية وخمس محاولات انقلابية فاشلة. وتعتبر البلدان المتضررة موطناً لنحو 159 مليون نسمة، أي ما يعادل 11% من سكان القارة.[14]

شهدت أعداد النازحين قسراً ارتفاعاً سريعاً خلال العقد الماضي، مما يعكس زيادة عدد حالات الصراع والعنف. وتستضيف القارة الآن أكثر من 41 مليون نازح، وقد أدت مجموعة من الصراعات إلى نزوح الأشخاص (راجع الفصل 1).[15] وبالمثل، فإن ما يقرب من 80% من النازحين داخلياً في الوقت الحالي موجودون في خمسة بلدان فقط (الإطار 1-2، في الفصل 1).[16] وكان للهشاشة والعنف تأثيرهما على تدفقات الهجرة إلى خارج القارة، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية واقتصادية على بلدان المقصد في أوروبا (الإطار 2-1).

الشكل 2-9 تزايد أحداث الصراع والعنف في أفريقيا خلال العقد الماضي

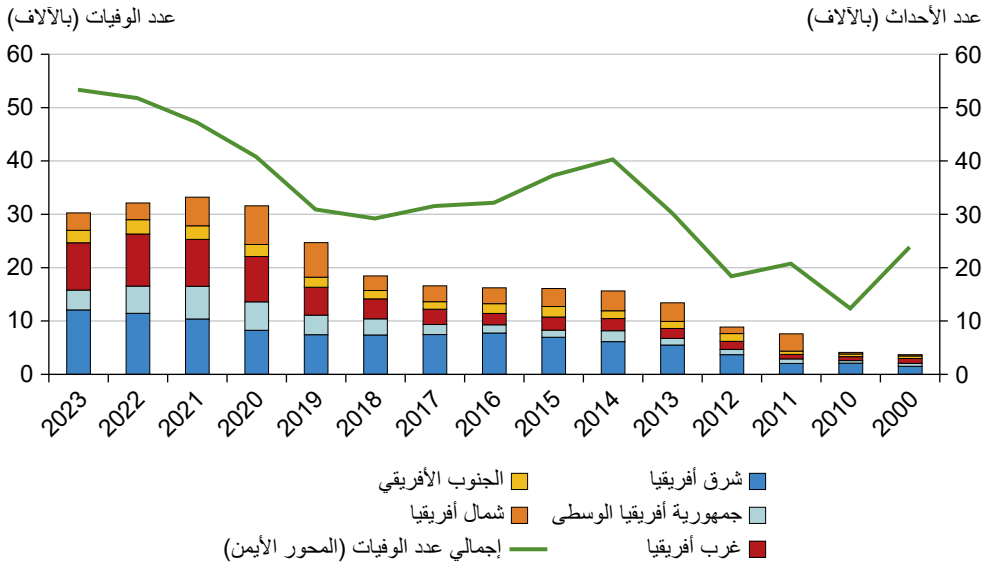
أ. أحداث الصراع والعنف، حسب النوع للفترة 2000-2023



(يُتبع في الصفحة التالية)

الشكل 2-9 تزايد أحداث الصراع والعنف في أفريقيا خلال العقد الماضي (تابع)

ب. أحداث الصراع والعنف، حسب المنطقة الفرعية وعدد الوفيات للفترة 2000-2023



المصدر: تستند حسابات فريق إعداد التقرير إلى بيانات من قاعدة بيانات مشروع بيانات أحداث ومواقع الصراعات المسلحة (https://acleddata.com).

إيضاح: هذا الرقم لا يشمل كابو فيردي وجزر القمر وموريشيوس وساو تومي وبرينسيبي وسيشيل نظراً لعدم توفر بيانات لهذه البلدان قبل عام 2020.

الإطار 2-1

ماذا يحدث عندما يحل الصراع على أعتاب أوروبا؟

منذ سبعينيات القرن الماضي، كانت ليبيا بلد مقصد رئيسي في سياق الهجرة الدولية فيما بين بلدان الجنوب، والتي شهدت ذروتها في السبعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (مركز سياسات الهجرة 2013). واستمرت تدفقات الهجرة إلى ليبيا حتى عام 2007، وهي السنة التي أنهت البلاد فيها سياسات "الباب المفتوح" للهجرة أمام بلدان أفريقيا جنوب الصحراء - والتي تم تطبيقها في أعقاب الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة عام 1992 - وبدأت في تطبيق شروط خاصة بتأشيرات الدخول من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية (المنظمة الدولية للهجرة 2017).

وبعد سقوط نظام القذافي، شهدت ليبيا فترة طويلة من عدم الاستقرار والصراع، مما أثر على تدفقات الهجرة، مع عواقب سياسية واقتصادية على بلدان المقصد في أوروبا والبلدان المجاورة في شمال أفريقيا (كامنغز وآخرون 2015؛ ومفوضية الاتحاد الأوروبي 2017). وفي عام 2011 الذي شهد اندلاع الثورة الليبية، شكل المهاجرون أكثر من 50% من القوى العاملة في ليبيا (الجزار وآخرون 2015). وفي ذلك العام، فر 768,372 مهاجراً من البلاد (مركز سياسات الهجرة 2013). واندلع الصراع المسلح في عام 2014، واستمر انعدام الأمن حتى عام 2020، واتسم بالعنف الشديد المرتبط بالصراع، وبلغ ذروته في الأعوام 2014 و2016 و2018-2019 (مجلس العلاقات الخارجية 2019؛ ورحمان ودي

(يُتبع في الصفحة التالية)

الإطار 2-1 ماذا يحدث عندما يحل الصراع على أعتاب أوروبا؟ (تابع)

مايو 2020). وعلى الرغم من بقاء ليبيا بلد مقصد رئيسي للهجرة، حيث كان 12% من سكانها مولودين في الخارج في عام 2018، فإن الوضع الأمني غير المستقر وتدهور الظروف للمهاجرين الوافدين حولها أيضاً إلى بلد عبور للمهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا (دي مايو، وتشيابولاتزا، وموليني 2023؛ وأعداد المولودين في الخارج مستمدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة [2018]). وفي عام 2017، كان نحو 43% من طالبي اللجوء الذين وصلوا إلى إيطاليا بالقوارب من المهاجرين الذين سبق لهم الاستقرار في ليبيا، وكان العنف هو الدافع لهجرتهم (عبد الجليل وآخرون 2018). وانخفضت أعداد المغادرين للبلاد بشكل كبير منذ عام 2018، لكن ليبيا ظلت أهم نقطة انطلاق لعبور الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر حتى عام 2023، على الرغم من أن أعداداً متفاوتة من المهاجرين تعبر أراضيها للوصول إلى بلدان أخرى في المغرب العربي (دي مايو، وتشيابولاتزا، وموليني 2023). وهناك نسبة صغيرة فقط من المهاجرين الذين يدخلون شمال أفريقيا تقرر العبور (المنظمة الدولية للهجرة 2017).

وبين مايو/أيار ويونيو/حزيران 2023، سجل برنامج مصفوفة تتبع النزوح التابع للمنظمة الدولية للهجرة أعداداً بلغ مجموعها 704,369 مهاجراً. في حين سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أكثر من 65 ألف لاجئ وطالب لجوء في يونيو/حزيران 2024.

وغالباً ما يقيم النازحون قسراً في مناطق ريفية متخلفة مع محدودية فرص كسب العيش والوصول إلى الأسواق والخدمات، مما يزيد من تفاقم محنتهم. فالصدمة والانفصال عن العائلات وفقدان الأصول، والاضطراب في اكتساب رأس المال البشري، والقيود القانونية المرتبطة بالنزوح، جميعها تحد من قدرتهم على إعادة بناء حياتهم.[17] وتضم أعداد اللاجئين نسبة مرتفعة من الأطفال (53%) ونسبة منخفضة من الرجال في سن العمل (20%).[18] ويعيش أكثر من 80% من اللاجئين المسجلين في المناطق الريفية، وظلت هذه النسبة ثابتة نسبياً لأكثر من عقد من الزمان.[19] بالإضافة إلى ذلك، لا يزال 54% من اللاجئين يعيشون في مخيمات.[20] ويزيد تواجد اللاجئين من الطلب على السلع والخدمات، كما يولد زيادةً في المعرض من الأيدي العاملة في المجتمعات المضيفة. وتؤثر هذه الصدمة على الأجور والتشغيل والاستهلاك والصحة للمجتمعات المضيفة، مما يفيد البعض بينما يؤثر سلباً على البعض الآخر (سارزين ونسابابيرا 2024). ورغم أن وجود اللاجئين يمكن أن يولد فرصاً اقتصادية جديدة، فإن حصر اللاجئين في مناطق ذات آفاق اقتصادية محدودة، وتقييد الوصول إلى الأسواق، وعدم كفاية البنية التحتية، وضعف الوصول إلى الخدمات يمكن أن تؤدي إلى تشريد بعض العمال، وبالتالي تدهور الرفاهية في المناطق المتأخرة عن الركب بالفعل (ماييستاد وفيرويمب 2014؛ ورويز وفارغاس-سيلفا 2015، و2016).

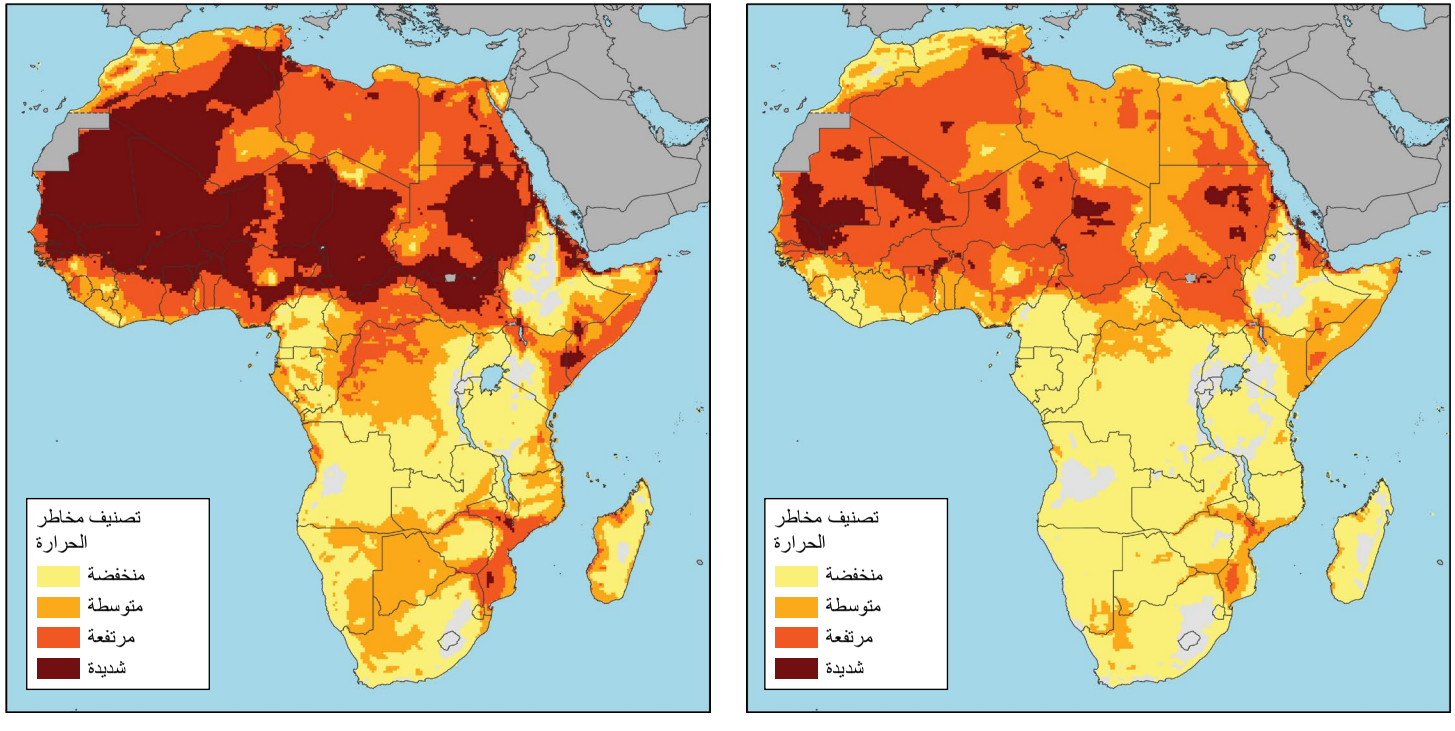
النمو السكاني السريع في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا يتداخل مع تغير المناخ

ترتفع درجة حرارة أفريقيا بشكل أسرع من القارات الأخرى، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار كبيرة على قدرة الأفارقة على الانتقال.[21] وقد يتعرض اثنان من كل خمسة أشخاص يعيشون في القارة لمخاطر الحرارة الشديدة بشكل متزايد بحلول عام 2050 (كليمنت وريغود 2024) (الخريطة 2-2). ومع توقع أن يشهد القرن الواحد والعشرون تجاوز الاحترار العالمي 1.5 درجة مئوية، من المتوقع أن تزداد حدة المخاطر المناخية المتزامنة، ومنها هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات، في جميع أنحاء القارة، مما يزيد من دوافع الهجرة (تريسوس وآخرون 2022). وفي الوقت الحالي، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 540 مليون شخص في أفريقيا يتعرضون لظواهر مناخية شديدة، منها الفيضانات وموجات الجفاف والأعاصير والموجات الحارة.[22] وتشير التقديرات إلى أن الظواهر الجوية الحادة قد أدت بالفعل إلى نزوح أكثر من 35 مليون شخص داخلياً في القارة على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية (تستند الحسابات إلى بيانات مركز مراقبة النزوح الداخلي [2024]). وفي عام 2022، نزح ما يقدر بنحو 7.3 ملايين شخص داخلياً في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا بسبب الكوارث، وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق في المنطقة (تستند الحسابات إلى بيانات مركز مراقبة النزوح الداخلي [2024]).

الخريطة 2.2 من المتوقع أن تشهد أفريقيا ارتفاعاً أكبر في درجة الحرارة في العقود القادمة

أ. الظروف التاريخية للفترة 1995-2014

ب. التوقعات للفترة 2040-2059



المصدر: بوابة البنك الدولي للمعارف المتعلقة بتغير المناخ (https://climateknowledgeportal.worldbank.org/).

إيضاح: الخريطة تصور المناطق المعرضة لمخاطر الحرارة المنخفضة والمعتدلة والمرتفعة والشديدة في الفترة المرجعية التاريخية (1995-2014، اللوحة "أ") وعند حلول منتصف القرن (2040-2059، اللوحة "ب") باستخدام سيناريوهات المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة. يتم تصوير المئين الخمسين من المجموعة متعددة النماذج لسيناريو منتصف الطريق (سيناريوهات المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة 2-4.5) للإطار الزمني لمنتصف القرن، حيث تظل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند المستويات الحالية تقريباً قبل أن تبدأ في الانخفاض بحلول منتصف القرن ولكنها لا تصل إلى صافي الصفر بحلول عام 2100، وترتفع درجات الحرارة العالمية بما يقدر بنحو 2.7 درجة مئوية مع نهاية القرن. وتعرف فئات مخاطر الحرارة على أنها متوسط مستوى المخاطر عبر ثلاثة مؤشرات للحرارة، حيث يعكس كل مكون أعلى حد تم الوصول إليه كما يلي: مؤشر درجة الحرارة العظمى نهاراً: 30 درجة مئوية و35 درجة مئوية و40 درجة مئوية و45 درجة مئوية؛ ومؤشر درجة الحرارة الصغرى ليلاً: 20 درجة مئوية و23 درجة مئوية و26 درجة مئوية و29 درجة مئوية؛ ومؤشر الحرارة الشديدة: 35 درجة مئوية و37 درجة مئوية و39 درجة مئوية و41 درجة مئوية. وإذا شهد يوم واحد على الأقل من السنة تسجيل أعلى حد لمؤشر حرارة معين، فسيتم استخدام فئة المخاطر الأعلى لذلك المؤشر. وعندئذ يكون تصنيف المخاطر المجمعة هو متوسط الفئات الفردية ويتم التعبير عنه على أنه منخفض أو متوسط أو مرتفع أو شديد.

وفي المناطق الريفية، ستتفاقم الآثار السلبية لتغير المناخ على الإنتاجية والدخل بسبب النمو السكاني. ويهدد تغير المناخ الإنتاجية الزراعية الريفية والدخل بسبب انخفاض معدلات توافر المياه، والتغيرات في درجات الحرارة، والظواهر الجوية الحادة، وتدهور التربة (كليمنت وريغود 2024). ومع زيادة عدد سكان الريف، تقل مساحة الأراضي الزراعية المتاحة لكل عامل، مما يؤدي إلى تفتت الحيازات الزراعية وحصول العمال على قطع صغيرة المساحة من الأراضي الزراعية (ماسترز وآخرون 2013).[23] وتؤدي القدرة المحدودة للقطاع الريفي غير الزراعي على استيعاب القوى العاملة المتنامية إلى زيادة الاعتماد على الأراضي، مما يؤدي إلى تفاقم المنافسة على الأراضي وتفتت الحيازات الزراعية (ماسترز وآخرون 2013). وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يكون للنمو السكاني المتوقع بحلول عام 2100 تأثير أكبر على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بتغير المناخ (هندرسون وآخرون 2024). وتتأثر بلدان القلب الجغرافي للقارة أكثر من غيرها بالآثار المجمعة لتغير المناخ والنمو السكاني، مما يزيد من اللجوء للهجرة كآلية للتكيف مع السكان المتضررين (كليمنت وآخرون 2021).

من المتوقع أن تواجه أعداد متزايدة من الأشخاص في المناطق الساحلية مخاطرَ مناخية متعددة، وأن يتعرض أكثر من 100 مليون نسمة لارتفاع منسوب مياه البحر في المناطق الساحلية المنخفضة في أفريقيا بحلول عام 2030، وأن يرتفع هذا العدد إلى أكثر من 200 مليون نسمة بحلول منتصف القرن (سيسيه وآخرون 2023). وتؤثر الأعاصير والعواصف المدارية بشكل رئيسي على الساحل الجنوبي الشرقي، بما فيها مدغشقر وموزامبيق والجزر الواقعة في المحيط الهندي، حيث ستشهد ارتفاعاً في وتيرة حدوث الفيضانات الساحلية (كليمنت وريغود 2024).

يؤدي عدم الاستدامة في دخل سكان المناطق الريفية إلى نشأة الدوافع للانتقال إلى المناطق الحضرية، ولكن بدون التخطيط الحضري السليم، ستحد مخاطر المناخ بشكل متزايد من قدرة هذه المناطق على استضافة المزيد من السكان. ويؤدي تدهور الإنتاجية الزراعية بسبب الطقس الأكثر حرارة وجفافاً إلى زيادة دوافع الهجرة من المناطق الريفية، على الرغم من أن معوقات السيولة في الاقتصادات الفقيرة تتسبب في تقييد الهجرة.[24] ومع ذلك، تواجه المناطق الحضرية في القارة مستويات سيئة من التخطيط وأنظمة الحوكمة، مع انتشار المستوطنات العشوائية التي تعاني نقص الخدمات الكافية (روبرتس وأنيومبا 2022). والواقع أن المهاجرين والفئات الفقيرة من سكان المناطق الحضرية غالباً ما يستقرون في مناطق معرضة بشدة للفيضانات. وبين عامي 1985 و2015، حدث التوسع الحضري في الغالب في المناطق المعرضة بشدة للفيضانات والمناطق التي يتوقع أن تتأثر بالارتفاع الشديد في درجات الحرارة. (للاطلاع على مناقشة مفصلة، راجع كليمنت وريغود [2024]؛ وموكيم وروبرتس [2023].) وسيؤدي تركيز شدة الحرارة في المناطق الحضرية في ظل ما تشهده من زيادة مستمرة في عدد سكانها إلى تفاقم الآثار التي تخلفها الموجات الحارة، مما يؤدي إلى مخاطر صحية على العمال، فضلاً عن تأثيرها السلبي على الإنتاجية بسبب تقليل ساعات العمل (منظمة العمل الدولية 2019). وقد يُفقد نحو 2.3% من إجمالي ساعات العمل بسبب الإجهاد الحراري في عام 2030 - أي ما يعادل 14 مليون وظيفة بدوام كامل - وستكون بلدان غرب أفريقيا هي الأكثر تضرراً (منظمة العمل الدولية 2019). وسوف تكون الأعداد المتزايدة من سكان المناطق الحضرية وما لديهم من أصول قابلة للتأثر بشكل متزايد بالآثار الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك الأحوال الجوية بالغة الشدّة وندرة المياه وضغوط البنية التحتية. (للحصول على مناقشة مفصلة، راجع كليمنت وريغود [2024]؛ وموكيم وروبرتس [2023].)

الحواشي

1. يعود تاريخ تحليل دوافع حركة الأشخاص إلى رافنشتاين (1885) وستيوارت (1947) على الأقل. وتم ربط المناخ بالهجرة منذ عام 1991 على الأقل (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ 1991).
2. يشير سيناريو الخصوبة المتوسطة الوارد في تقرير الأمم المتحدة (2022) إلى أن نسبة السكان في سن العمل إلى المعالين في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا ستبلغ ذروتها في عام 2086 عند نحو 1.7 شخص في سن العمل لكل طفل وشخص مسن.
3. بيغيل وكريستيانسن (2019)؛ وكانينغ وجوبانبوترا ويزبيك (2015)؛ وحسن، ولوفينسون، وآخرون. (2019)؛ وحسن، وموشرو، وآخرون. (2019)؛ البنك الدولي (2015أ، و2015ب، و2023أ ، و2023ب).

4. يصبح الاتجاه العالمي نحو التقارب أقوى عند استبعاد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (كريمر، وويليس، ويو 2022).
5. يرجع التباطؤ الاقتصادي بعد عام 2015 في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا إلى عدة عوامل، من بينها الصدمات مثل تجدد اندلاع الصراعات في مختلف البلدان، وأعباء الديون الكبيرة، ونقص إمدادات الطاقة، وضغوط العملة (البنك الدولي، يصدر قريباً "أ").
6. نظراً لمحدودية البيانات، تُستثني غينيا الاستوائية وإريتريا وليبيا والصومال من متوسط معدل الفقر المرجح بعدد السكان في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا. وتستند الحسابات إلى بيانات مستمدة من منصة البنك الدولي المعنية بالفقر وعدم المساواة.
7. يؤثر ارتفاع الديون أيضاً على بلدان الأطراف الجغرافية، ومنها البلدان المستوردة للنفط في شمال أفريقيا (غاتي وآخرون، 2024).
8. استناداً إلى تقديرات يونزان وماهلر ولاكنر (2023)، تم تحديثها باستخدام بيانات من منصة البنك الدولي المعنية بالفقر وعدم المساواة (PROD_2017_01_02_20240326 v). وتعتمد التوقعات على المتوسط التاريخي لنمو نصيب الفرد السنوي بداية من العقد الذي سبق الجائحة (الفترة 2019-2010)، المطبق على دخل الأفراد أو استهلاكهم بافتراض المتوسط المتغير للتوقعات السكانية للأمم المتحدة وحيادية التوزيع.
9. للحصول على معلومات إضافية بشأن نشأة المدن الاستهلاكية، راجع كتابات كاستياس-كوينتانا، وويبنان-سميث (2020)؛ وفاي وأوبال (2000)؛ وغولين وجيدواب وفويراث (2016).
10. في البلدان الواقعة في القلب الجغرافي لأفريقيا، يعمل 48% من القوى العاملة في الزراعة، ومع ذلك تقل نسبة مساهمة القطاع ذات القيمة المضافة في إجمالي الناتج المحلي عن 25%، وظلت عند هذا المستوى منذ أوائل التسعينيات. وفي البلدان الواقعة في الأطراف الجغرافية، تقل نسبة العمالة في قطاع الزراعة لتبلغ 20% فقط، لكنها لا تزال أعلى من مساهمتها في القيمة المضافة البالغة 9.5%. ولم تتغير مساهمة التصنيع في القيمة المضافة الحقيقية إلا بشكل ضئيل ولا تزال أقل من 10% في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا وأقل من 20% في بلدان الأطراف الجغرافية.
11. عادة ما يوفر العمل الرسمي بأجر دخلًا أعلى ومزيداً من الحماية مقارنة بالعمل الحر والعمل غير الرسمي بأجر (فيلدز وآخرون 2023). كما أن قطاع الخدمات عادة ما يحقق إيرادات منخفضة بسبب صغر حجم الشركات (البنك الدولي، يصدر قريباً "أ").
12. هذه النسبة تعادل نصف مرونة نمو العاملين بأجر في بلدان شرق آسيا، والتي تنتج ما يقرب من 0.08% من فرص العمل مقابل كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في النمو الاقتصادي (البنك الدولي 2023ب).
13. في البلدان الواقعة في القلب الجغرافي والجنوب الأفريقي، ترتفع معدلات الفقر بين البلدان المتأثرة بالهشاشة أو الصراع. وفي المتوسط، وبين عامي 2010 و2019، بلغ معدل الفقر المدقع في البلدان التي كانت في صراعات أو عانت منها 40.1% مقارنة بمعدل بلغ 31.8% في البلدان التي لم تشهد صراعات من قبل. كما كان الحد من الفقر أقل استجابة للنمو في البلدان المتأثرة بالهشاشة أو الصراع (البنك الدولي، يصدر قريباً "أ").
14. حدثت الإطاحة بالحكومة في بوركينا فاصو (مرتين) وتشاد والغابون وغينيا ومالي (مرتين) والنيجر والسودان؛ وفشلت محاولات الإطاحة بالحكومة في غينيا - بيساو والنيجر وساو تومي وبرينسيبي والسودان (مرتين).
15. البلدان هي: جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان والسودان (سارزين ونسابابيرا 2024).
16. جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ونيجيريا والصومال والسودان.
17. بلاكمور وآخرون (2020)؛ بوجيتش ونجوكو وبريبي (2015)؛ وفاضل وويلر ودانيش (2005)؛ وغارغيولو وآخرون (2021)؛ وجين وآخرون (2022)؛ وهينولد وآخرون (2020)؛ ولندرت وآخرون (2009)؛ وبابي وبيتريني وإقبال (2018)؛ وبيكونجا وثوغرسن (2020)؛ وبورتر وهاسلام (2005)؛ وستيل وآخرون (2009)؛ والبنك الدولي (يصدر قريباً "ب").
18. تستند الحسابات إلى بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والتي تغطي جميع اللاجئين المسجلين تقريباً في أفريقيا والشرق الأوسط، لكن البيانات غير مكتملة في مناطق أخرى (سارزين ونسابابيرا 2024).
19. تستند الحسابات إلى بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.
20. تستند الحسابات إلى بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.
21. سجلت القارة متوسط معدل تغير قدره +0.3 درجة مئوية لكل عقد بين عامي 1991 و2022، وهو معدل يفوق متوسط اتجاه الاحترار العالمي البالغ نحو +0.2 درجة مئوية لكل عقد (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية 2023).
22. تستند الحسابات إلى بيانات مستمدة من دوان وآخرين (2023)، والتي تستثني غينيا الاستوائية وإريتريا وليبيا وساو تومي وبرينسيبي والصومال، وهي البلدان التي لا تتوفر عنها تقديرات. ووجد دوان وآخرون (2023) أيضاً أن الأسر الفقيرة معرضة بشكل خاص للتأثر بالصدمات المناخية وغيرها من الصدمات بسبب الاعتماد على العمل الزراعي، مما يضعف آفاق النمو في دخل الأسر والحد من الفقر في القارة. ومن بين المعرضين للتأثر بالصدمات في أفريقيا، يعاني 34% منهم من الفقر المدقع، ويعيشون تحت خط الفقر البالغ 2.15 دولار للفرد في اليوم.

23. يعد نطاق أحجام المزارع التي خضعت للبحث في أفريقيا محدوداً للغاية بحيث لا يمكن استخلاص استنتاجات قوية حول العلاقة بين حجم المزرعة والإنتاجية (جاين وآخرون 2019؛ وجاين وآخرون 2022). ورغم أن بعض الشواهد والأدلة تشير إلى وجود علاقة على شكل حرف U (فوستر وروزنزفيغ 2022؛ وميانجا وجاين 2019)، فإن الصدمات المناخية والآفات وعدم التجانس في جودة الأرض تفسر أيضاً نسبة كبيرة من الاختلاف في إنتاجية المزارع (غولين وأودري 2021).
24. كاتانيو وبيري (2016)؛ وهندرسون وستوريغارد، ودايخمان (2017)؛ ومارخيوري ومايستادت وشوماخر (2012)؛ وزافيري وآخرون. (2021).

المراجع

Abdel Jelil, M., P. A. Corral Rodas, A. Dahmani Scuitti, M. E. Davalos, G. Demarchi, N. N. Demirel, Q.-T. Do, R. N. Hanna, D. J. M. Houeix, S. Lenehan, and H. K. Mugera. 2018. "Asylum Seekers in the European Union: Building Evidence to Inform Policy Making." Working Paper 127818, World Bank, Washington, DC. http://documents.worldbank.org/curated/en/832501530296269142/Asylum-seekers-in-the-European-Union-building-evidence-to-inform-policy-making.

Akanbi, O. A., N. Gueorguiev, M. J. Honda, P. Mehta, M. K. Moriyama, K. Primus, and M. Sy. 2021. "Avoid a Fall or Fly Again: Turning Points of State Fragility." Working Paper No. 2021/133, International Monetary Fund, Washington, DC.

Beegle, K., and L. Christiaensen. 2019. *Accelerating Poverty Reduction in Africa*. Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/32354.

Blackmore, R., J. A. Boyle, M. Fazel, S. Ranasinha, K. M. Gray, G. Fitzgerald, M. Misso, and M. Gibson-Helm. 2020. "The Prevalence of Mental Illness in Refugees and Asylum Seekers: A Systematic Review and Meta-Analysis." *PLOS Medicine* 17 (9): e1003337. https://doi.org/10.1371/journal.pmed.1003337.

Bogic, M., A. Njoku, and S. Priebe. 2015. "Long-Term Mental Health of War-Refugees: A Systematic Literature Review." *BMC International Health and Human Rights* 15 (1): 29. https://doi.org/10.1186/s12914-015-0064-9.

Canning, D. J., S. R. Jobanputra, and A. S. Yazbeck, eds. 2015. *Africa's Demographic Transition: Dividend or Disaster?* Africa Development Forum. Washington, DC: World Bank.

Castells-Quintana, D., and H. Wenban-Smith. 2020. "Population Dynamics, Urbanisation without Growth, and the Rise of Megacities." *Journal of Development Studies* 56 (9): 1663–82.

Cattaneo, C., and G. Peri. 2016. "The Migration Response to Increasing Temperatures." *Journal of Development Economics* 122: 127–46.

Cincotta, R. P., and E. Leahy. 2006. "Population Age Structure and Its Relation to Civil Conflict: A Graphic Metric." *Environmental Change and Security Program Report* 12: 55.

Cissé, G., H. Adams, P. Aldunce, K. Bowen, K. Campbell-Lendrum, S. Clayton, K. L. Ebi, and J. Hess. 2023. "Health, Wellbeing and the Changing Structure of Communities." Cambridge, UK: Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781009325844.

Clement, V., and K. K. Rigaud. 2024. "Climate Change and Mobility." Background paper prepared for this report. World Bank, Washington, DC.

Clement, V., K. K. Rigaud, A. de Sherbinin, B. Jones, S. Adamo, J. Schewe, N. Sadiq, and E. Shabahat. 2021. *Groundswell Part 2: Acting on Internal Climate Migration*. Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/36248.

Collier, P. 2021. "Transition Programs: A Theory of the Scaffolding Needed to Build out of Fragility." In *Macroeconomic Policy in Fragile States*, edited by R. Chami, R. Espinoza, and P. J. Montiel, 58–81. Oxford, UK: Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/oso/9780198853091.003.0003.

Council on Foreign Relations. 2019. "Global Conflict Tracker." Council on Foreign Relations, New York. https://www.cfr.org/interactive/global-conflict-tracker/conflict/civil-war-libya.

Cummings, C., J. Pacitto, D. Lauro, and M. Foresti. 2015. "Why People Move: Understanding the Drivers and Trends of Migration to Europe." Working Paper 430, Overseas Development Institute, London.

Di Maio, M., V. L. Sciabolazza, and V. Molini. 2023. "Migration in Libya: A Spatial Network Analysis." *World Development* 163: 106139.

Doan, M. K., R. Hill, S. Hallegatte, P. Corral, B. Brunckhorst, M. Nguyen, S. Freije-Rodriguez, and E. Naikal. 2023. "Counting People Exposed to, Vulnerable to, or at High Risk from Climate Shocks: A Methodology." Policy Research Working Paper 10619, World Bank, Washington, DC.

Elgazzar, H., A. R. Lahga, M. B. N. Quota, F. U. Rother, and L. Hargreaves. 2015. *Labor Market Dynamics in Libya: Reintegration for Recovery.* Washington, DC: World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/967931468189558835/Labor-market-dynamics-in-Libya-reintegration-for-recovery.

EU Commission (European Union Commission). 2017. "Migration on the Central Mediterranean: Managing Flows, Saving Lives." Joint Communication to the European Parliament. The European Council, January 25. EU Commission, Brussels, Belgium.

Fay, M., and C. Opal. 2000. "Urbanization without Growth: A Not-So-Uncommon Phenomenon." Policy Research Working Paper 2412, World Bank, Washington, DC.

Fazel, M., J. Wheeler, and J. Danesh. 2005. "Prevalence of Serious Mental Disorder in 7000 Refugees Resettled in Western Countries: A Systematic Review." *The Lancet* 365 (9467): 1309–14. https://doi.org/10.1016/S0140-6736(05)61027-6.

Fields, G. S., T. H. Gindling, K. Sen, M. Danquah, and S. Schotte. 2023. *The Job Ladder: Transforming Informal Work and Livelihoods in Developing Countries*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Filmer, D., H. Rogers, N. Angrist, and S. Sabarwal. 2020. "Learning-Adjusted Years of Schooling (LAYS): Defining a New Macro Measure of Education." *Economics of Education Review* 77: 101971.

Flückiger, M., and M. Ludwig. 2018. "Youth Bulges and Civil Conflict: Causal Evidence from Sub-Saharan Africa." *Journal of Conflict Resolution* 62 (9): 1932–62.

Foster, A. D., and M. R. Rosenzweig. 2022. "Are There Too Many Farms in the World? Labor Market Transaction Costs, Machine Capacities, and Optimal Farm Size." *Journal of Political Economy* 130 (3): 636–80.

Gargiulo, A., F. Tessitore, F. Le Grottaglie, and G. Margherita. 2021. "Self-Harming Behaviours of Asylum Seekers and Refugees in Europe: A Systematic Review." *International Journal of Psychology* 56 (2): 189–98. https://doi.org/10.1002/ijop.12697.

Gatti, R., F. Bennett, H. Assem, R. Lotfi, G. Mele, I. Suvanov, and A. M. Islam. 2024. "Conflict and Debt in the Middle East and North Africa." *Middle East and North Africa Economic Update* (April). Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-2098-4.

Ginn, T., R. Resstack, H. Dempster, E. Arnold-Fernández, S. Miller, M. Guerrero Ble, and B. Kanyamanza. 2022. "2022 Global Refugee Work Rights Report." Center for Global Development, Asylum Access, and Refugees International, Washington, DC. https://www.cgdev.org/publication/2022-global-refugee-work-rights-report.

Gollin, D., R. Jedwab, and D. Vollrath. 2016. "Urbanization with and without Industrialization." *Journal of Economic Growth* 21: 35–70.

Gollin, D., and C. Udry. 2021. "Heterogeneity, Measurement Error, and Misallocation: Evidence from African Agriculture." *Journal of Political Economy* 129 (1): 1–80.

Hanewald, B., M. Knipper, W. Fleck, J. Pons-Kühnemann, E. Hahn, T. M. T. Ta, B. Brosig, B. Gallhofer, C. Mulert, and M. Stingl. 2020. "Different Patterns of Mental Health Problems in Unaccompanied Refugee Minors (URM): A Sequential Mixed Method Study." *Frontiers in Psychiatry* 11: 324. https://doi.org/10.3389/fpsyt.2020.00324.

Hasan, R. A., B. P. Loevinsohn, C. Moucheraud, S. A. Ahmed, I. Osorio-Rodarte, E. Suzuki, E. Pradhan, S. Madhavan, S. Troiano, M. Sexton, F. A. Mustapha, A. O. Odutolu, and O. O. Okunola. 2019. "Nigeria's Demographic Dividend." Policy Note in Support of Nigeria's Economic Recovery and Growth Plan 2017–2020. World Bank, Washington, DC.

Hasan, R. A., C. Moucheraud, H. N. Samaha, S. Troiano, S. A. Ahmed, I. Osorio-Rodarte, E. Suzuki, M. Sexton, E. Pradhan, S. Madhavan, and C. B. Habib. 2019. "Demographic Dividend in DRC: Catalyzing Economic Growth through Demographic Opportunities." Working Paper, World Bank, Washington, DC.

Henderson, J. V., B. Y. Jang, A. Storeygard, and D. N. Weil. 2024. "Climate Change, Population Growth, and Population Pressure." Working Paper 32145, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Henderson, J. V., A. Storeygard, and U. Deichmann. 2017. "Has Climate Change Driven Urbanization in Africa?" *Journal of Development Economics* 124: 60–82. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2016.09.001.

IDMC (Internal Displacement Monitoring Center). 2024. "IDMC Data Portal." IDMC, Geneva. https://www.internal-displacement.org/database/displacement-data/.

ILO (International Labour Organization). 2019. *Working on a Warmer Planet: The Impact of Heat Stress on Labour Productivity and Decent Work*. Geneva: ILO.

ILO (International Labour Organization). 2024. "ILO Modelled Estimates and Projections Database (ILOEST)." ILOSTAT, ILO, Geneva (accessed February 6, 2024), https://ilostat.ilo.org/data/.

IOM (International Organization for Migration). 2017. *Irregular Migration from West Africa to the Maghreb and the European Union: An Overview of Recent Trends*. Migration Research Series No. 32. Geneva: IOM.

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 1991. *Climate Change: The IPCC Scientific Assessment.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Jayne, T. S., M. Muyanga, A. Wineman, H. Ghebru, C. Stevens, M. Stickler, A. Chapoto, W. Anseeuw, D. van der Westhuizen, and D. Nyange. 2019. "Are Medium-Scale Farms Driving Agricultural Transformation in Sub-Saharan Africa?" *Agricultural Economics* 50 (S1): 75–95.

Jayne, T. S., A. Wineman, J. Chamberlin, M. Muyanga, and F. K. Yeboah. 2022. "Changing Farm Size Distributions and Agricultural Transformation in Sub-Saharan Africa." *Annual Review of Resource Economics* 14: 109–30.

Kremer, M., J. Willis, and Y. You. 2022. "Converging to Convergence." *NBER Macroeconomics Annual* 36 (1): 337–412.

Lall, S. V., J. V. Henderson, and A. J. Venables. 2017. *Africa's Cities: Opening Doors to the World*. Washington, DC: World Bank.

Lindert, J., O. S. von Ehrenstein, S. Priebe, A. Mielck, and E. Brähler. 2009. "Depression and Anxiety in Labor Migrants and Refugees—A Systematic Review and Meta-Analysis." *Social Science & Medicine* 69 (2): 246–57. https://doi.org/10.1016/j.socscimed.2009.04.032.

Marchiori, L., J. F. Maystadt, and I. Schumacher. 2012. "The Impact of Weather Anomalies on Migration in Sub-Saharan Africa." *Journal of Environmental Economics and Management* 63 (3): 355–74.

Masters, W. A., A. A. Djurfeldt, C. De Haan, P. Hazell, T. Jayne, M. Jirström, and T. Reardon. 2013. "Urbanization and Farm Size in Asia and Africa: Implications for Food Security and Agricultural Research." *Global Food Security* 2 (3): 156–65.

Maystadt, J.-F., and P. Verwimp. 2014. "Winners and Losers among a Refugee-Hosting Population." *Economic Development and Cultural Change* 62 (4): 769–809. https://doi.org/10.1086/676458.

Migration Policy Centre. 2013. "MPC Migration Profile: Libya." Migration Policy Centre, Washington, DC. https://migrationpolicycentre.eu.docs/migration_profiles/Libya.pdf.

Mukim, M., and M. Roberts, eds. 2023. *Thriving: Making Cities Green, Resilient, and Inclusive in a Changing Climate*. Washington, DC: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/7d290fa9-da18-53b6-a1a4-be6f7421d937.

Muyanga, M., and T. S. Jayne. 2019. "Revisiting the Farm Size-Productivity Relationship Based on a Relatively Wide Range of Farm Sizes: Evidence from Kenya." *American Journal of Agricultural Economics* 101 (4): 1140–63.

Pape, U. J., B. Petrini, and S. A. Iqbal. 2018. "Informing Durable Solutions by Micro-Data: A Skills Survey for Refugees in Ethiopia." Working Paper 128185, World Bank, Washington, DC. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/996221531249711200/Informing-durable-solutions-by-micro-data-a-skills-survey-for-refugees-in-Ethiopia.

Peconga, E. K., and M. H. Thøgersen. 2020. "Post-Traumatic Stress Disorder, Depression, and Anxiety in Adult Syrian Refugees: What Do We Know?" *Scandinavian Journal of Public Health* 48 (7): 677–87. https://doi.org/10.1177/1403494819882137.

Porter, M., and N. Haslam. 2005. "Predisplacement and Postdisplacement Factors Associated with Mental Health of Refugees and Internally Displaced Persons: A Meta-Analysis." *JAMA* 294 (5): 602–12. https://doi.org/10.1001/jama.294.5.602.

Rahman, A., and M. Di Maio. 2020. *The Private Sector amid Conflict: The Case of Libya*. Washington, DC: World Bank.

Ravenstein, E. G. 1885. "The Laws of Migration." *Journal of the Statistical Society of London* 48: 167–227. https://doi.org/10.2307/2979181.

Roberts, B. H., and G. O. Anyumba, eds. 2022. *The Dynamics of Systems of Secondary Cities in Africa: Urbanisation, Migration and Development*. Abidjan, Côte d'Ivoire: Cities Alliance, African Development Bank.

Ruiz, I., and C. Vargas-Silva. 2015. "The Labor Market Impacts of Forced Migration." *American Economic Review* 105 (5): 581–86. https://doi.org/10.1257/aer.p20151110.

Ruiz, I., and C. Vargas-Silva. 2016. "The Labour Market Consequences of Hosting Refugees." *Journal of Economic Geography* 16 (3): 667–94. https://doi.org/10.1093/jeg/lbv019.

Sarzin, Z., and O. Nsababera. 2024. "Forced Displacement: A Stocktaking of Evidence." Background paper prepared for this report. World Bank, Washington, DC.

Steel, Z., T. Chey, D. Silove, C. Marnane, R. A. Bryant, and M. van Ommeren. 2009. "Association of Torture and Other Potentially Traumatic Events with Mental Health Outcomes among Populations Exposed to Mass Conflict and Displacement: A Systematic Review and Meta-Analysis." *JAMA* 302 (5): 537–49. https://doi.org/10.1001/jama.2009.1132.

Stewart, J. Q. 1947. "Empirical Mathematical Rules Concerning the Distribution and Equilibrium of Population." *Geographical Review* 37 (3): 461–85. https://doi.org/10.2307/211132.

Trisos, C. H., I. O. Adelekan, E. Totin, A. Ayanlade, J. Efitre, A. Gemeda, K. Kalaba, C. Lennard, C. Masao, Y. Mgaya, G. Ngaruiya, D. Olago, N. P. Simpson, and S. Zakieldeen. 2022. "Africa." In *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, edited by H.-O. Pörtner, D. C. Roberts, M. Tignor, E. S. Poloczanska, K. Mintenbeck, A. Alegría, M. Craig, S. Langsdorf, S. Löschke, V. Möller, A. Okem, and B. Rama, 1285–1455. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge, UK, and New York: Cambridge University Press. doi:10.1017/9781009325844.011.

UN DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2018. "International Migrants Stock Database." UN DESA, New York.

United Nations. 2022. *World Population Prospects 2022*. New York: Population Division, Department of Economic and Social Affairs, United Nations.

Urdal, H. 2006. "A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence." *International Studies Quarterly* 50 (3): 607–29.

WMO (World Meteorological Organization). 2023. *State of the Climate in Africa 2022*. Geneva: WMO.

World Bank. 2015a. *Global Monitoring Report 2015/2016: Development Goals in an Era of Demographic Change*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2015b. *South Africa Economic Update: Jobs and South Africa's Changing Demographics*. Issue No. 7. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2022. "The State of Global Learning Poverty: 2022 Update." World Bank, Washington, DC. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/34035a49acb5700ce8b118aeda81a5cb-0510022023/original/TheStateOfLearningPoverty-Feb2023Update-03-08-23.pdf.

World Bank. 2023a. "Debt Sustainability Analysis (DSA) 2023." World Bank, Washington, DC. https://www.worldbank.org/en/programs/debt-toolkit/dsa.

World Bank. 2023b. "Delivering Growth to People through Better Jobs." *Africa's Pulse* 28 (October). World Bank, Washington, DC. doi:10.1596/978-1-4648-2043-4.

World Bank. 2024. *The Great Reversal: Prospects, Risks, and Policies in International Development Association (IDA) Countries*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. Forthcoming a. *Africa Poverty and Inequality Report*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. Forthcoming b. "Kenya Longitudinal Survey of Refugees and Host Communities: Building the Evidence Base on Self-Reliance in Kenya." World Bank, Washington, DC.

Yonzan, N., D. M. Mahler, and C. Lakner. 2023. "Projecting Global Extreme Poverty: Updated Using PIP." World Bank, Washington, DC.

Zaveri, E., J. Russ, A. Khan, R. Damania, E. Borgomeo, and A. Jägerskog. 2021. *Ebb and Flow, Volume 1: Water, Migration, and Development*. Washington, DC: World Bank. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1745-8.

الفصل 3

الإمكانات غير المستغلة للهجرة

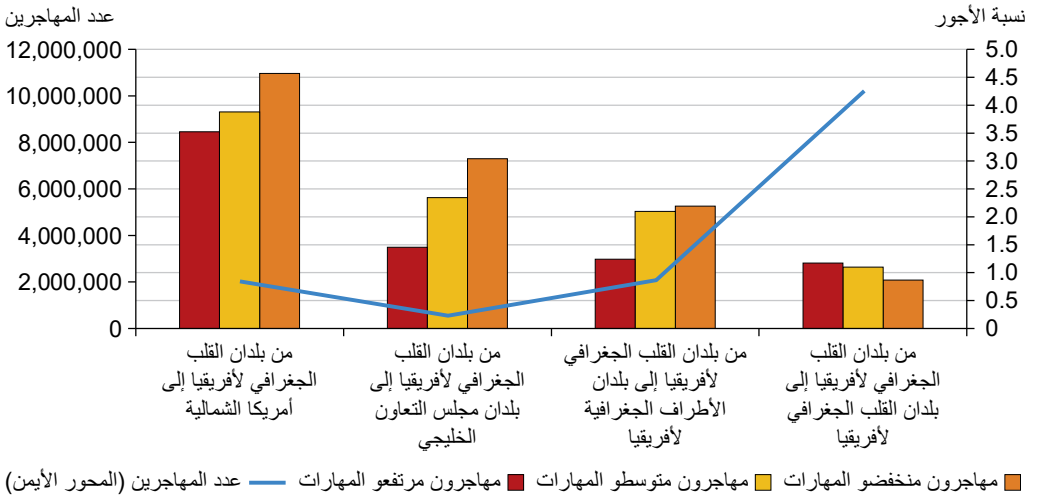
مقدمة

تضع الاتجاهات العالمية الكبرى السائدة حالياً وأنماط الهجرة في أفريقيا أهمية كبيرة على وضع سياسات الهجرة والنزوح القسري الحالية والمستقبلية بشكل صحيح. ويمثل التباين الديموغرافي الكبير والاختلالات الاقتصادية بين أفريقيا وبقية العالم منافع للهجرة غير مستغلة للمهاجرين ولأسرهم.[1] وفي الوقت نفسه، تجعل الهشاشة المزمنة وقابلية التأثر بمخاطر المناخ من الهجرة آلية تكيف بالغة الأهمية. ومع تزايد نقص الأيدي العاملة في البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، سيرتفع الطلب على المهاجرين من أفريقيا ومن أماكن أخرى، وهو الأمر الذي يستلزم وضع سياسات مدروسة للاستغلال الأمثل لهذه الفرص والتخفيف من المخاطر السلبية. وتؤكد الهشاشة والصراع والعنف في أفريقيا على ضرورة تعزيز أنظمة الاستضافة للاجئين والنازحين داخلياً وعلى الحاجة إلى التعجيل بذلك. وأمام أفريقيا فرصة للاستفادة من المنافع الإنمائية للهجرة جنباً إلى جنبٍ مع حماية الإمكانات الاقتصادية للاجئين والنازحين داخلياً.

الهجرة لديها القدرة على تحقيق مكاسب أكبر في أفريقيا

تُعد الهجرة إلى خارج أفريقيا ضعيفة نسبياً (كما هو موضح في الفصل 1 من هذا التقرير)، حيث ينتقل المهاجرون إلى وجهات ذات مكاسب أقل في الأجور. ويوضح الشكل 3-1 نسب أجور المهاجرين (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و35 عاماً) من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا إلى مناطق المقصد المختلفة مقارنة بغير المهاجرين ذوي مستويات المهارات المماثلة في بلدان المنشأ. على سبيل المثال، مقارنةً بالأجور في بلدان المنشأ، فإن المهاجر من ذوي المهارات المتدنية من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا يكسب ضعف أجره في الأطراف الجغرافية لأفريقيا، وثلاثة أضعاف أجره في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وأربعة أضعاف ونصف ضعف أجره في الولايات المتحدة.[2] وتتماثل المكاسب في أجور المهاجرين ذوي المهارات المتوسطة وتقل بصورة طفيفة للمهاجرين ذوي المهارات المرتفعة، لا سيما في بلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا وبلدان مجلس التعاون الخليجي. ويوضح الشكل 3-1 أيضاً عدد المهاجرين في عام 2020 من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا في مناطق المقصد الأربع. ويتركز نحو 10 ملايين مهاجر دولي من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا في بلدان أخرى في القلب الجغرافي، في حين يوجد نحو مليونين في بلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا، وما يزيد قليلاً عن مليونين في أمريكا الشمالية، وأقل من مليون في بلدان مجلس التعاون الخليجي.[3]

الشكل 3-1 نسبة أجور المهاجرين من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا مقارنة بغير المهاجرين حسب منطقة المقصد

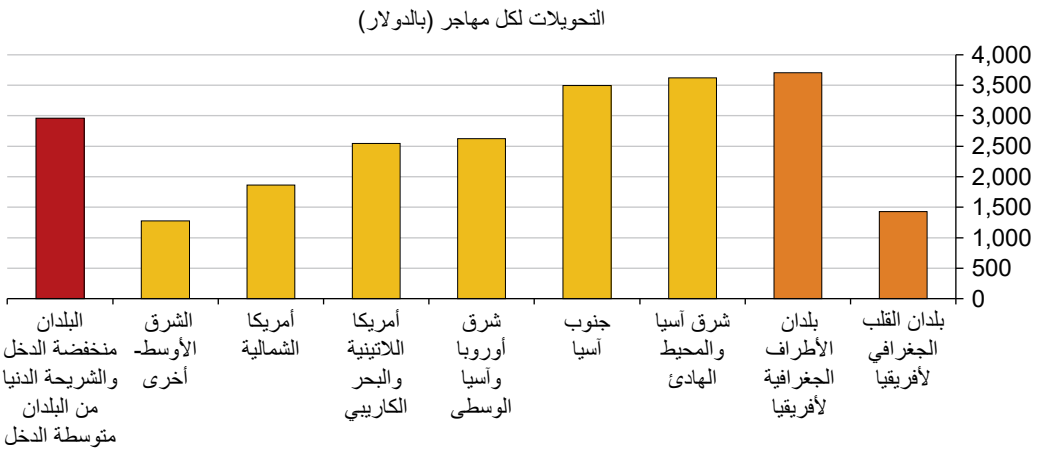


المصادر: مسح المجتمع الأمريكي (2016-20)؛ وتعداد جنوب أفريقيا لعام 2011؛ والمسوحات الموحدة حول مستويات المعيشة (السنغال) في 2019/2018؛ ومسوحات التكاليف التي أجرتها منظمة العمل الدولية عام 2015 بالاشتراك مع شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة.
إيضاح: "من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا إلى بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا" تمثل أجور المهاجرين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في السنغال. "من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا إلى بلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا" تمثل أجور المهاجرين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جنوب أفريقيا. "من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي" تمثل الأجور التي يحصل عليها المهاجرون الإثيوبيون في المملكة العربية السعودية. "من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا إلى أمريكا الشمالية" تمثل أجور المهاجرين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الولايات المتحدة. تشير "مهاجرون منخفضو المهارات" إلى المهاجرين الحاصلين على تعليم ابتدائي؛ "مهاجرون متوسطو المهارات" إلى الحاصلين على تعليم ثانوي؛ و"مهاجرون مرتفعو المهارات" إلى الحاصلين على تعليم جامعي.

يتمثل أحد أعراض الانتقال محدود المنافع في انخفاض مستوى التحويلات التي تتلقاها بلدان أفريقيا، لا سيما بلدان القلب الجغرافي للقارة. ومن بين حجم التدفق العالمي للتحويلات الذي يبلغ 781 مليار دولار في عام 2021، تلقت بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا وعددها 41 بلداً متوسط تحويلات بلغ 1.2 مليار دولار لكل بلد، مقارنة بمتوسط بلغ 3.7 مليارات دولار لبلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا، و2.9 مليار دولار لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و19.6 مليار دولار لبلدان جنوب آسيا.[4] ويبين الشكل 3-2 أن انخفاض حجم التحويلات التي تتلقاها بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا لا يعود بالضرورة إلى قلة عدد المهاجرين القادمين من هذه المنطقة. كما يبين أن هذه البلدان تلقت في المتوسط 1,429 دولاراً للمهاجر الواحد في عام 2020، مقارنة بمتوسط 2,543 دولاراً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و3,497 دولاراً في جنوب آسيا، و3,707 دولارات في بلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا. ويبين الشكلان 3-1 و3-2 مجتمعين أن معظم المهاجرين من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا يتركزون في مناطق المقصد التي يحصلون فيها على أجور ضعيفة وتقل فيها تحويلاتهم إلى المجتمعات المحلية في أوطانهم عن التحويلات التي يرسلها المهاجرون من مناطق أخرى.

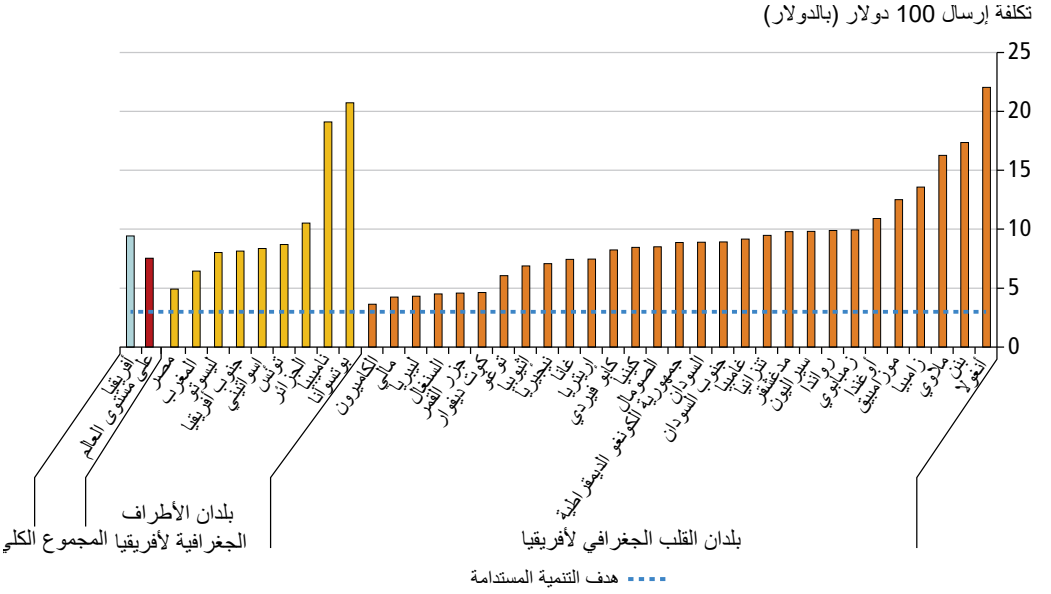
بالإضافة إلى ذلك، لا تزال تكلفة إرسال التحويلات المالية إلى بلدان أفريقيا هي الأعلى في العالم، مما يقلل من المنافع التي تعود على هذه البلدان من الهجرة. وتعد التحويلات المالية من أكثر الطرق الملموسة التي يمكن لبلدان المنشأ من خلالها تحقيق المنافع الإنمائية للهجرة. ورغم التقدم التكنولوجي الذي شهدته العقود الأخيرة، لا تزال تكلفة إرسال 200 دولار مرتفعة عند 6.2% على مستوى العالم في الربع الأخير من عام 2023، أي أكثر من ضعفي التكلفة المستهدفة ضمن أهداف التنمية المستدامة، وهي 3% فقط. ويرجع هذا بقدرٍ كبير إلى الرسوم وهوامش النقد الأجنبي التي يتعين على المهاجرين وأسرهم دفعها في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وكانت أفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة التي سجلت أعلى تكلفة للتحويلات في عام 2023، بنسبة بلغت 7.9%، في حين سجلت جنوب آسيا أقل تكلفة بواقع 4.3%. ويبين الشكل 3-3 أن تكلفة إرسال التحويلات أعلى من المتوسط العالمي في 18 بلداً من أصل 29 بلداً من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا وسبعة من أصل تسعة من بلدان الأطراف الجغرافية للقارة التي تتوافر عنها بيانات.

الشكل 2-3 بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا تتلقى أقل التحويلات لكل مهاجر



المصادر: مصفوفة التحويلات الثنائية للبنك الدولي 2021، وديسمبر/كانون الأول 2022؛ وتقرير أعداد الهجرة الدولية لعام 2020 الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.
إيضاح: تُطرح أعداد اللاجئين من أعداد الهجرة الدولية المسجلة.

الشكل 3-3 ارتفاع متوسط تكلفة إرسال التحويلات إلى بلدان أفريقيا



المصدر: البنك الدولي، 2023 أ.

هناك حاجة إلى سياسات مدروسة لإطلاق العنان لإمكانات أفريقيا غير المستغلة

اليوم، وأكثر من ذلك في العقود المقبلة، أصبح لدى المهاجرين دوافع البحث عن فرص أفضل خارج حدود بلدانهم. وإدراكاً للمنافع الكبيرة المحتملة للمهاجرين وبلدان المنشأ والمقصد، وإدراكاً أيضاً للتكاليف المرتبطة بها، فإن هناك مجالاً لوضع سياسات مدروسة وتنسيقها بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد لتعظيم منافع الهجرة والتعامل مع التكاليف المرتبطة بتحقيق إمكانات أفريقيا غير المستغلة.

يمكن للهجرة أن تحقق مكاسب كبيرة للمهاجرين وبلدانهم الأصلية

يُظهر العديد من الدراسات الحديثة أن آثار الهجرة والتحويلات تتجاوز المهاجرين وأسرهم المباشرة وتمتد إلى مجتمعاتهم ومناطقهم الأصلية. وتوفر التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون رأسَ المال اللازم لأنشطة ريادة الأعمال في بلدانهم الأصلية وتزيد من الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً. ويوفر ذلك فرصاً مدرة للدخل يمكن أن ترفع مستويات معيشة الجميع في المناطق والمجتمعات المحلية الأصلية. وفي الواقع، فقد ثبت أن المناطق التي ترتفع فيها معدلات الهجرة تقل فيها معدلات الفقر وتتمتع بقدرة أكبر على التكيف مع الصدمات.[5]

وتؤكد الشواهد والأدلة الحديثة من أفريقيا هذه الآثار، حيث وجدت أن ارتفاع معدلات الهجرة يمكن أن يمثل حافزاً لتحول الاقتصادات الريفية من الزراعة إلى تعدد القطاعات. وثبت أنه حتى فترة قصيرة من الهجرة من ملاوي إلى جنوب أفريقيا - للعمال منخفضي المهارات في قطاع التعدين بين عامي 1967 و1974 - أدت إلى هذا التحول من الاقتصاد الزراعي في مقاطعات المنشأ. وكان لدى المقاطعات ذات الهجرة المؤقتة تدفقات رأسمالية أكبر في شكل تحويلات، مما أدى إلى زيادة عدد المشروعات غير الزراعية في تلك المقاطعات وتحفيز تحويل أسواق العمل من قطاع الزراعة إلى قطاع الخدمات (دنكلمان وكومتشولسي وماريوتي 2024). وفي بوركينا فاصو، أدى التحول من الزراعة إلى تقليل الحاجة إلى العمل الزراعي الأسري (عمالة الأطفال) وتراجع معدلات الخصوبة بشكل عام في القرى التي شهدت تاريخياً مستوياتٍ أعلى من الهجرة الدورية منخفضة المهارة إلى كوت ديفوار (دوبا وآخرون 2023). وبالمثل، وجد أن البلديات المغربية التي تشهد ارتفاع معدلات الهجرة إلى فرنسا تتوسع حضرياً بشكل أسرع (سالم وسيك 2022).

وإلى جانب التحويلات، من المتوقع أن تستفيد البلدان الأفريقية من الهجرة من خلال الآثار الإيجابية على تكوين رأس المال البشري. أولاً، غالباً ما تستخدم التحويلات المالية القادمة من الهجرة لتحسين تعليم وصحة الأطفال الذين يتخلفون عن الركب على المدى القصير والطويل.[6] ويمكن أن تمتد هذه الآثار على رأس المال البشري إلى ما هو أبعد من الأسر المباشرة للمهاجرين إلى المجتمع المحلي الأوسع نطاقاً. فعلى سبيل المثال، في مجتمعات ملاوي المحلية التي يسهل الوصول منها إلى العمل في مناجم جنوب أفريقيا بين عامي 1967 و1974، تلقى الأطفال مستويات أعلى بكثير من التعليم على المدى القصير والطويل (بعد 20 عاماً) (دنكلمان وماريوتي 2016). ويمكن أن تصبح هذه المكاسب أكبر مع استمرار فرص الهجرة، كما هو الحال في الفلبين (خانا وآخرون 2022).

ويمكن للهجرة - أو بالأحرى احتمال الهجرة في المستقبل - أن توفر أيضا حافزاً قوياً للمهاجرين المحتملين لاكتساب مهارات تجد من يقدرها خارج بلادهم. وقد وجدت الدراسات الحديثة شواهد وأدلة على أن مثل هذه الحوافز يمكن أن تزيد من رأس المال البشري في بلدان المنشأ، حتى بين أولئك الذين لا يهاجرون أبداً. ويؤدي ارتفاع احتمال الهجرة في المستقبل إلى زيادة نسبة من يكملون مرحلة الدراسة الثانوية بين الشباب في كابو فيردي (باتيستا ولاكوستا وفيسينتي 2012). وبالمثل، فإن احتمال اختيار المهاجرين في الجيش البريطاني يرفع درجة التحصيل العلمي بشكل عام بأكثر من 1.1 عام حتى بين الرجال النيباليين ممن لا يجدون سبيلاً للهجرة أبداً (س. أ. شريسيثا 2017). ويرجع التطور الذي يشهده قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند جزئياً إلى زيادة الاستثمارات الهندية في تعليم تكنولوجيا المعلومات بسبب احتمال الهجرة إلى الولايات المتحدة (خانا وموراليس 2021). وبالمثل، وجدت دراسة حديثة أن ارتفاع احتمال الهجرة إلى الولايات المتحدة زاد من معدل الالتحاق بقطاع التمريض والترخيص بالعمل فيه في الفلبين لدرجة أنه مقابل كل ممرضة هاجرت، تم ترخيص سبعة ممرضات بقين في البلاد (أبركار وثيوارايدز 2024).

وتُعد السياسات العامة بالغة الأهمية لضمان سيادة الآثار المُحفزة للهجرة على السعي نحو اكتساب المهارات. وبما أن احتمال الهجرة يعزز المنافع العائدة من اكتساب المهارات المطلوبة، يجب أن يكون هناك توسع متناسب في المعروض من مؤسسات

التدريب والتعليم جيدة المستوى. فعلى سبيل المثال، تبين أن الآثار الإيجابية للهجرة على رأس المال البشري في السنغال تتركز في المناطق التي تتوفر فيها إمكانيات أفضل للالتحاق بالمدارس (بوكوبيه وآخرون 2023). وإذا لم تتمكن مؤسسات التدريب أو التعليم من تلبية الطلب المتزايد الناشئ عن الهجرة، فقد تتضاءل أو تتراجع الآثار الإيجابية على بلدان المنشأ التي تفقد رأس المال البشري. ويتجلى هذا الأمر بشكل خاص في قطاعات معينة مثل الرعاية الصحية (الإطار 3-1).

الإطار 3-1

هجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية من أفريقيا

قطاع الصحة في أفريقيا بالأرقام

في عام 2018 ، كان لدى أفريقيا ما متوسطه 29 عاملاً في مجال الرعاية الصحية لكل 10 آلاف نسمة من السكان، وهو أقل بكثير من المتوسط المحدد في أهداف التنمية المستدامة ويبلغ 44.5 عامل (منظمة الصحة العالمية 2021).[أ] ومن بين 55 بلداً مُدرجاً على قائمة منظمة الصحة العالمية لدعم القوى العاملة الصحية وإجراءات الوقاية للبلدان التي تعاني من نقص حاد في القوى العاملة الصحية لتلبية التغطية الصحية الشاملة في عام 2023، يوجد 37 بلداً من أفريقيا (منظمة الصحة العالمية 2023أ). ويبين الشكل 3-1-1 أن بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا لديها متوسط يبلغ 10 ممرضات وقابلات وطبيبين اثنين لكل 10 آلاف نسمة. كما أن توزيع العاملين الصحيين يميل لصالح عدد قليل من المدن، مما أدى إلى ندرة العاملين في مجال الرعاية الصحية في المناطق الريفية والنائية (منظمة الصحة العالمية 2023ب). وقد أدت الفروق في أجور القطاعين العام والخاص، مع ارتفاع أجور القطاع العام، وما يرتبط بها من حوافز وظيفية، إلى تفاقم التوزيع الجغرافي غير المتكافئ للعاملين في مجال الرعاية الصحية. وقد أدت الهجرة الدولية للعاملين في مجال الرعاية الصحية إلى إبراز قضايا العرض المحلي والعالمي والإنصاف في الوصول إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية.[ب]
ويصعب العثور على بيانات عن نسبة العاملين المهاجرين في مجال الرعاية الصحية، ولكن التقديرات المتاحة تشير إلى أن نحو 10% إلى 20% من الأطباء ونحو 10% من الممرضات يهاجرون إلى الخارج.[ج]

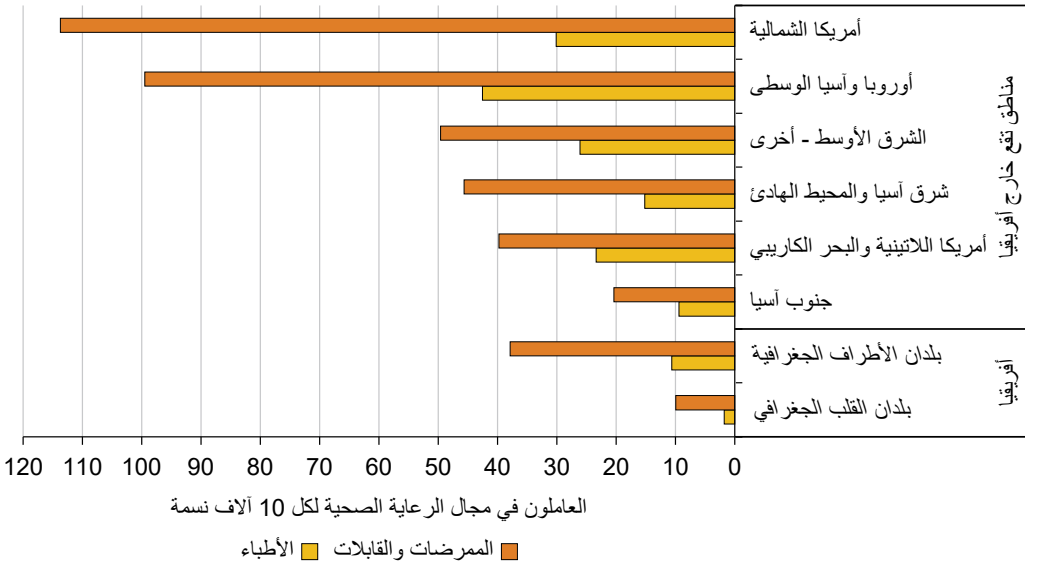
السوق العالمية للعاملين في مجال الرعاية الصحية

على جانب بلدان المقصد، أصبحت أنظمة تقديم الرعاية الصحية في البلدان مرتفعة الدخل تعتمد بشكل متزايد على المهاجرين. ففي عام 2021، كان 1 من كل 5 أطباء ونحو 1 من كل 10 ممرضات من العاملين في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مهاجرين تلقوا تعليمهم وتدريبهم خارجها (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2023).
ورغم أن بعض البلدان مثل الهند والفلبين كانت تقليدياً أكبر الموردين للعاملين في مجال الرعاية الصحية، فقد أصبحت البلدان الأفريقية بشكل متزايد مصدراً كبيراً لهم. على سبيل المثال، كانت غانا ونيجيريا وزمبابوي من بين أكبر خمسة مصادر للمهاجرين من العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة (إحصاءات مستمدة من بيانات حكومة المملكة المتحدة، وفقاً لما ذكره ديمبستر وكروفورد [2024]). ومن المتوقع أن يزداد الطلب على العاملين الصحيين الأجانب مع تقدم السكان والقوى العاملة في مجال الرعاية الصحية في العمر في البلدان مرتفعة الدخل. ومن المتوقع أنه بحلول عام 2030، ستحتاج بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى عدد أطباء وممرضات إضافي يتجاوز المعروض محلياً بما يقدر بنحو 400 ألف طبيب و2.5 مليون ممرضة (شيفلر وأرنولد 2019).
إن الارتفاع النسبي في الأجور في البلدان مرتفعة الدخل والطلب المرتفع والمتزايد على الأجانب العاملين في مجال الرعاية الصحية يوفر حوافز قوية للعاملين الصحيين في أفريقيا للهجرة إلى الخارج. وتتضاعف هذه الحوافز بسبب ظروف العمل السيئة في بلدان المنشأ، والتي تشمل عدم توافر الموارد التكميلية، مثل الأجهزة والمعدات والقدرات الإدارية، ومحدودية القدرة الاستيعابية للقطاع العام، ولكن أيضاً، وبشكل عام، بسبب حالات الصراع وانعدام الأمن (تشيكيزي وآخرون 2023؛ وإيستوود وآخرون 2005).

(يُتبع في الصفحة التالية)

الإطار 3-1 هجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية من أفريقيا (تابع)

الشكل 3-1-1 عدد الأطباء والممرضات والقابلات لكل 10 آلاف نسمة للفترة 2018-2021



المصدر: تستند التقديرات إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية، منظمة الصحة العالمية، جنيف (https://apps.who.int/nhwaportal, https://www.who.int/activities/improving-health-workforce-data-and-evidence).

إيضاح: البيانات مستمدة من عينة تتألف من 148 بلداً توافرت عنها معلومات عن الأطباء والممرضات والقابلات بين عامي 2018 و2021. ولا يشتمل الشكل على غيرهم من العاملين الصحيين. ويرسم الشكل متوسطات بسيطة للكثافات في البلدان لكل منطقة من المناطق المذكورة فيه.

على الجانب الآخر، يمكن لحوافز الهجرة القوية المتمثلة في ارتفاع العوائد الاقتصادية أن تجذب الأفراد أيضاً للاستثمار في أن يصبحوا عاملين في مجال الرعاية الصحية، كما هو موثق في حالة الفلبين (أبركار وثيوهارايدز 2024). وبالمثل، تشير الشواهد والأدلة الأولية من نيجيريا إلى أن معدل الالتحاق بالتمريض يتزايد بسرعة حيث ارتفعت احتمالات هجرة الممرضات في السنوات الأخيرة (ديمبستر وكروفورد 2024). ومع استمرار توسع الطلب العالمي على العاملين في مجال الرعاية الصحية، سيحتاج العرض إلى التوسع تبعاً لذلك. ونظراً لأن الزيادات في العرض والطلب العالميين من المرجح أن تأتي من بلدان مختلفة - مع وجود أفريقيا كمورد محتمل - هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مدروسة على مستوى السياسات العامة لضمان توافق المهارات المعروضة مع الطلب، والتخفيف من الآثار غير المباشرة لهذه الإجراءات، وتقاسم المنافع بشكل عادل (ديا 2022، 62-63).

إشكالية السياسات والحلول الخاصة بها

من الممكن تحسين الوضع الحالي للهجرة "غير المنظمة" للعاملين في مجال الرعاية الصحية، مع الاستجابة لقوى السوق. وتواجه بلدان المقصد العبء الثقيل المتمثل في فحص العاملين في مجال الرعاية الصحية وفرزهم وعدم القدرة على التنبؤ بالعثور على قوة عاملة تلبي احتياجاتها في مواجهة النقص الحاد والمتزايد. ويخاطر المهاجرون بعدم الاعتراف بمؤهلاتهم وأوراقهم الثبوتية من قبل بلدان المقصد واضطرارهم إلى العمل في مهن لا ترتقي لمستوى إمكانياتهم وقدراتهم.[د] وترى بلدان المنشأ كذلك أن هذه الهجرة تزيد من الضغوط على أنظمتها الصحية التي تعاني بالفعل.

(تابع في الصفحة التالية)

الإطار 3-1 هجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية من أفريقيا (تابع)

وحتى الآن، تمثلت الاستجابة على صعيد السياسات العامة من بلدان المنشأ في محاولة الحد من هجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية من خلال تطبيق الحصص أو فرض الضرائب على المهاجرين. وهذه الإجراءات تشمل البرامج التي تتطلب قضاء الحد الأدنى لعدد سنوات فترة الخدمة الإلزامية داخل البلاد قبل السماح للعاملين في مجال الرعاية الصحية بالهجرة (المعروفة أيضاً باسم "برامج الإلزام"). وهناك شواهد وأدلة متباينة على مدى فاعلية هذه البرامج، حيث تعتمد على قدرة قطاع الرعاية الصحية العامة على استيعاب الخريجين الجدد، وقدرة بلدان المنشأ على إنفاذ شروط فترة الخدمة الإلزامية، ومدى استعداد جهات الاستقدام والتشغيل في الخارج لسداد مقابل الالتزامات المالية أو فترة الخدمة الإلزامية المفروضة على الخريجين المهرة (هونغورو وماكبيك 2004). علاوة على ذلك، ونظراً لأن هذه البرامج تقلل من العائد على اختيار مهنة في مجال الرعاية الصحية، فإنها يمكن أن تخفض بشكل عام من المعروض من العاملين في مجال الرعاية الصحية. وتتمثل السياسة المكملة لهذه القيود اللاحقة في الحوافز المسبقة، مثل المنح الدراسية التي تعوض الأثر السلبي للقيود المستقبلية على الانتقال، كما هو الحال في تايلند (فيبولبرازرت وبنغبابون 2003). وهناك بعض البلدان في أوروبا، مثل هولندا والمملكة المتحدة، التي قامت بتصميم قروضٍ تتناسب مع مستوى الدخل لطلاب الطب، حيث يبدأ الطلاب في سداد هذه القروض بمجرد حصولهم على دخل أعلى من حدٍ معين. كما وضعت أحكاماً واضحة لسداد القروض للطلاب العاملين في الخارج بعد انتهائهم من الدراسة. وفي سياق البلدان الأفريقية ذات المعدلات المرتفعة للهجرة، يمكن إنشاء برامج قروض تتناسب مع مستوى دخل الطلاب، حيث يتم تحصيل أقساط السداد الخاصة بخريجي كليات الطب الذين يهاجرون إلى بلد آخر بعد الانتهاء من تعليمهم من أجورهم الشهرية من قبل حكومة البلد المضيف، والتي يتم تحويلها بعد ذلك إلى حكومة بلد المنشأ. وسيتم استخدام الإيرادات من برامج القروض المتناسبة مع مستوى الدخل في تمويل برامج التعليم العالي مرتفعة التكلفة لطلاب الطب في المستقبل (إيفنز وآخرون 2022).

وبدلا من السياسات الأحادية التي تتخذها بلدان المنشأ، يمكن أن تحقق اتفاقيات الشراكة المُنظمة للهجرة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد منافع للطرفين وللمهاجرين أيضاً. وتسمح هذه الآليات الثنائية بتدفق يمكن التنبؤ به من العاملين في مجال الرعاية الصحية المؤهلين تأهيلاً جيدا لتلبية الطلب عليهم. وبالنسبة للعمال المهاجرين، تتيح اتفاقيات الشراكة إمكانية الوصول إلى أسواق الرعاية الصحية في بلدان المقصد دون أي فقدان للأوراق الثبوتية أو المهارات. وبالنسبة لبلدان المنشأ في أفريقيا، توفر اتفاقيات الشراكة إطاراً لتنظيم هجرة العاملين الصحيين، على سبيل المثال، من الاستثمارات الأولية المناسبة في التدريب إلى إنفاذ أحكام فترة الخدمة الإلزامية في نهاية المطاف، إن وجدت.

وفي صميم اتفاقيات الشراكة تبرز أيضاً مسألة التكاليف والمنافع المرتبطة بهجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية وكيفية تقاسمها بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ومن ثم، فإن اتفاقيات الشراكة المُنظمة للهجرة سوف تتضمن حكماً يقضي بتقاسم المنافع بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وهو ما قد يتخذ شكل بناء القدرات والمساعدة الفنية والمالية. وفي حين لا تحتاج هذه المساعدة، من ناحية التصور العام على الأقل، إلى ربطها بالقطاع الصحي بصورة منهجية، فإن إرشادات منظمة الصحة العالمية التي صدرت مؤخراً توصي بأن تتناول أي اتفاقيات من هذا القبيل الاحتياجات المحددة للأنظمة الصحية في كلٍ من بلدان المنشأ والمقصد (منظمة الصحة العالمية 2024). على سبيل المثال، قد تزداد الحاجة إلى أطباء متخصصين في بلدان المقصد، في حين أن بلدان المنشأ قد تحتاج إلى المزيد من الأطباء العامين أو الممرضات أو حتى العاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية. ويمكن لاتفاقيات الشراكة بعد ذلك توفير المزيد من التفاصيل حول كيفية دعم بلد المقصد لاحتياجات النظام الصحي في بلد المنشأ مقابل توفير قوة عاملة مؤهلة تأهيلاً جيداً في مجال الرعاية الصحية. وفي الحالة المحددة التي تتطلب فيها كل من بلدان المنشأ والمقصد نفس المهارات، يمكن أن تكون الشراكات العالمية للمهارات أداة مناسبة تركز على تلك المهارات المحددة (كليمنز 2015). وتحدد الشراكات العالمية للمهارات كيفية تقاسم تكاليف التدريب بين بلدان المنشأ والمقصد والأطراف الأخرى في الشراكة، مثل القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، أنشأت الفلبين وألمانيا مؤخراً شراكة عالمية للمهارات في مجال التمريض، تشتمل على نموذج من مسارين للتدريب، أحدهما "محلي" يلبي احتياجات السوق الفلبينية، والآخر "خارجي" يتضمن دوراتٍ متخصصة تلبي احتياجات السوق الألمانية (مركز التنمية العالمية 2021).

(يُتبع في الصفحة التالية)

الإطار 3-1 هجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية من أفريقيا (تابع)

ولن تقوم هذه الشراكات والسياسات المُنظمة للهجرة بشأن تنظيم هجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية بحل المشكلات الأساسية واسعة النطاق التي تؤدي إلى نقص العاملين الصحيين في أفريقيا. ومن المسلم به أن السياسات ستحتاج إلى استكمالها بمبادرات أخرى تهدف إلى معالجة بعض المشكلات مثل سوء إدارة العاملين الصحيين وتوزيعهم عبر المواقع في العديد من بلدان أفريقيا.

أ. يستند هذا الرقم إلى جميع العاملين في مجال الرعاية الصحية (13 فئة، هي: الأطباء العامون، والأطباء الأخصائيون، والممرضات المهنيات والمساعدات، والقابلات المهنيات والمساعدات، وأطباء الأسنان والفنيون، والصيادلة والفنيون، وفنيو المختبرات، وفنيو الأشعة الطبية والمعدات، والعاملون في مجال البيئة والصحة العامة، ومديرو الخدمات الصحية، والعاملون في مجال الصحة المجتمعية، والعاملون في مجال الطب التقليدي والتكميلي، وغيرهم من العاملين الصحيين).

ب. لا توفر البلدان الأفريقية ما يكفي من العاملين في مجال الرعاية الصحية لتغطية أسواقها. فعلى سبيل المثال، تقوم جنوب أفريقيا بتدريب ممرضات أقل من المكسيك أو تركيا (إيفنز وآخرون 2022).

ج. يقدر بهارغافا ودوكوبيه (2008) أن نحو 10% من الأطباء في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يهاجرون إلى الخارج. وباستخدام منهجية مختلفة لتعريف المهاجرين للخارج، وجد كليمنز وبيترسون (2008) أن 19% من الأطباء و8% من الممرضات المولودين في أفريقيا كانوا موجودين في الخارج في عام 2000.

د - يُعتبر ضعف استخدام العاملين في مجال الرعاية الصحية المدربين ظاهرة شائعة تم تسجيلها في البلدان مرتفعة الدخل. على سبيل المثال، تُقدر باتالوفا وفيكس وبييرس (2020) أن أكثر من 263 ألف مهاجر ماهر في الولايات المتحدة من الحاصلين على مؤهلات الرعاية الصحية غير مستغلين بشكل كاف.

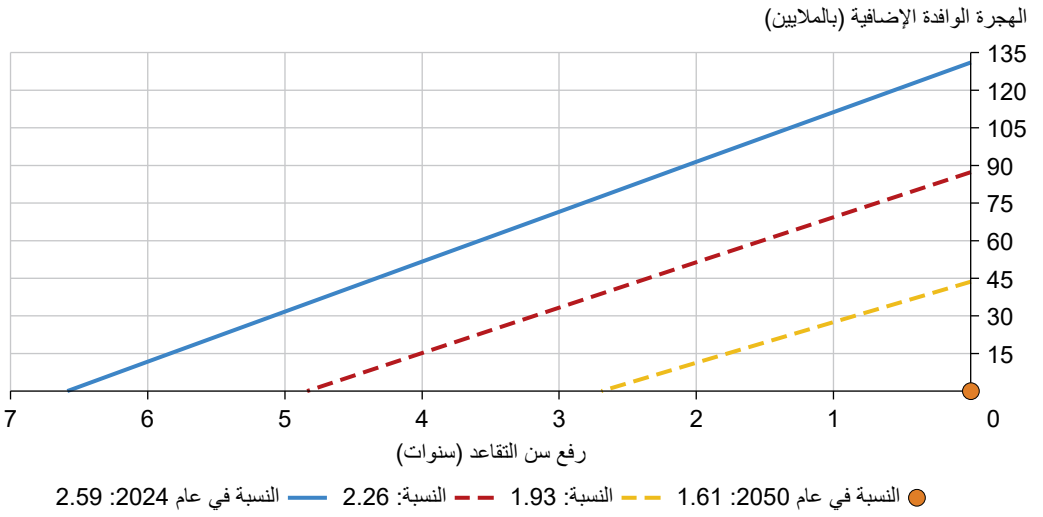
التباين الديموغرافي الكبير يوفر فرصة لأفريقيا

تظهر الأنماط والتوقعات الديموغرافية أن أفريقيا ستضم نسبة متزايدة من الشباب على مدى العقود الثلاثة المقبلة. وكما هو مذكور في الفصل 2 من هذا التقرير، سيكون واحد من كل ثلاثة شباب (تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاماً) على مستوى العالم من أفريقيا بحلول عام 2050. ويرجع ذلك إلى مزيج من الطفرة التي ستشهدها أعداد الشباب في أفريقيا والارتفاع السريع في أعداد المسنين في بقية بلدان العالم، لا سيما البلدان مرتفعة الدخل. وبحلول عام 2050، سيتقلص عدد السكان في سن العمل في البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل خارج أفريقيا مجتمعةً بنحو 207 ملايين نسمة. ومقابل كل شخص كبير السن من السكان، لن يكون هناك سوى 2.4 شخص في سن العمل في البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل خارج أفريقيا بحلول عام 2050، مقارنة بنحو 11 شخصاً في أفريقيا.

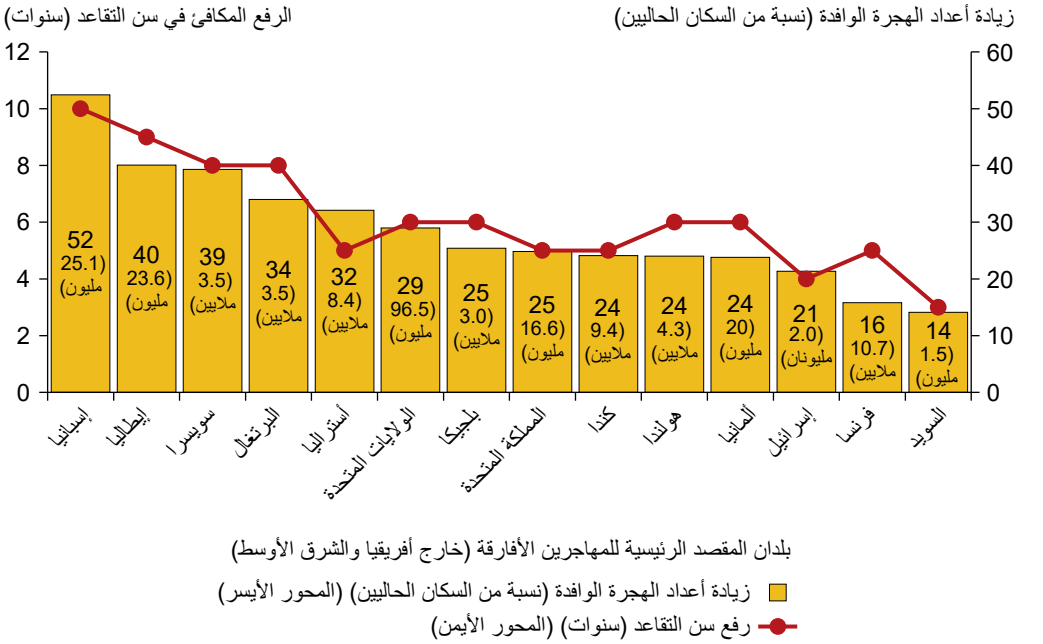
وللأنماط الديموغرافية آثار كبيرة على الطلب على العمالة المهاجرة في البلدان مرتفعة الدخل. أولاً، يتقلص عدد السكان في سن العمل في البلدان مرتفعة الدخل. وهذا يعني ببساطة أن هذه البلدان تحتاج إلى المزيد من العمال للحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية وأيضاً على مستويات المعيشة. ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض في حجم القوى العاملة، ما لم يتم تخفيفه، إلى خفض إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي بواقع 12% بحلول عام 2050 - مبلغ سنوي يُقدر بنحو 1.7 تريليون دولار - بعد احتساب المكاسب المتوقعة في إنتاجية العمل من الآن وحتى ذلك الحين.[7] ومن أجل الحفاظ فقط على النسبة الحالية للسكان في سن العمل إلى كبار السن البالغة 2.59 في عام 2050، فإن النماذج المعدة لأغراض هذا التقرير تُظهر أن بلدان الاتحاد الأوروبي وعددها 27 بلداً ستحتاج إلى زيادة الهجرة الوافدة من خارج الاتحاد بنحو 131 مليون شخص (الشكل 3-4، اللوحة "أ"). وبالنسبة لبلدان المقصد الرئيسية، فإن انخفاض القوى العاملة مقارنة بالسكان المسنين يعني حاجتها إلى زيادة معدلات الهجرة الوافدة بنسبة 14% إلى 52% إضافية من سكانها الحاليين (الشكل 3-4، اللوحة "ب"). وهذا يعني زيادة قدرها 11 مليون مهاجر في فرنسا، و97 مليوناً في الولايات المتحدة، و17 مليوناً في المملكة المتحدة.

الشكل 3-4 المفاضلة بين زيادة أعداد الهجرة الوافدة ورفع سن التقاعد أصبحت صارخة في بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين الأفارقة

أ. المفاضلة في الاتحاد الأوروبي



ب. بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين الأفارقة (خارج أفريقيا والشرق الأوسط)



المصدر: تستند الحسابات إلى التقديرات والتوقعات السكانية (المتوسطة المتغيرة) من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2022.

إيضاح: في اللوحة "أ"، تبين النقاط الموجودة على طول كل خط مجموعات محتملة من الزيادات في الهجرة الوافدة وسن التقاعد للحفاظ على نسبة من هم في سن العمل إلى كبار السن من السكان. وترسم اللوحة "ب" الزيادة في معدلات الهجرة التي ستكون ضرورية بحلول عام 2050 للحفاظ على النسبة الحالية لمن هم في سن العمل إلى كبار السن من السكان، معبراً عنها كنسبة مئوية من العدد الحالي للسكان على المحور الأيسر (باللون الأصفر). وتشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى العدد المكافئ للمهاجرين الوافدين (بالملايين) المطلوبين. ويرسم المحور الأيمن (باللون الأحمر) الزيادة المكافئة في سن التقاعد اللازمة للحفاظ على النسبة في حالة عدم وجود هجرة وافدة إضافية.

وبالإضافة إلى انخفاض حجم القوى العاملة، من المتوقع أيضاً أن تميل تركيبة السكان في سن العمل في البلدان مرتفعة الدخل نحو العمال الأكبر سناً. من المتوقع أن تنخفض نسبة العمال صغار السن (ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و39 عاماً) بين السكان في سن العمل (ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً) بواقع 7.4 نقطة مئوية في أوروبا وأمريكا الشمالية.[8] وهذا يخلق مزيداً من الطلب على العمال الأصغر سناً في الاقتصاد الذين تعتمد ميزتهم النسبية، على سبيل المثال لا الحصر، على المهارات المتعلقة بشبابهم. وستصبح القدرة على القيام بالعمل اليدوي والبدني بالإضافة إلى المهام الأخرى المُجهِدة بدنياً نادرةً نسبياً في القوى العاملة. كما أن الخيارات على صعيد السياسات للبلدان مرتفعة الدخل، مثل رفع سن التقاعد أو تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، تُعد محدودة. وبدلاً من زيادة معدلات الهجرة الوافدة، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يحافظ على نفس النسبة بزيادة سن التقاعد بنحو 7 سنوات (الشكل 3-4، اللوحة "أ"). وتتراوح الزيادة التعويضية المكافئة في سن التقاعد بين 3 سنوات (السويد) و10 سنوات (إسبانيا) لبلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين الأفارقة (الشكل 3-4، اللوحة "ب"). وبالنسبة للبلدان مرتفعة الدخل في أوروبا وأمريكا الشمالية، فإن مشاركة المرأة في القوى العاملة تقترب بالفعل من المستوى المستهدف، وقد لا تكون بديلاً مجدياً على مستوى السياسات لتعزيز حجم القوى العاملة.

ويمكن للبلدان مرتفعة الدخل أن تقلل من بعض هذه المُفاضلات عن طريق زيادة مستوى الميكنة، ولكن هناك حدوداً لقدرة الميكنة على المساعدة. فالاقتصادات التي تعاني زيادة أعداد المسنين بين سكانها تقوم بالفعل بالاستثمار أكثر من غيرها في تكنولوجيا الميكنة لتعويض الحاجة إلى الأيدي العاملة.[9] وأدت التطورات الحديثة في تكنولوجيا الميكنة، مثل الروبوتات والذكاء الاصطناعي، إلى تغيير الفهم الشائع لأنواع المهام التي يمكن تحويلها لنسق العمل الآلي. ورغم أن ذلك يمكن أن يساعد في تقليل الحاجة إلى العمالة (المهاجرة)، فحتى التطورات الحالية في التكنولوجيا من غير المرجح أن تحقق مكاسب إنتاجية كبيرة لأنها لا ترقى إلى مستوى استبدال البشر بالكامل في المهام المعقدة التي تتطلب جهداً بدنياً وتعاملاً وجهاً لوجه مع الأشخاص، لا سيما في قطاعي الرعاية الصحية والخدمات (عجم أوغلو 2024). ومن المتوقع أن يزداد الطلب في هذين القطاعين مع ارتفاع نسبة كبار السن بين السكان. وعلى سبيل المثال، تظهر توقعات مكتب إحصاءات العمل بالولايات المتحدة أن مساعدي الصحة المنزلية والرعاية الشخصية هما أحد أكبر مهنتين من حيث النمو المتوقع في عدد العاملين فيهما بين عامي 2022 و2032 في الولايات المتحدة (مكتب إحصاءات العمل بالولايات المتحدة 2024).

وتزداد مستويات مهارة المهاجرين الأفارقة مع بعد مسافة الهجرة، حيث يسافر المهاجرون من أصحاب المهارات العالية لمسافات أبعد. ففي جنوب أفريقيا، كان أقل من 40% من المهاجرين الوافدين من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المجاورة من الحاصلين على التعليم الثانوي، في حين كان أكثر من 50% من المهاجرين من بلدان أفريقيا البعيدة مثلهم، وكان 25% منهم يحملون مؤهلات ما بعد التعليم الثانوي (كراش ودودسون 2017). وبالمثل، فإن أكثر من 35% من المهاجرين من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يحملون شهادات جامعية، ويرتفع الرقم إلى 55% للمهاجرين من بلدان الجنوب الأفريقي. ومع ذلك، ينتهي الأمر بالعديد من المهاجرين الحاصلين على تعليم جامعي إلى العمل في قطاعات أو مهن منخفضة أو متوسطة المهارات. ويعمل نحو 48% من المهاجرين ذوي المهارات العالية من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي في مهن منخفضة أو متوسطة المهارات في بدان الاتحاد (خدمة البحوث البرلمانية الأوروبية 2021). وبالمثل، يعمل 41% من المهاجرين من زمبابوي في جنوب أفريقيا في قطاعات منخفضة المهارات (تشانغوم 2024). ومن ثم، هناك حاجة إلى سياسات تعترف بمهارات ومؤهلات المهاجرين في بلدان المقصد ومؤسسات السوق التي تحقق التوافق بشكل أفضل للمهارات المتوفرة مع المهارات المطلوبة.

ومن أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من التباين الديموغرافي الكبير وكذلك ضمان توافر العمال المؤهلين للعمل في الاقتصادات المحلية، يجب على أفريقيا تحسين مهارات سكانها. ويبلغ متوسط سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا 4.8 سنوات، مقارنة بنحو 10.7 سنوات في الوجهات الأوروبية الرئيسية (فيلمر وآخرون 2020). وتنبع هذه الفجوة من ضعف جودة التعليم وكميته، مما يعوق قدرة أفريقيا على تلبية الطلب العالمي على العمال ذوي المهارات العالية في مجالات معينة مثل تكنولوجيا المعلومات والرعاية الصحية. ومن أجل تمكين أفريقيا من جني ثمار الهجرة وضمان استمرار اقتصاداتها المحلية في الاستفادة من العمال المهرة فيها، سيكون من الضروري تعزيز المهارات للارتقاء بمستواها العام وأيضاً تعزيز تلك التي تستهدف القطاعات التي يرتفع الطلب العالمي عليها. بالإضافة إلى ذلك، وللاستفادة الكاملة من هذه الفرص، لا سيما في المهن ذات الطلب المرتفع مثل الرعاية الشخصية أو الخدمات، يجب توسيع نطاق اكتساب المهارات

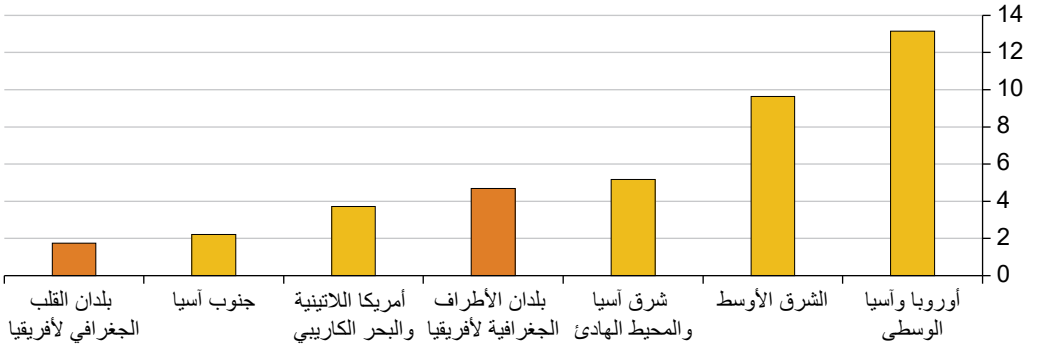
إلى ما هو أبعد من التعليم ليشمل اللغة والاتصالات والتركيز على الخدمات والإدراك الاجتماعي والتفكير النقدي والاعتمادية وغيرها من مهارات التواصل مع الآخرين والتعامل معهم.[10]

وفي حين تركز المناقشات حول سياسات الهجرة في كثير من الأحيان على هجرة العمالة، فإن الهجرة من أجل التعليم أو التدريب - على الرغم من عدم استغلالها بالقدر الكافي إلى حد كبير - يمكن أن تعالج بعض التحديات المرتبطة بهجرة العمالة، بما في ذلك الاندماج الاجتماعي. كما أن تلقي التدريب والتعليم في بلد المقصد يحل المشكلات المتعلقة بالاعتراف بالمهارات والشهادات في سوق العمل. كما أن الاعتراف المتبادل بالمؤهلات من شأنه أن يسهل العودة المنتجة للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، مع الأخذ في الاعتبار أن اثنين من كل ثلاثة طلاب دوليين يغادرون بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعد انتهاء صلاحية تصاريحهم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2022). بالإضافة إلى ذلك، يتعرض الطلاب والمتدربون للجوانب اللغوية والثقافية والسياسية لمجتمع المقصد لفترة أطول وفي سن مبكرة. ويؤدي هذا الانكشاف الممتد إلى تسهيل اندماج المهاجرين ليس فقط في أسواق العمل، بل أيضاً في المجتمع ككل (البنك الدولي 2023ب، الفصل 6).

لقد تضاعف عدد الطلاب الأفارقة الذين يتابعون التعليم ما بعد الثانوي خارج بلدانهم الأصلية ثلاث مرات تقريباً خلال العقدين الماضيين، حيث ارتفع من أقل من 280 ألف طالب إلى أكثر من 624 ألفاً (مؤسسة كارنيغي 2023). ومع ذلك، يوضح الشكل 3-5 أن توجه الشباب (من تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً) إلى الهجرة إلى الخارج للحصول على التعليم لا يزال هو الأدنى في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا، حيث يتابع 1.8 فقط من كل 1000 شاب تعليمهم العالي في الخارج، مقابل 4.7 من كل 1000 شاب في بلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا، ومقابل 13.1 من كل 1000 شاب في أوروبا وآسيا الوسطى.[11] وتعاني البلدان الأفريقية، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، من تدني مستويات التحاق الشباب بالتعليم العالي على مستوى العالم. ومع تزايد الطلب على التعليم العالي في أفريقيا، يمكن أن يساعد انتقال الطلاب الدوليين في تلبية الطلب المحلي غير الملبى مع زيادة عوائد التعليم. وعلى غرار اتجاهات الهجرة بشكل عام، يختار الطلاب المهاجرون الأفارقة بشكل متزايد وجهات تختلف عن أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، حيث برزت الصين والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة كأفضل الوجهات التي يقصدها الطلاب الدوليون من أفريقيا في عام 2020 (مؤسسة كارنيغي 2023).

الشكل 3-5 التوجه نحو الهجرة إلى الخارج من أجل التعليم العالي لعام 2020

الطلاب الدوليون لكل 1000 شاب (من تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً) في بلدان المنشأ



المصادر: يتم الحساب استناداً إلى بيانات مستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء وتقرير الأمم المتحدة للتوقعات السكانية في العالم.

الإدارة الإستراتيجية للهجرة لها دور أساسي في تعظيم منافعها

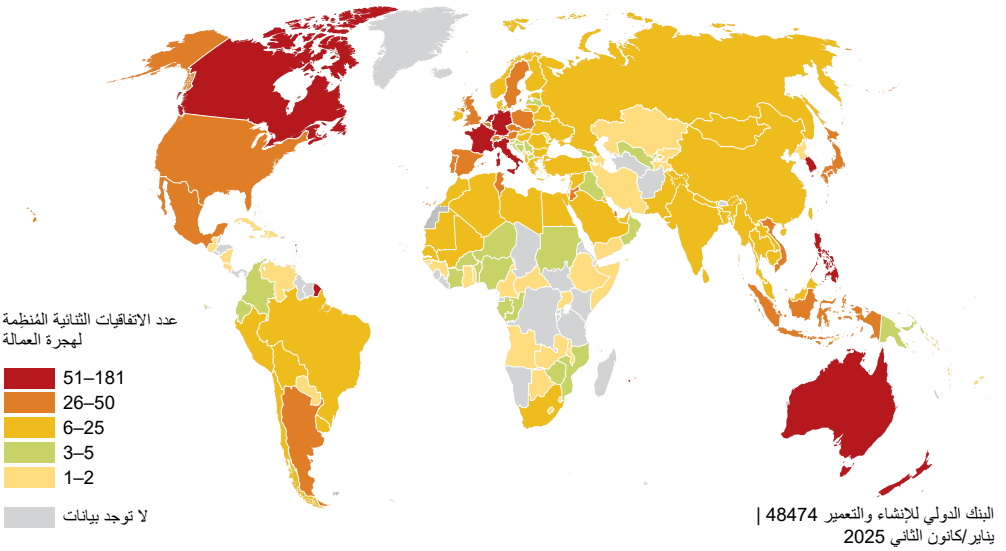
كما تشير مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم لعام 2023، فإن الإدارة الإستراتيجية للهجرة لكل من بلدان المنشأ والمقصد تتيح تعظيم منافعها وتقليل تكاليفها إلى أدنى حد ممكن (البنك الدولي 2023ب، الفصل 9). ومن خلال الإدارة الإستراتيجية، تستطيع بلدان المنشأ والمقصد التخطيط والإعداد لنوع الهجرة الأكثر منفعة لها، فضلاً عن تعظيم المكاسب التي تحققها من الهجرة الحالية. وبالنسبة لبلدان المنشأ في أفريقيا، فإن ذلك يشمل تحديد بلدان المقصد المحتملة للمهاجرين؛ وتقييم وتطوير المهارات - الفنية والمعرفية وغير المعرفية - التي تتوافق مع الطلب أو تكمل القوى العاملة في بلدان المقصد؛ وضمان هجرة الأشخاص بالمهارات والوثائق اللازمة؛ وتحسين رفاهية المهاجرين أثناء وجودهم في الخارج؛ وتسهيل تدفق التحويلات والمعرفة والاستثمارات من المغتربين؛ وتسهيل الظروف للمهاجرين الذين يختارون العودة لبلادهم.

وتتمثل إحدى الطرق التي نظمت بها البلدان هجرة اليد العاملة في توقيع المعاهدات الثنائية والاتفاقيات المنظمة للعمالة ومذكرات التفاهم. وتتيح الاتفاقيات الثنائية المُنظِمة لهجرة العمالة لبلدان المنشأ والمقصد إمكانية تنظيم تدفق العمالة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بينها. وبما أن العديد من السياسات المشار إليها أعلاه تحتاج إلى وقت حتى تؤتي ثمارها، فإن الرؤية الواضحة لحجم العرض أو الطلب على العمال في المستقبل يعد أمراً ضرورياً لبلدان المنشأ والمقصد للقيام بالاستثمارات طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنفاذ بعض الأحكام - على سبيل المثال، الحق في الحد الأدنى من معايير العمل أو الالتزام بتصاريح الإقامة قصيرة الأجل - يتطلب التعاون بين بلدان المنشأ والمقصد، والذي يمكن تحديده باستخدام بعض الأدوات مثل الاتفاقيات الثنائية المُنظِمة لهجرة العمالة.

ويمكن لهذه الأدوات أيضاً أن تساعد المهاجرين أثناء وجودهم في الخارج، لا سيما من يعملون في القطاعات والأوضاع المعرضة للمخاطر، ومنهم النساء. ويمكن أن تكون الاتفاقيات الثنائية المُنظِمة لهجرة العمالة أدواتٍ مهمة لتوفير تدابير الحماية القانونية الكافية للعمال المهاجرين أثناء وجودهم في الخارج. وعندما تقترن هذه الاتفاقيات بتدابير لتنظيم عمل شركات التوظيف وغيرها من الوسطاء، فقد تكون ضرورية للعاملين في القطاعات والأوضاع التي تجعلهم معرضين للمخاطر بطبيعتها، مثل عاملات الخدمة المنزلية (فرناندو وسينغ، يصدر قريباً). ويمكن أن تكون المهاجرات، اللواتي يفضلن العمل في تلك القطاعات دون غيرها، أكثر عرضة للعنف والاستغلال القائمين على النوع الاجتماعي. وتعد النساء الأفريقيات المهاجرات للعمل معرضات بشكل خاص للعنف والتحرش الجسدي والجنسي (أتونغ وأوديغي 2018؛ وبلايدز 2023). ومن الأهمية بمكان تيسير سبل الوصول إلى آليات معالجة المظالم المناسبة وغيرها من آليات الدعم والانتصاف. ويمكن أن تكون إدارة هذه المخاطر من خلال أدوات على مستوى السياسات بديلاً أفضل لتدابير السياسة الصارمة المُقيدة للهجرة، والتي قد تؤدي إلى عواقب غير مقصودة تتمثل في إلحاق الضرر بالمهاجرين المحتملين وأسرهم.[12] وفي حين قطعت بعض البلدان الأفريقية شوطاً طويلًا في إزالة الحواجز التي تحول دون انتقال المرأة، فإن هذه القيود لا تزال قائمة. وغالبا ما تنطوي هذه السياسات على غياب سياسات النقل التي تلبي الاحتياجات الخاصة للمرأة أو متطلبات جواز السفر الخاصة بنوع الجنس، مثل تقديم اسم الزوج أو شهادة الزواج. ففي ليبيا، يمكن للأزواج إدراج زوجاتهم وأطفالهم تحت سن 18 عاماً في جوازات سفرهم، مما يمنعهم من الحصول على جوازات سفر خاصة بهم.[13] بالإضافة إلى ذلك، يجب على النساء المسافرات بمفردهن تبرير أسباب السفر وتقديم التفاصيل الخاصة برحلات السفر السابقة. وفي مصر، لا تزال النساء يواجهن قيوداً على مغادرة منزل الزوجية دون إذن أزواجهن.[14,15]

ولم تُستخدم البلدان في أفريقيا، وخاصة بلدان القلب الجغرافي، الاتفاقيات الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة أو غيرها من الأدوات الإستراتيجية لإدارة الهجرة بذات القدر الذي تستخدمه بقية بلدان العالم. وتُظهر قاعدة بيانات شاملة للاتفاقيات الثنائية المُنظِمة لهجرة العمالة منذ عام 1927 بوضوح أن البلدان في أفريقيا، وخاصة بلدان القلب الجغرافي، قد تخلفت عن نظيراتها في عدد الاتفاقيات الموقعة (تشيلتون وودا 2022) (الخريطة 3-1). وينطبق هذا الأمر بشكل خاص منذ عام 1990، حيث ارتفع عدد الاتفاقيات الثنائية المُنظِمة لهجرة العمالة التي وقعتها بعض بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا بين عامي 1990 و2020 من 7 إلى 10 أضعاف، بينما زاد عدد الاتفاقيات التي وقعتها بعض بلدان أفريقيا بمقدار الضعفين فقط. وفي حين يُعد توقيع هذه الاتفاقيات مؤشراً بديلاً للإدارة الإستراتيجية للهجرة، فإن هناك العديد من المجالات الأخرى التي تتخلف فيها أفريقيا عن غيرها من المناطق. ويستخدم تقرير صدر مؤخراً عن المنظمة الدولية للهجرة بياناتٍ مستمدة من مؤشرات حوكمة الهجرة لبيان أن مجالات مثل وضع إستراتيجية وطنية للهجرة وربطها بالإستراتيجية الإنمائية واسعة النطاق، وإنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوزارات بشأن قضايا الهجرة، والمشاركة في الحوارات الثنائية حولها، هي مجالات تفتقر إليها أفريقيا أو أنها لا تزال ناشئة وآخذة في التطور، لا سيما في بلدان القلب الجغرافي للقارة.[16,17]

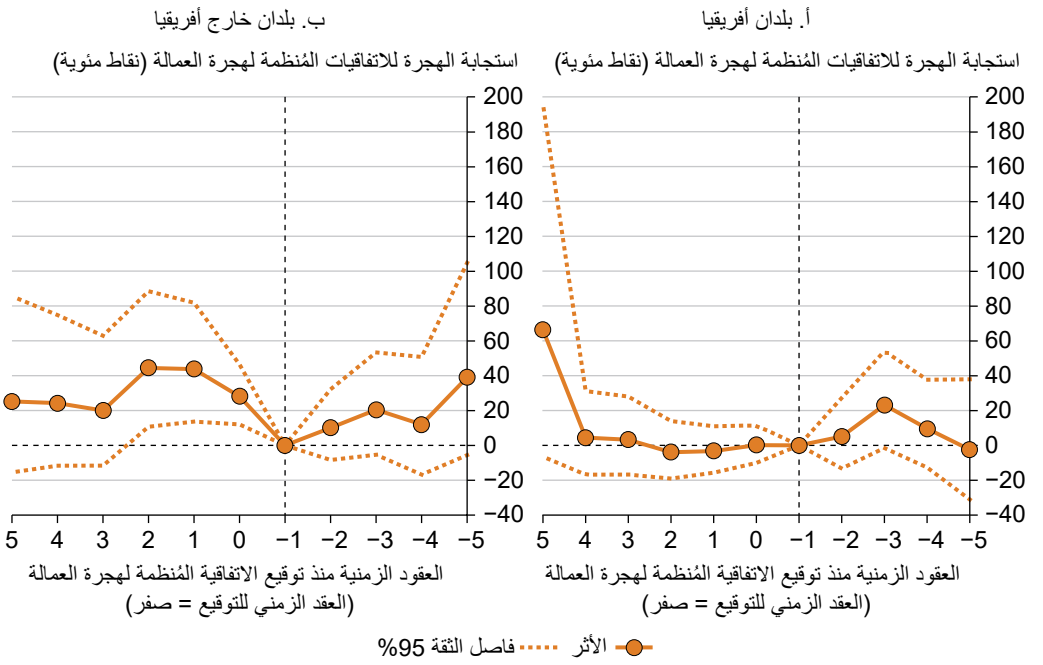
الخريطة 3-1 عدد الاتفاقيات الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة التي تم توقيعها خلال الفترة 1927-2020



المصادر: تشيلتون وودا 2022؛ مجموعة بيانات الاتفاقيات الثنائية المُنظِمة لهجرة العمالة، الإصدار 2 (2022)، https://www.law.uchicago.edu/bilateral-labor-agreements-dataset.

تشير الشواهد والأدلة المسجلة حتى الآن إلى الدور المهم للاتفاقيات الثنائية المُنظِمة لهجرة العمالة في تسهيل الهجرة بين البلدان الموقعة عليها. وفي حين أنه من المتوقع أن تسهل الاتفاقيات الثنائية المُنظِمة لهجرة العمالة تدفقات الهجرة بين البلدان، فإن الأدلة التجريبية تدعم أيضاً الرأي القائل بأن هذه الاتفاقيات لها أثرها الفعال في زيادة أعداد المهاجرين في بلدان المقصد أيضاً، ومنها بلدان مجلس التعاون الخليجي (أظيخاري وآخرون 2024) (الإطار 3-2). تزيد الاتفاقيات الثنائية المُنظِمة لهجرة العمالة من عدد المهاجرين في بلدان المقصد بأكثر من 77 في المائة ، مع تأثيرات اتفاقية واحدة ثنائية مُنظِمة لهجرة العمالة تستمر لمدة تصل إلى ثلاثة عقود. ومع ذلك، وكما يبين الشكل 3-6، فإن الأثر الإيجابي لهذه الاتفاقيات على زيادة الهجرة يكاد يكون معدوماً بالنسبة للبلدان الأفريقية. ويلاحظ في الغالب عدم وجود آثار مستدامة للهجرة في حالة البلدان الأفريقية بين البلدان التي تعاني الضعف في مؤسساتها (قياساً على مدى فاعلية الحكومة)، مما يؤكد الحاجة إلى بناء القدرات لتنفيذ هذه الاتفاقيات. وتبلغ مكاسب الدخل للمهاجرين من بلد واحد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، والتي تنطوي عليها اتفاقية ثنائية واحدة مُنظِمة لهجرة العمالة، نحو 2.4 مليون دولار سنوياً.[18] غير أنه مع زيادة الاستثمارات في أنظمة الهجرة والقدرة على تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات، يمكن أن تكون المكاسب أعلى من ذلك بكثير. وإذا حققت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء نفس التأثير الإيجابي للهجرة المبنية على الاتفاقيات الثنائية المنظمة لهجرة العمالة لغيرها من البلدان منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، فقد تصل مكاسب الدخل الضمنية إلى 48.6 مليون دولار إضافية سنوياً.

الشكل 6-3 أثر توقيع الاتفاقيات المُنظمة لهجرة العمالة على تدفقات هجرة الأيدي العاملة



المصدر: أظيخاري وآخرون 2024.

وبالتالي فإن السياسات التي يتم تنفيذها في الوقت الحالي، ستحدد ما إذا كان بإمكان أفريقيا الاستفادة من إمكانات الهجرة الاقتصادية في المستقبل. ويتعين على البلدان مرتفعة الدخل أن تتخذ إجراءات على صعيد السياسات الآن لضمان قدرتها على الحفاظ على مستويات الرخاء السائدة حالياً على مدى العقود القادمة. وفي حين أن بعض السياسات مثل رفع سن التقاعد والنهوض بالميكنة قد تساعد في تعويض تقلص القوى العاملة في البلدان مرتفعة الدخل، فمن المرجح أن تكون زيادة معدلات الهجرة ضرورية لاستكمال تلك السياسات، من أجل تلبية الطلب المتزايد على العمال الأصغر سناً والعاملين في مجال الرعاية. وعلى نحو مماثل، وللاستفادة من هذه الفرصة لصالحها، ستحتاج بلدان أفريقيا إلى القيام باستثمارات الآن لبناء المهارات التي سيرتفع الطلب عليها بشدة في البلدان مرتفعة الدخل التي تعاني زيادة في أعداد المسنين. وبالإضافة إلى الاستثمار في تحسين نظام التعليم، فقد يتمثل الاستثمار في إعطاء الأولوية للمهارات السلوكية الاجتماعية التي من المحتمل أن تكون بالغة الأهمية في بلدان المقصد مرتفعة الدخل. ويمكن للعديد من البلدان الأفريقية الاستفادة من الفرص المتاحة في الخارج لتحسين المهارات في أسواق العمل في بلدان المنشأ وأيضاً لصالح هذه الأسواق.

الإطار 2-3

الهجرة المؤقتة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي

برزت بلدان مجلس التعاون الخليجي كوجهة بارزة للعمال المهاجرين. ففي عام 2020، استضافت بلدان المجلس الستة مجتمعةً 11% من المهاجرين في العالم، بإجمالي 30 مليون شخص.[أ] وفي حين قامت بعض بلدان جنوب آسيا مثل بنغلاديش والهند وباكستان بتوفير العدد الأكبر من العمال المهاجرين لبلدان المجلس، فإن بعض بلدان أفريقيا، مثل مصر وإثيوبيا والسودان، أصبحت مصادر عمالة ذات أهمية متزايدة. ويشكل المهاجرون نسبة كبيرة من السكان في بلدان مجلس التعاون، حيث تتراوح بين 37% في المملكة العربية السعودية و85% في الإمارات العربية المتحدة. وبالتالي، تُعد بلدان مجلس التعاون مصدراً رئيسياً للتحويلات المالية، حيث أرسل المهاجرون أكثر من 120 مليار دولار إلى بلادهم في عام 2022، وهو ما يمثل 28% من تدفقات التحويلات العالمية في ذلك العام (راثا وآخرون 2024). وتؤدي هذه التحويلات دوراً حاسماً في دفع عجلة التنمية والحد من الفقر في العديد من البلدان الأصلية للمهاجرين.[ب]

وتتمثل الجوانب الرئيسية للهجرة واسعة النطاق إلى بلدان مجلس التعاون في تركيزها الأساسي على العمل وطبيعتها المؤقتة. ويقوم معظم العمال المهاجرين، لا سيما من يعملون في وظائف منخفضة المهارة، بالعمل مقابل أجر (غالباً مع توفير السكن والطعام) لفترة محددة، لكنهم لا يستطيعون الحصول على الإقامة طويلة الأجل أو الجنسية أو شبكات الأمان الاجتماعي العامة.[ج] وعادة ما يكون عقد العامل منخفض المهارة محدد المدة، وعادة ما يستمر سنتين أو ثلاث، مع إمكانية تجديده. ولا يُسمح لأفراد الأسرة عموماً بمرافقة المهاجر ما لم يكن العامل يكسب أعلى من حد معين من الدخل. وتُستكمل القوانين المُنظمة للهجرة الوافدة التي تفرض الطبيعة المؤقتة لهذه الهجرة بنظام رعاية قائم على صاحب العمل – نظام الكفالة – الذي يربط المهاجر بصاحب العمل في مسائل الدخول والخروج من البلاد والإقامة والعمل.[د]

ومع ذلك، يمنح نظام الكفالة سلطة كبيرة لأصحاب العمل فيما يتعلق بكفالة العمال الوافدين، مما يؤثر على أجورهم وعملهم وظروفهم المعيشية وقدرتهم على تغيير وظائفهم. وقد أثار ذلك مخاوف بشأن محدودية القدرة على الانتقال وضعف رفاهية العمال المهاجرين، الذين لديهم فرص محدودة لمعالجة المظالم.[هـ] وكانت النساء، اللواتي شكلن أكثر من 40% من العاملين في خدمة المنازل وعددهم 5.5 ملايين عامل في بلدان مجلس التعاون في عام 2021، معرضات بشكل خاص لهذا الاختلال في توازن القوى.[و] وتسببت الحالات التي تم الإبلاغ عنها للإساءة والاستغلال داخل منازل أصحاب العمل في بعض الأحيان في دفع بلدان المنشأ، مثل غانا وكينيا والفلبين، إلى فرض حظر مؤقت على استقدام عاملات الخدمة المنزلية.[ز]

وفي السنوات القليلة الماضية، قطعت قطر والإمارات العربية المتحدة، ومؤخراً المملكة العربية السعودية، خطوات تشريعية لتحسين ظروف العمل والمعيشة، بما في ذلك إصلاحات نظام الكفالة. وبالنسبة لعاملات الخدمة المنزلية، فقد تمثلت هذه الإصلاحات في حظر مصادرة جوازات السفر من قبل أصحاب العمل، وتحديد ساعات العمل اليومية، وتحديد الحق في إجازة أسبوعية وسنوية مدفوعة الأجر.[ح] ويوثق تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة التطورات الواعدة في تنظيم الهجرة، مع المزيد من الفرص التي يتعين تحقيقها، لا سيما في تنفيذ هذه اللوائح (المنظمة الدولية للهجرة 2023). وفي الوقت نفسه، يمكن لبلدان المنشأ الاستفادة من (إعادة) التفاوض على الاتفاقيات الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة للحصول على شروطٍ أفضل لمواطنيها. ومن شأن تعزيز خدمات الحماية الي تقدمها القنصليات – وربما الحماية المشتركة التي تشمل العديد من بلدان المنشأ – أن يوفر للعمال الدعم في حالة انتهاك شروط عقود العمل.

أ. استناداً إلى بيانات الهجرة الثنائية التي جمعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2020).
ب. على سبيل المثال، يُقدر ماهيشور شريسيثا (2017) أن زيادة معدلات الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون ساهمت في الحد من الفقر في نيبال بمقدار الثلث بين عامي 2001 و2011.

(يُتبع في الصفحة التالية)

الإطار 2-3 هجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية من أفريقيا (تابع)

ج. يمكن الحصول على الجنسية، لكن في ظل ظروف شديدة التقييد لا تنطبق على معظم المهاجرين. فالكويت على سبيل المثال، تشترط أن يقيم المهاجر بها مدة 20 سنة متتالية (15 سنة إذا كان من أصول عربية) والإلمام باللغة العربية، واعتناق الإسلام، والاكتفاء الذاتي أو تقديم خدمات تحتاجها البلاد – المادة 4 من المرسوم الأميري رقم 5 لسنة 1959 بشأن قانون الجنسية الكويتية (قاعدة بيانات الهجرة والقانون، شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة 2022).

د. تفرض بلدان مجلس التعاون عقوبات على الهجرة غير الشرعية، والتي تشمل الترحيل والغرامات والسجن (زهرة 2014).

هـ. أدت الإجراءات الإصلاحية التي أتاحت قدراً أكبر من تنقل العمالة في الإمارات العربية المتحدة إلى تحسين دخل العمال المهاجرين الحاليين ولكنها أدت أيضاً إلى انخفاض عدد التعيينات للوافدين الجدد وانخفاض الرواتب الأولية (نايدو ونياركو ووانج 2016). كما يساهم عدم وجود محكمة عمل في المملكة العربية السعودية وخدمات المساعدة القانونية بأسعار معقولة للعمال المهاجرين المؤقتين ذوي الدخل المنخفض في تهيئة بيئة متساهلة لأصحاب العمل لإساءة استخدام نظام الكفالة (المطيري 2018).

و. لا تشمل هذه التقديرات سلطنةَ عُمان. تمثل النساء 32% من العدد الإجمالي لعاملات الخدمة المنزلية في المملكة العربية السعودية وأكثر من 70% في البحرين والإمارات العربية المتحدة (منظمة العمل الدولية 2021).

ح. حظرت غانا إصدار تأشيرات عمل لعاملات الخدمة المنزلية إلى بلدان مجلس التعاون منذ يونيو/حزيران 2017 رداً على انتهاكات سابقة (المنظمة الدولية للهجرة 2019). وقامت كينيا بفرض حظر على إرسال العمال إلى بلدان الشرق الأوسط من عام 2014 حتى عام 2017، واقترحت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين حظراً مؤقتاً آخر على إرسال عاملات الخدمة المنزلية في عام 2022، لكنه قوبل بالرفض من وزارة العمل (https://kippra.or.ke/measures-to-ensure-the-safety-of-kenyan-domestic-workers-in-the-middle-east/#:~:text=The%20Ministry%20of%20Foreign%20and,not%20accommodate%20all%20new%20workers). وقامت الفلبين بفرض حظر مؤقت على إرسال عاملات الخدمة المنزلية في الكويت (من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار 2018 ومرة أخرى في 2023، والتي تم رفعها في يونيو/حزيران 2024) وإلى السعودية (في 2021-2022).

ط. راجع القانون رقم 15 لسنة 2017 بشأن المستخدمين في المنازل في قطر والمرسوم بقانون اتحادي رقم 9 لسنة 2022 بشأن عمال الخدمة المساعدة وتعديلاته في الإمارات. كما طبقت السعودية قوانين جديدة بشأن عمال الخدمة المنزلية (القرار الوزاري رقم 40676).

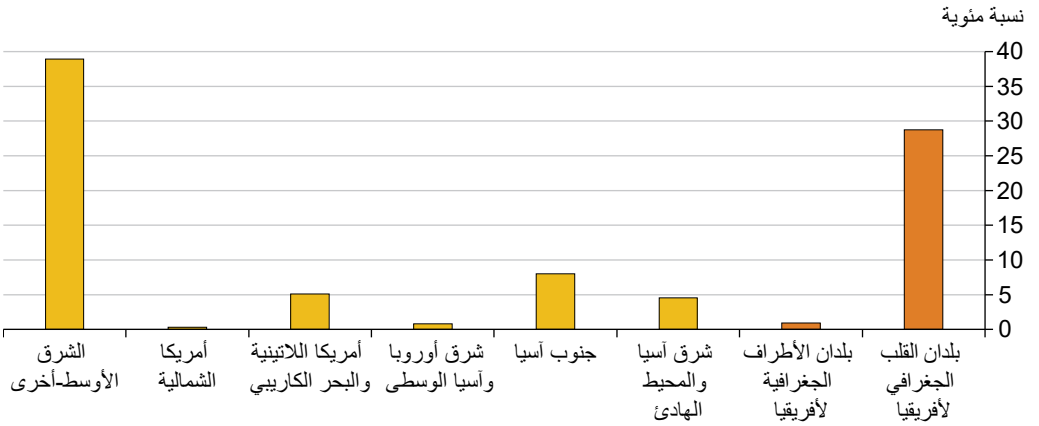
يجب على أفريقيا الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للمهاجرين النازحين قسراً والمهاجرين بسبب البؤس والعوز مع الحفاظ على كرامتهم

تتمثل نسبة كبيرة من الهجرة الحالية عبر الحدود من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا في النزوح القسري، أو في الهجرة بسبب البؤس والعوز إلى البلدان المجاورة. ويوضح الشكل 3-7 نسبةَ المهاجرين عبر الحدود الذين كانوا لاجئين وطالبي لجوء في عام 2020. وتتألف نسبة تبلغ نحو 30% من تدفقات المهاجرين الدوليين من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا من اللاجئين أو طالبي اللجوء، مقارنة بنسبة 8% من جنوب آسيا، و5% من شرق آسيا والمحيط الهادئ، و5% من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و1% من بلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا. وتُعد منطقة الشرق الأوسط (باستثناء شمال أفريقيا) هي المنطقة الوحيدة في العالم التي كانت فيها نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء بين المهاجرين عبر الحدود تفوق نظيرتها في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا في عام 2020، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى النزوح الكبير عبر الحدود من العراق وسوريا. ولا تزال نسبة تتجاوز 85% من العدد الإجمالي للاجئين القادمين من أفريقيا داخل القارة (المنظمة الدولية للهجرة 2024).

علاوة على ما سبق، تسبب عدم وجود بدائل مجدية للهجرة بسبب البؤس والعوز إلى معاناة هائلة في أفريقيا، حيث لقي أكثر من 25 ألف أفريقي حتفهم (أو في عداد المفقودين) بسبب هذا النوع من الهجرة في العقد الماضي. وعلى الرغم من أن الهجرة بسبب البؤس والعوز تمثل نسبة صغيرة من تدفقات الهجرة الشرعية من أفريقيا، فإن الألم والمعاناة المتزايدة الناجمة عن وفيات المهاجرين وإساءة معاملتهم والتمييز تمثل إخفاقاً لسياسات الهجرة. ويوضح الشكل 3-8 أن عام 2023

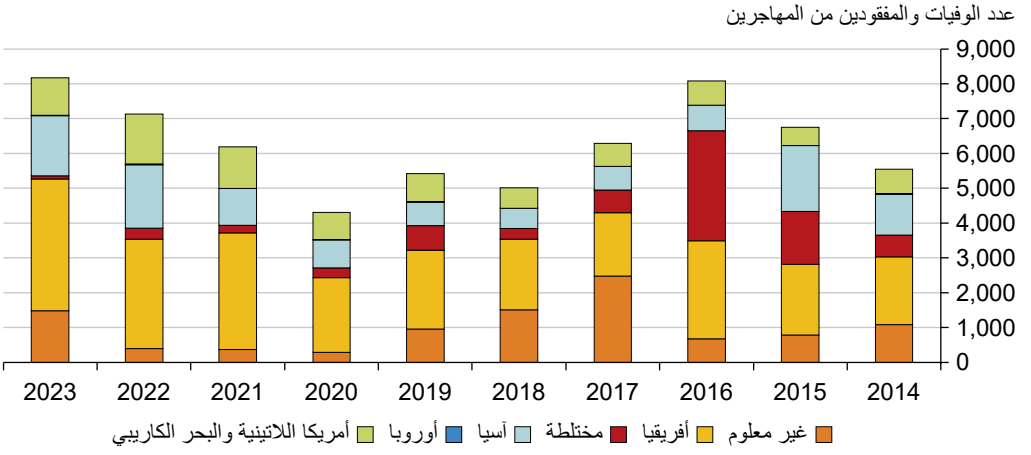
كان العام الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة للمهاجرين الذين يسلكون طرقا غير شرعية للوصول إلى بلدان المقصد. وبعد تسجيل أكثر من 8 آلاف حالة وفاة للمهاجرين في عام 2016، تراجع عدد المهاجرين القتلى والمفقودين تدريجياً خلال السنوات التي شهدت تفشي جائحة كورونا، قبل أن يعود للارتفاع في عام 2021. وكان عام 2023 الأسوأ على الإطلاق بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا،[19] حيث لقي أكثر من 3,784 مهاجراً أفريقيا حتفهم خلال عملية الهجرة غير الشرعية. ووقعت معظم الوفيات بين هؤلاء المهاجرين في عرض البحر المتوسط بين شمال أفريقيا وأوروبا. غير أن المهاجرين يلقون حتفهم أيضاً في العديد من النقاط في رحلتهم البرية عبر القارة قبل وصولهم إلى شمال أفريقيا.[20]

الشكل 3-7 نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء بين المهاجرين العابرين للحدود لعام 2020



المصادر: أداة البحث في البيانات المتعلقة باللاجئين، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2020)؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة 2020.

الشكل 3-8 عدد الوفيات والمفقودين من المهاجرين، حسب منطقة المنشأ للفترة 2014-2023



المصدر: مشروع المهاجرين المفقودين للمنظمة الدولية للهجرة، https://missingmigrants.iom.int/data.

ضمان سلامة المهاجرين أمر بالغ الأهمية

تستقبل بعض بلدان أفريقيا، لا سيما جنوب أفريقيا، بشكل متزايد المهاجرين لأسبابٍ اقتصادية من بلدان أخرى من القارة، ولكن هناك مخاوف متزايدة بشأن حقوق هؤلاء المهاجرين وسلامتهم. ورغم أن معظم المهاجرين من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا يبقون داخل هذه البلدان، فإن نسبتهم في بلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا آخذة في الارتفاع. وبين عامي 1990 و2020، زادت نسبة المهاجرين من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا في الجنوب الأفريقي بواقع 2.7 مرة مقارنة بزيادة قدرها 1.4 مرة في بلدان القلب الجغرافي الأخرى.[21] ومع التقدم الذي تشهده بلدان الجنوب الأفريقي في تحولها الديموغرافي، فسوف تحتاج على نحو متزايد إلى العمالة المهاجرة لمواجهة النقص في القطاعات الرئيسية. ومع ذلك، فغالباً ما يعاني المهاجرون في جنوب أفريقيا من كراهيةَ الأجانب والتمييز (كراش 2022؛ والأمم المتحدة 2022). ويُعد ضمان حقوق المهاجرين وحمايتهم القانونية أمراً ضرورياً لتأمين مشاركتهم ومساهمتهم الكاملة في تطور المجتمعات المضيفة. وسيكون من المهم بنفس القدر تحسين التماسك الاجتماعي من خلال معالجة مشكلة البطالة المزمنة بين شباب جنوب أفريقيا، حيث تظهر الشواهد والأدلة أن المهاجرين أفضل حالاً من الشباب الأصليين فيما يتعلق بنواتج التشغيل (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2018).

كانت شمال أفريقيا في دائرة الضوء حيث يوجد بها بلدان عبور للمهاجرين غير الشرعيين من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا إلى أوروبا، حيث تمتلك الجزائر، على سبيل المثال، ثاني أطول حدود برية في أفريقيا (6,343 كيلومتراً، أو ما يعادل 3,941 ميلاً). ولا تزال السياسات الصارمة والمراقبة اللصيقة للحدود في أوروبا والتي تستهدف المهاجرين القادمين من شمال أفريقيا تهدد حقوق المهاجرين وسلامتهم، بشكل مباشر وغير مباشر. وكانت التدفقات غير الشرعية للمهاجرين من منطقة المغرب العربي عبر البحر المتوسط قد بدأت في منتصف التسعينيات عندما طبقت إيطاليا وإسبانيا اشتراطات تأشيرة الدخول. وانضم المهاجرون من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا إلى المهاجرين من شمال أفريقيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خاصة بعد الحرب الأهلية الليبية. وأدى التشديد اللاحق لمراقبة الحدود، بما في ذلك عن طريق إنفاذها خارجياً بالتعاون مع بلدان أخرى، إلى تعريض المهاجرين غير الشرعيين لخطر متزايد من الاتجار والاستغلال وسوء المعاملة على أيدي الميليشيات والمنظمات الإجرامية، وجعلهم أهدافاً لكراهية الأجانب (الأمم المتحدة 2021، و2023).

حماية الإمكانات الاقتصادية للاجئين والنازحين داخلياً والاستفادة منها تمثل مساراً رئيسياً نحو الاستدامة

تُعد البلدان الواقعة في القلب الجغرافي لأفريقيا مجتمعاتٍ مضيفة للأشخاص الذين نزحوا قسراً بسبب الصراعات وتغير المناخ، ولأولئك الذين يحتاجون إلى الحماية القانونية والباحثين عن فرص حياة أفضل. وتضم أفريقيا ربع اللاجئين في العالم، حيث يتركز اللاجئون في عدد قليل من بؤر الصراع والمناخ الساخنة (المنظمة الدولية للهجرة 2024). ويقيم ما يقرب من 91% من جميع اللاجئين وطالبي اللجوء في أفريقيا في منطقة القلب الجغرافي للقارة، ويتميزون بعدة خصائص مقارنةً بمناطق أخرى في العالم. ويُعد نمط الاستيطان الريفي من أبرز سمات هؤلاء المهاجرين، حيث يعيش أقل من 15% من جميع اللاجئين في أفريقيا في المناطق الحضرية. ويتناقض هذا مع أكثر من 15% في جنوب آسيا، و27% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و44% في الشرق الأوسط.[22] وبما أن معظم اللاجئين يسكنون في المناطق الريفية قليلة النمو مع إمكانية محدودة للحصول على الخدمات، فإنهم معرضون بشكل خاص لصدمات إضافية.

وتتطلب الإدارة الفعالة لوضع اللاجئين في أفريقيا زيادة مستوى اندماجهم الاقتصادي في المجتمعات المضيفة، مما يفيد اللاجئين والمضيفين على حد سواء. ويستلزم هذا الاندماج منح اللاجئين الحق في العمل، والذي ثبت باستمرار أنه يحسن نتائجهم ويولد آثاراً إيجابية غير مباشرة على المجتمعات المضيفة (سارزين ونسابابيرا 2024؛ والبنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2023). فعلى سبيل المثال، أسهمت مخيمات اللاجئين في كاكوما بكينيا في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال توفير المزيد من الأنشطة المدرة للدخل، في حين وفرت الشركات المملوكة للاجئين في أوغندا فرصَ عملٍ للسكان المحليين (أليكس-غارسيا وآخرون 2018؛ وديريكو وآخرون 2022؛ وسانغي وأوندر وفيمورو 2016؛ والبنك الدولي 2019). ويؤدي الاندماج الاقتصادي إلى تمكين اللاجئين من أن يصبحوا أكثر اعتماداً على أنفسهم، وبالتالي تقليل تكاليف استضافتهم.[23] بالإضافة إلى ذلك، فإن السماح للاجئين بحرية التنقل داخل البلد المضيف يمكنهم من الوصول إلى المناطق التي تتمتع بفرص اقتصادية أفضل، والاستفادة من مهاراتهم وتعزيز الاعتماد على الذات (البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يصدر قريباً). ويكفل توسيع نطاق حرية التنقل داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية

القائمة من خلال الصكوك القانونية الملائمة استمرارَ الحماية القانونية. ويوفر تعزيز حقوق اللاجئين في العمل والانتقال حلاً مستداماً وسط نقص المساعدات الإنسانية، لا سيما في أفريقيا.[24]

ومع ذلك، هناك عدم تجانس في الحق في العمل، وهناك فجوات بين السياسات والتنفيذ من حيث تكامل سوق العمل التي من شأنها أن توفر فرصاً لدعم الفئات السكانية الأكثر احتياجاً بشكل مستدام (إيبانيز وآخرون 2024). ففي عام 2021، كشفت دراسة استقصائية عالمية عن حقوق عمل اللاجئين عن عدم التجانس في تنظيمها بحكم القانون وتنفيذها بحكم الأمر الواقع. على سبيل المثال، قامت رواندا وأوغندا بإلغاء القيود المفروضة على قدرة اللاجئين على العمل، وإن كانت هناك بعض العقبات المتبقية في مخيمات اللاجئين. وعلى النقيض من ذلك، ينظر إلى تنزانيا على أنها الأكثر فرضاً للقيود على عمل اللاجئين، كما أنها تمارس القمع ضدهم (جين وآخرون 2022). وبالتالي، فإن ضمان حقوق اللاجئين بحكم القانون وحكم الواقع في العمل والانتقال سيكون أمراً بالغ الأهمية للاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للاجئين وتخفيف الأعباء على المجتمعات المضيفة أو الهيئات والوكالات الدولية المعنية باللاجئين.

الحواشي

1. أظهرت تقييمات الأثر أن الدخل يزداد من ضعفين إلى أربعة أضعاف عند الهجرة (كليمنز 2019؛ وكليمنز وتيونغسون 2017؛ وغايكواد وهانسون وتوث 2022؛ وماكنزي وستيلمان وغيبسون 2010؛ ومبارك وشريف وشريسيثا 2023). علاوة على ذلك، فإن المكاسب قابلة للمقارنة بنسب أجور المهاجرين وغير المهاجرين المتطابقين بصورة يمكن ملاحظتها (كليمنز وبريتشيت 2019).
2. لا تتوفر البيانات وتفاصيلها من الاتحاد الأوروبي حسب مستويات المهارة وبلدان المنشأ.
3. من المسلم به أن هذه الأنماط لا يمكن تعميمها على جميع بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا. فعلى سبيل المثال، يتوجه المهاجرون العابرون للحدود من كينيا في الغالب إلى البلدان مرتفعة الدخل. تشير البيانات الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2020) إلى أنه اعتباراً من عام 2020، كان أكثر من 70% من المهاجرين الكينيين البالغ عددهم 540 ألفاً تقريباً متواجدين في أوروبا وأمريكا الشمالية، لا سيما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويتشابه نمط الهجرة إلى خارج القارة مع غانا ونيجيريا والسنغال، وإن كان بدرجة أقل من حيث النسب مقارنة بحالة كينيا.
4. مصفوفة التحويلات الثنائية للبنك الدولي 2021 (2022).
5. راجع ماهيشور شريسيثا (2017) فيما يخص الحد من الفقر، ويانج (2008) للتكيف مع الصدمات الاقتصادية.
6. توثق الدراسات أيضاً الآثار السلبية على الأطفال الذين يتركهم ذووهم من المهاجرين وراءهم (على سبيل المثال، إيفلفس ونيكولوفا وغراهام [2019])، وخاصة عندما تطول فترة انفصالهم عن ذويهم. وغالبا ما يكون هذا هو الحال عندما لا يحمل المهاجرون وثائق رسمية، أو عندما يهاجرون بسبب البؤس والعوز، مما لا يتيح لهم السفر إلى بلدانهم الأصلية بشكل منتظم.
7. يقدم دو وآخرون (2024) تحليلًا كمياً يدعم الأثر التقديري لزيادة أعداد المسنين على إجمالي الناتج المحلي.
8. استناداً إلى التقديرات السكانية وبيانات التوقعات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2022).
9. يعرض عجم أوغلو وريستريبو (2022) الأسس النظرية والشواهد والأدلة التجريبية.
10. على سبيل المثال، للتعرف على مهارات العمال والمعارف والقدرات المطلوبة لمهنة مساعدي الرعاية الشخصية في الولايات المتحدة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: https://www.onetonline.org/link/summary/31-1122.00.
11. كنسبة مئوية من الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي، يهاجر الأفارقة بمستويات مماثلة (نحو 4 لكل 100) مقارنة بالبلدان الأخرى منخفضة الدخل (https://data.uis.unesco.org/index.aspx?queryid=3810).
12. حظرت غانا إصدار تأشيرات عمل لعاملات الخدمة المنزلية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ يونيو/حزيران 2017 رداً على انتهاكات سابقة أدت عن غير قصد إلى انتقال بعض الغانيين بشكل غير شرعي عبر البلدان المجاورة أو استخدام وكالات استقدام غير مرخصة (المنظمة الدولية للهجرة 2019). كما ساهم حظر سفر مماثل من أوغندا إلى بعض بلدان الخليج في حركات هجرة غير شرعية (بيزونغ 2021). ووجدت دراسة حول حظر هجرة العاملات الفلبينيات في قطاع الترفيه إلى اليابان أن الحظر خفض دخل المهاجرين المحتملين وزاد من عمالة الأطفال (ثيوارايدز 2020).
13. اللائحة التنفيذية للقانون رقم 4 لسنة 1985.
14. تنص المادة الأولى من قانون الأحوال الشخصية رقم 25 لسنة 1929، المعدلة بالمادة الثانية من القانون رقم 100 لسنة 1985، على ما يلي: "ولا يعتبر سبباً لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية - دون إذن زوجها في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم

الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة، ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروط مشوب بإساءة استعمال الحق، أو مناف لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه."

15. للحصول على المزيد من المعلومات حول العقبات القانونية التي تحول دون سهولة انتقال المرأة، يُرجى مراجعة قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون على الموقع الإلكتروني: https://wbl.worldbank.org/en/data/exploretopics/wbl_gp.
16. على سبيل المثال، تظهر البيانات المستمدة من مؤشرات حوكمة الهجرة أن 54% من بلدان غرب أفريقيا تشارك في مفاوضات ثنائية بشأن قضايا الهجرة، مقارنة بنحو 83% على الصعيد العالمي و100% في بلدان الأطراف الجغرافية لأفريقيا.
17. المنظمة الدولية للهجرة (2024). وقعت بعض البلدان، مثل كينيا، مؤخراً على اتفاقيات ثنائية منظمة لهجرة العاملين في مجال الرعاية الصحية، وتعمل على تحديث أو تجديد الاتفاقيات القائمة مع قطر وكوريا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
18. استناداً إلى حسابات أظيخاري وآخرين (2024). وتفترض هذه الحسابات زيادة في الدخل بنسبة 227%، بناء على آثار الهجرة على الدخل التي تذكرها البحوث والدراسات.
19. وفقاً لبيانات مستمدة من مشروع المهاجرين المفقودين للمنظمة الدولية للهجرة، في عام 2023، وقعت 60% من جميع وفيات المهاجرين في العالم في أفريقيا أو فوق مياه البحر المتوسط.
20. على سبيل المثال، سجلت المنظمة الدولية للهجرة وفاة 27 مهاجراً في الصحراء التشادية: https://www.iom.int/news/iom-deeply-saddened-deaths-27-migrants-including-children-chadian-desert.
21. تستند الحسابات إلى بيانات مستمدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2020)
22. تستند التقديرات إلى بيانات الإحصاءات السكانية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: https://www.unhcr.org/refugee-statistics/.
23. في تشاد، تقدر التكلفة الأولية عند الوصول بنحو 691 دولاراً في السنة. ومع زيادة إدماج اللاجئين، ينخفض هذا المبلغ إلى ما بين 155 و245 دولاراً سنوياً، اعتمادا على ما إذا كان بإمكان اللاجئين كسب لقمة العيش مثل أولئك الموجودين في المجتمعات المضيفة أو التشاديين العاديين (كوليبالي وهوغيفين وسافادوغو، يصدر قريباً؛ والبنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يصدر قريباً).
24. في عام 2023، أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ذات الدور المحوري في مساعدة النازحين قسراً وحمايتهم، أنه تم تمويل 52% فقط من التكلفة العالمية التقديرية التي تصل إلى 10.9 مليارات دولار (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2023). ومن بين أكبر 13 عملية للمفوضية تواجه نقصاً في التمويل على مستوى العالم، حيث من المتوقع أن يكون لخفض المساعدات الإنسانية عواقب وخيمة، توجد 8 عمليات منها في أفريقيا.

المراجع

Abarcar, P., and C. Theoharides. 2024. "Medical Worker Migration and Origin-Country Human Capital: Evidence from U.S. Visa Policy." *Review of Economics and Statistics* 106 (1): 20–35. https://doi.org/10.1162/rest_a_01131.

Acemoglu, D. 2024. "The Simple Macroeconomics of AI." Working Paper No. 32487, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Acemoglu, D., and P. Restrepo. 2022. "Demographics and Automation." *Review of Economic Studies* 89 (1): 1–44. https://doi.org/10.1093/restud/rdab031.

Adhikari, S., N. Cha'ngom, H. Kaila, and M. Shrestha. 2024. "Do Bilateral Labor Agreements Increase Migration? Global Evidence from 1960 to 2020." Background paper prepared for this report. Policy Research Working Paper 11000, World Bank, Washington, DC.

Alix-Garcia, J., S. Walker, A. Bartlett, H. Onder, and A. Sanghi. 2018. "Do Refugee Camps Help or Hurt Hosts? The Case of Kakuma, Kenya." *Journal of Development Economics* 130: 66–83.

Almutairi, A. 2018. "Labour Dispute Resolution Process and Its Impact on the Rights of Low-Skilled Temporary Foreign Workers in the Absence of a Labour Court in Saudi Legal System: A Critique." *International Law Research* 7 (1): 199–212.

Atong, K., E. Mayah, and A. Odigie. 2018. "Africa Labour Migration to the GCC States: The Case of Ghana, Kenya, Nigeria and Uganda." African Regional Organisation of the International Trade Union Confederation, Lomé, Togo. https://www.ituc-africa.org/IMG/pdf/ituc-africa_study-africa_labour_migration_to_the_gcc_states.pdf.

Batalova, J., M. Fix, and S. Pierce. 2020. "Brain Waste among US Immigrants with Health Degrees: A Multi-State Profile." Fact Sheet. Migration Policy Institute, Washington, DC.

Batista, C., A. Lacuesta, and P. C. Vicente. 2012. "Testing the 'Brain Gain' Hypothesis: Micro Evidence from Cape Verde." *Journal of Development Economics* 97 (1): 32–45. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2011.01.005.

Bhargava, A., and F. Docquier. 2008. "HIV Pandemic, Medical Brain Drain, and Economic Development in Sub-Saharan Africa." *World Bank Economic Review* 22 (2): 345–66. https://doi.org/10.1093/wber/lhn005.

Bisong, A. 2021. "Regional Solutions: Regulating Recruitment and Protection of African Migrant Workers in the Gulf and the Middle East." Discussion Paper 8, European Centre for Development Policy Management, Maastricht, Netherlands. https://ecdpm.org/application/files/2916/5546/8585/Regional-Solutions-Regulating-Recruitment-Protection-African-Migrant-Workers-Gulf-Middle-East-ECDPM-Discussion-Paper-292-2020.pdf.

Blaydes, L. 2023. "Assessing the Labor Conditions of Migrant Domestic Workers in the Arab Gulf States." *Industrial and Labor Relations Review* 76 (4): 724–47.

Bocquier, P., N. Cha'ngom, F. Docquier, and J. Machado. 2023. "The Within-Country Distribution of Brain Drain and Brain Gain Effects: A Case Study on Senegal." *Journal of Demographic Economics*. doi:10.1017/dem.2023.27.

Carnegie Endowment. 2023. "What Are the Top Global Destinations for Higher Education for African Students?" Carnegie Endowment, Washington, DC. https://carnegieendowment.org/posts/2023/07/what-are-the-top-global-destinations-for-higher-education-for-african-students?lang=en.

Center for Global Development. 2021. "Global Skills Partnership Nursing in the Philippines." Center for Global Development, Washington, DC.

Cha'ngom, N. 2024. "Effectiveness of Mass Regularization Policies in South Africa: The Case of Dispensation of Zimbabwean Project (DZP)." Background paper prepared for this report. World Bank, Washington, DC.

Chikezie, N. C., D. O. Shomuyiwa, E. A. Okoli, I. M. Onah, O. O. Adekoya, G. A. Owhor, and A. A. Abdulwahab. 2023. "Addressing the Issue of a Depleting Health Workforce in Sub-Saharan Africa." *The Lancet* 401 (10389): 1649–50.

Chilton, A., and B. Woda. 2022. "The Expanding Universe of Bilateral Labor Agreements." *Theoretical Inquiries in Law* 23 (2): 1–64.

Clemens, M. A. 2015. "Global Skill Partnerships: A Proposal for Technical Training in a Mobile World." *IZA Journal of Labor Policy* 4 (1): 1–18.

Clemens, M. A. 2019. "Measuring the Spatial Misallocation of Labor: The Returns to India-Gulf Guest Work in a Natural Experiment." *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3390083.

Clemens, M. A., C. E. Montenegro, and L. Pritchett. 2019. "The Place Premium: Bounding the Price Equivalent of Migration Barriers." *Review of Economics and Statistics* 101 (2): 201–13. https://doi.org/10.1162/rest_a_00776.

Clemens, M. A., and G. Pettersson. 2008. "New Data on African Health Professionals Abroad." *Human Resources for Health* 6 (1): 1. https://doi.org/10.1186/1478-4491-6-1.

Clemens, M. A., and E. R. Tiongson. 2017. "Split Decisions: Household Finance When a Policy Discontinuity Allocates Overseas Work." *Review of Economics and Statistics* 99 (3): 531–43. https://doi.org/10.1162/REST_a_00657.

Coulibaly, M., J. Hoogeveen, and A. Savadogo. Forthcoming. "Fiscal Cost of Refugee Inclusion in Chad." World Bank, Washington, DC.

Crush, J. 2022. "Xenophobia Denialism and the Global Compact for Migration in South Africa." In *Governing Migration for Development from the Global Souths*, edited by D. E. Degila and V. M. Valle, 133–58. Leiden, Netherlands: Brill.

Crush, J., and B. Dodson. 2017. *Harnessing Migration for Inclusive Growth and Development in Southern Africa*. Ontario, Canada: Southern African Migration Programme.

d'Errico, M., D. M. Rama, R. Pietrelli, and F. C. Rosati. 2022. "Refugee-Host Proximity and Market Creation in Uganda." *Journal of Development Studies* 58 (2): 213–33. https://doi.org/10.1080/00220388.2021.1961749.

Dempster, H., and L. Crawfurd. 2024. "UK Recruitment of Nigerian Nurses Can Be Win-Win." Center for Global Development, Washington, DC. https://www.cgdev.org/blog/uk-recruitment-nigerian-nurses-can-be-win-win.

Dia, I. A. 2022. "African Health Practitioner Migration and Mobility Study." International Labour Organization, Geneva.

Dinkelman, T., G. Kumchulesi, and M. Mariotti. 2024. "Labor Migration, Capital Accumulation, and the Structure of Rural Labor Markets." *Review of Economics and Statistics* (February): 1–46. https://doi.org/10.1162/rest_a_01419.

Dinkelman, T., and M. Mariotti. 2016. "The Long-Run Effects of Labor Migration on Human Capital Formation in Communities of Origin." *American Economic Journal: Applied Economics* 8 (4): 1–35. https://doi.org/10.1257/app.20150405.

Do, Q. T., A. A. Levchenko, S. Sotelo, and R. D. Zarate. 2024. "Population Aging and International Migration." Background paper prepared for this report. World Bank, Washington, DC.

Dupas, P., C. Falezan, M. C. Mabeu, and P. Rossi. 2023. "Long-Run Impacts of Forced Labor Migration on Fertility Behaviors: Evidence from Colonial West Africa." Working Paper 31993, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Eastwood, J. B., R. E. Conroy, S. Naicker, P. A. West, R. C. Tutt, and J. Plange-Rhule. 2005. "Loss of Health Professionals from Sub-Saharan Africa: The Pivotal Role of the UK." *The Lancet* 365 (9474): 1893–1900.

EPRS (European Parliamentary Research Service). 2021. "Legal Migration Policy and Law: Annex I to the European Value Added Assessment." EPRS, Brussels, Belgium. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2021/694211/EPRS_STU(2021)694211(ANN1)_EN.pdf.

Fernando, N., and N. Singh. Forthcoming. "Regulation by Reputation? Intermediaries, Labor Abuses, and International Migration." *Review of Economics and Statistics*.

Filmer, D., H. Rogers, N. Angrist, and S. Sabarwal. 2020. "Learning-Adjusted Years of Schooling (LAYS): Defining a New Macro Measure of Education." *Economics of Education Review* 77: 101971.

Gaikwad, N., K. Hanson, and A. Tóth. 2022. "How Overseas Opportunities Shape Political Preferences: A Field Experiment on International Migration." Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3816464 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3816464.

Ginn, T., R. Resstack, H. Dempster, E. Arnold-Fernández, S. Miller, M. Guerrero Ble, and B. Kanyamanza. 2022. "2022 Global Refugee Work Rights Report." Center for Global Development, Asylum Access, and Refugees International, Washington, DC. https://www.cgdev.org/publication/2022-global-refugee-work-rights-report.

Hongoro, C., and B. McPake. 2004. "How to Bridge the Gap in Human Resources for Health." *The Lancet* 364 (9443): 1451–56.

Ibáñez, A. M., A. Moya, M. A. Ortega, S. V. Rozo, and M. J. Urbina. 2024. "Life out of the Shadows: The Impacts of Regularization Programs on the Lives of Forced Migrants." *Journal of the European Economic Association*. https://doi.org/10.1093/jeea/jvae044.

ILO (International Labour Organization). 2021. *Making Decent Work a Reality for Domestic Workers: Progress and Prospects Ten Years after the Adoption of the Domestic Workers Convention, 2011* (No. 189). Geneva: ILO. https://www.ilo.org/media/384766/download.

IOM (International Organization for Migration). 2019. "Ghanaian Domestic Workers in the Middle East—Summary Report." IOM, Geneva. https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/country/docs/ghana/iom_ghana_domestic_workers_report_summary-finr.pdf.

IOM (International Organization for Migration). 2023. *Region on the Move: Regional Mobility Report for the Middle East and North Africa 2021–2022*. Cairo: IOM. https://publications.iom.int/books/region-move-regional-mobility-report-middle-east-and-north-africa-2021-2022.

IOM (International Organization for Migration). 2024. *Africa Migration Report*. 2nd ed. Geneva: IOM. https://publications.iom.int/books/africa-migration-report-second-edition.

Ivins, C. P., A. Liang, N. D. Serfontein, P. H. Schneider, and T. C. Matsebula. 2022. "The Future of Medical Work in Southern Africa." Health, Nutrition, and Population Discussion Paper, World Bank, Washington, DC.

Ivlevs, A., M. Nikolova, and C. Graham. 2019. "Emigration, Remittances, and the Subjective Well-Being of Those Staying Behind." *Journal of Population Economics* 32: 113–51.

Khanna, G., and N. Morales. 2021. "The IT Boom and Other Unintended Consequences of Chasing the American Dream." Working Paper, Center for Global Development, Washington, DC. http://www-personal.umich.edu/~moralesn/Khanna%20Morales.pdf.

Khanna, G., E. Murathanoglu, C. B. Theoharides, and D. Yang. 2022. "Abundance from Abroad: Migrant Income and Long-Run Economic Development." Working Paper 29862, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. http://www.nber.org/papers/w29862.

KNOMAD (Global Knowledge Partnership on Migration and Development). 2022. "Migration and the Law Project: From Immigration to Integration." World Bank, Washington, DC.

McKenzie, D., S. Stillman, and J. Gibson. 2010. "How Important Is Selection? Experimental vs. Non-Experimental Measures of the Income Gains from Migration." *Journal of the European Economic Association* 8 (4): 913–45. https://doi.org/10.1111/j.1542-4774.2010.tb00544.x.

Mobarak, A. M., I. Sharif, and M. Shrestha. 2023. "Returns to International Migration: Evidence from a Bangladesh-Malaysia Visa Lottery." *American Economic Journal: Applied Economics* 15 (4): 353–88. https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/app.20220258.

Naidu, S., Y. Nyarko, and S.-Y. Wang. 2016. "Monopsony Power in Migrant Labor Markets: Evidence from the United Arab Emirates." *Journal of Political Economy* 124 (6): 1735–92. https://doi.org/10.1086/688877.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2018. "How Immigrants Contribute to South Africa's Economy." OECD, Paris. https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264085398-en.pdf?expires=1714346104&id=id&accname=ocid195787&checksum=8BD1180F8AA3418758A845D098C496F4.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2022. *International Migration Outlook*. 46th ed. Paris: OECD. https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/30fe16d2-en.pdf?expires=1718824593&id=id&accname=ocid195787&checksum=E43062F81A69E543CC306E9265A601B.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2023. "Health at a Glance 2023: OECD Indicators." OECD, Paris. https://www.oecd-ilibrary.org/content/publication/7a7afb35-en.

Ratha, D., V. Chandra, E. J. Kim, S. Plaza, and A. Mahmood. 2024. "Remittances Slowed in 2023, Expected to Grow Faster in 2024." KNOMAD-World Bank, Washington, DC. https://knomad.org/sites/default/files/publication-doc/migration-and-development-brief-40_2.pdf.

Salem, A., and A. A. Seck. 2022. "En Route: The French Colonial Army, Emigration, and Development in Morocco." Harvard University, Cambridge, MA.

Sanghi, A., H. Onder, and V. Vemuru. 2016. "Yes in My Backyard: The Economics of Refugees and Their Social Dynamics in Kakuma, Kenya." World Bank, Washington, DC.

Sarzin, Z., and O. Nsababera. 2024. "Forced Displacement: A Stocktaking of Evidence." Background paper for *World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies*. World Bank, Washington, DC.

Scheffler, R. M., and D. R. Arnold. 2019. "Projecting Shortages and Surpluses of Doctors and Nurses in the OECD: What Looms Ahead." *Health Economics, Policy and Law* 14 (2): 274–90. https://doi.org/10.1017/S174413311700055X.

Shrestha, M. 2017. "The Impact of Large-Scale Migration on Poverty, Expenditures, and Labor Market Outcomes in Nepal." Policy Research Working Paper 8232, World Bank, Washington, DC.

Shrestha, S. A. 2017. "No Man Left Behind: Effects of Emigration Prospects on Educational and Labour Outcomes of Non-Migrants." *Economic Journal* 127 (600): 495–521. https://doi.org/10.1111/ecoj.12306.

Theoharides, C. 2020. "The Unintended Consequences of Migration Policy on Origin-Country Labor Market Decisions." Special Issue on Papers from *10th AFD–World Bank Development Conference*, Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International, Clermont-Ferrand, France, June 30–July 1, 2017, 142 (January): 102271. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2018.07.012.

UN DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division). 2020. "International Migrant Stock 2020." UN DESA, New York. https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock.

UN DESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division). 2022. "World Population Prospects 2022." UN DESA, New York. https://population.un.org/wpp/.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2023. "Funding UNHCR's Programmes." Global Report 2023. UNHCR, Geneva. https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/2024-09/Global%20Report%202023%20-%20Funding%20Overview.pdf.

United Nations. 2021. "Tunisia and Libya: UN Experts Condemn Collective Expulsion and Deplorable Living Conditions of Migrants." United Nations, New York. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/11/tunisia-and-libya-un-experts-condemn-collective-expulsion-and-deplorable.

United Nations. 2022. "South Africa 'on the Precipice of Explosive Xenophobic Violence,' UN Experts Warn." United Nations, New York. https://news.un.org/en/story/2022/07/1122612.

United Nations. 2023. "Libya: Urgent Action Needed to Remedy Deteriorating Human Rights Situation, UN Fact-Finding Mission Warns in Final Report." United Nations, New York. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/libya-urgent-action-needed-remedy-deteriorating-human-rights-situation-un.

US BLS (United States Bureau of Labor Statistics). 2024. "Employment Projections 2022–32." US BLS, Washington, DC. https://www.bls.gov/emp/tables/fastest-growing-occupations.htm.

WHO (World Health Organization). 2021. *The State of the Health Workforce in the WHO African Region, 2021*. Brazzaville, Republic of Congo: WHO Regional Office for Africa.

WHO (World Health Organization). 2023a. *WHO Health Workforce Support and Safeguards List 2023*. Geneva: WHO.

WHO (World Health Organization). 2023b. *WHO Report on Global Health Worker Mobility*. Geneva: WHO.

WHO (World Health Organization). 2024. "Bilateral Agreements on Health Worker Migration and Mobility: Maximizing Health System Benefits and Safeguarding Health Workforce Rights and Welfare through Fair and Ethical International Recruitment." WHO, Geneva.

Wibulpolprasert, S., and P. Pengpaibon. 2003. "Integrated Strategies to Tackle the Inequitable Distribution of Doctors in Thailand: Four Decades of Experience." *Human Resources for Health* 1: 12.

World Bank. 2019. "Informing the Refugee Policy Response in Uganda." World Bank, Washington, DC. https://doi.org/10.1596/32511.

World Bank. 2023a. "Remittance Prices Worldwide." World Bank, Washington, DC. http://remittanceprices.worldbank.org.

World Bank. 2023b. *World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies*. Washington, DC: World Bank.

World Bank and UNHCR (World Bank and United Nations High Commissioner for Refugees). 2023. *Labor Market Access and Outcomes for Refugees. JDC Quarterly Digest*, Seventh Issue, January. https://www.jointdatacenter.org/wp-content/uploads/2023/02/JDC-Quarterly-Digest_January-2023.pdf.

World Bank and UNHCR (World Bank and United Nations High Commissioner for Refugees). Forthcoming. "Economic Participation and the Global Cost of International Assistance in Support of Refugee Subsistence Needs." World Bank, Washington, DC.

Yang, D. 2008. "International Migration, Remittances and Household Investment: Evidence from Philippine Migrants' Exchange Rate Shocks." *Economic Journal* 118 (528): 591–630.

Zahra, M. 2014. "The Legal Framework of the Sponsorship Systems of Qatar, Saudi Arabia and Kuwait: A Comparative Examination." Technical Report, GLMM, Explanatory note, Migration Policy Centre, Fiesole, Italy. https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/32250/GLMM_ExpNote_07-2014.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

الفصل 4

تسخير الإمكانات الإنتاجية لانتقال الأفارقة

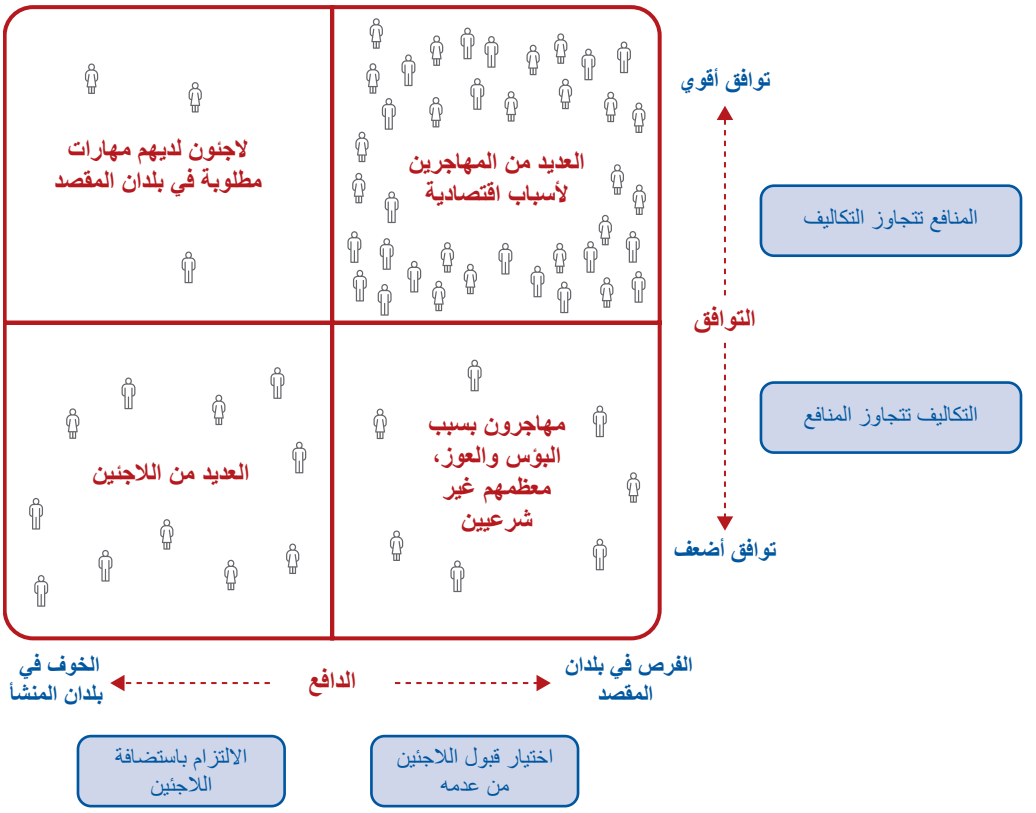
مقدمة

وضعت مصفوفة التوافق والدوافع الواردة في مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم لعام 2023" إطاراً تحليلياً يقدم منظورين متكاملين لتقييم حركات الهجرة المعقدة عبر الحدود (البنك الدولي 2023ج، الفصل 1). ويرى المنظور الاقتصادي الهجرة على أنها ظاهرة تجلب التكاليف والمنافع لبلدان المقصد، وعلى هذا النحو، يكون المهاجرون أقوى عندما يكون الطلب على مهاراتهم أعلى في سوق العمل في بلدان المقصد وتكون التكاليف المرتبطة باندماجهم الاجتماعي والاقتصادي أقل (المحور الرأسي في الشكل 4-1). أما المنظور القانوني الذي يستند إلى اتفاقية جنيف لعام 1951 فيعتبر استضافة اللاجئين - أولئك الذين يخشون على حياتهم في بلدانهم الأصلية - على أنها التزام قانوني لبلدان المقصد، بغض النظر عن التكاليف والمنافع المترتبة على ذلك. وفي حالات أخرى، مثل الحالة التي يعبر فيها بعض الأشخاص الحدود بحثاً عن الفرص وليس من أجل الحماية الدولية، فعندها يكون لبلدان المقصد سلطة تقديرية بشأن استضافتهم أم لا (المحور الأفقي في الشكل 4-1).

تحدد مصفوفة التوافق والدوافع ثلاثة أنواع من الانتقالات العابرة للحدود التي تتطلب تحقيق ثلاثة أهداف سياسية متميزة (البنك الدولي 2023ج، الفصل 9). وبالنسبة للاجئين، فإن الهدف هو ضمان استدامة نظام الحماية الدولية للبلدان المضيفة وتقاسم التكاليف على المستوى الإقليمي أو الدولي. وبالنسبة للمهاجرين الذين يشكلون توافقاً قوياً مع بلدان المقصد، ينبغي للسياسات أن تعزز الهجرة الأفضل، أي الهجرة التي تزيد من المنافع للمهاجرين وبلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء. وأخيراً، يشكل المهاجرون بسبب البؤس والعوز توافقاً ضعيفاً ولا يُعتبرون لاجئين؛ وبالتالي، ينبغي استيعابهم في بلدان العبور أو المقصد أو إعادتهم بطريقة إنسانية إلى بلدانهم الأصلية. وفي الوقت نفسه، يواجه القائمون على وضع السياسات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد التحدي المتمثل في الحد من الحاجة إلى مثل هذه الانتقالات.

تهدف السياسات المقترحة في هذا الفصل إلى تسخير الإمكانات الاقتصادية لجميع الأفارقة الذين يبحثون عن فرص أفضل في مجتمعات المقصد أو الذين يتعرضون للتهجير القسري. وبالنظر إلى الاتجاهات الكبرى السائدة (التي نوقشت في الفصل 2 من هذا التقرير) والوضع الحالي للهجرة الأفريقية (الفصل 1)، هناك مجال لسياسات ليس فقط لتشجيع الهجرة الأفضل - المفيدة للمهاجرين وبلدان المنشأ والمقصد - ولكن أيضاً للاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للاجئين والنازحين داخلياً. وتعمل هذه السياسات على تعزيز كرامتهم والمحافظة عليها مع تعزيز استدامة نظم الحماية القانونية (الفصل 3). ولا تهدف مناقشة السياسات في هذا الفصل إلى وضع قائمة شاملة بجميع القضايا المحتملة التي يجب معالجتها (للتعرف على هذه القضايا، راجع البنك الدولي [2023ج، الفصل 9]). بل تركز بدلاً من ذلك على الإجراءات الملموسة التي لها صلة بالسياق الأفريقي.

الشكل 4-1 مصفوفة التوافق والدوافع الواردة في مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم لعام 2023"



المصدر: البنك الدولي 2023ج.

استخدام الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الهجرة العابرة للحدود

تعمل الاتفاقيات الثنائية المنُظمة لهجرة العمالة والأطر القانونية الأخرى على تمكين بلدان المنشأ والمقصد من التنسيق بشأن قضايا الهجرة. وتحدد هذه الأطر نطاق وحجم الهجرة وشروط العمل والأجور الخاصة بالعمال المهاجرين، وتوجه الاستثمارات في المهارات التي تتوافق مع أسواق العمل في بلدان المقصد والاعتراف بها. كما أنها تغطي إنفاذ الأحكام، مثل سياسات عودة المهاجرين بعد انتهاء صلاحية تأشيراتهم. ونظراً للنقص النسبي في الاتفاقيات الثنائية المنُظمة لهجرة العمالة في أفريقيا، يمكن للمنظمات الإقليمية أو الدولية أن تؤدي دوراً مهماً في دعم الحكومات الوطنية لصياغة شروط هذه الاتفاقيات والتفاوض بشأنها وتنفيذها ومراقبتها ومراجعتها. وتم تجريب الأداة المشتركة بين منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة لعام 2019 لتقييم الاتفاقيات الثنائية المنُظمة لهجرة العمالة من أجل تقييم هجرة العمالة في ممرات مصر-إيطاليا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.[1] وتحدد هذه الأداة العديد من الأدوار والمسؤوليات للحكومات الوطنية في الدورة الخاصة بالاتفاقية الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة كما يلي: (1) تحديد بلدان المقصد المهتمة بالتفاوض على الاتفاقيات الثنائية المنُظمة لهجرة العمالة أو مذكرات التفاهم؛ و(2) تحديد المهارات المطلوبة وفرص العمل المتاحة في الخارج؛ و(3) تنظيم إجراءات ما قبل الهجرة المتعلقة بالتدريب وإجراءات السفر والوساطة؛ و(4) مراجعة شروط العمل وحقوق الإنسان، بما في ذلك الشروط الخاصة بعدم التمييز التي تراعي الفوارق بين الجنسين؛ و(5) تحديد تدابير الحماية الاجتماعية المناسبة؛ و(6) إنشاء آليات للمتابعة والتقييم؛ و(7) تحديد شروط الادخار والتحويلات المالية؛ و(8) تحديد الإطار الزمني المناسب والإجراءات اللازمة لعودة المهاجرين بالتعاون مع بلدان المقصد (منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة 2019).

بالإضافة إلى تنسيق السياسات، فإن الاتفاقيات الثنائية المنُظمة لهجرة العمالة تُعتبر أدوات تستخدمها بلدان المنشأ والمقصد لتقاسم الفائض الاقتصادي الناتج عن الهجرة بشكل منصف. وفي حين تفيد الهجرة كلاً من المهاجرين والمجتمعات المضيفة ومجتمعات المنشأ على حد سواء، فإنها تشتمل أيضاً على تكاليف. وتضع الاتفاقيات الثنائية إطاراً لكل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد للاتفاق على ترتيبات تقاسم المنافع والتكاليف، مما يضمن بقاء الهجرة ذات منفعة متبادلة مع تخفيف ما يرتبط بها من تكاليف وآثار سلبية. وهناك بعض القضايا المطروحة والمثيرة للشواغل مثل تحسين الأجور وظروف العمل للعمال المهاجرين؛ والتمويل المشترك للتدريب والتعليم في القطاعات ذات الصلة، من خلال مبادرات مثل شراكات المهارات العالمية؛ والمشاركة الأوسع لبلدان المقصد في تحقيق الأهداف الإنمائية لبلدان المنشأ من خلال التحويلات المالية وبناء القدرات والمساعدات الفنية (يناقش الإطار 3-1 في الفصل 3 من هذا التقرير هجرةَ العاملين في مجال الرعاية الصحية).

وبإمكان البلدان الأفريقية تأمين موقف تفاوضي أقوى عن طريق التفاوض على اتفاقيات العمل ككتلة موحدة بدلاً من تفاوض كل بلد على حدة. ومن شأن الآليات التي تعمل على تعزيز التنسيق بشأن المنافسة بين البلدان الأفريقية أن تؤدي بشكل جماعي إلى تحسين قدرتها التفاوضية. ففي أعقاب المؤتمر الأول لهجرة اليد العاملة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، الذي عقد في أبيدجان بكوت ديفوار، اعتمد الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية و15 دولة منشأ أفريقية بياناً يؤكد على الحاجة إلى العمل الجماعي "لقيادة الوصول لمواقف مشتركة وحداً أدنى من معايير محتوى الاتفاقيات الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة وتجنب "السباق نحو القاع". وكحد أدنى، يمكن للعمل الجماعي أن يضمن التزام الاتفاقيات الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة بالمعاهدات التي تضمن المساواة في المعاملة للعمال المهاجرين والمواطنين من حيث الأجور والسلامة وظروف العمل الأخرى (للمزيد من المناقشة، راجع لايتون [2024]). وفي نهاية المطاف، ستمكن هذه الترتيبات بلدان المنشأ من الحصول على نسبة أكبر من إجمالي الفائض الاقتصادي الناتج عن الهجرة، والذي يقدر بنحو 1.7 تريليون دولار سنوياً لبلدان الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 بلداً (دو وآخرون 2024).

وقد اعتمدت أفريقيا آليات تنسيق من هذا القبيل في مجال الصحة العامة مع المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وللتجارة مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.[2] وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة، بدأت أيضاً عمليات تشاور إقليمية حول هجرة اليد العاملة في الظهور ويمكن البناء عليها، مثل المنتدى الوزاري الإقليمي المعني بالهجرة لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي، الذي يغطي بلدان جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.[3] ومع ذلك، فإن صعوبة معالجة مشاكل العمل الجماعي تستدعي قيام البلدان باعتماد آليات تنسيق ملزمة يمكن أن يكون لها تركيز إقليمي أو قطاعي. وقد يأتي التفاوض ككتلة واحدة على حساب انخفاض الطلب على العمالة المهاجرة من بلدان المقصد. وبالتالي فإن فرادى البلدان لديها حافز للمراجحة في مثل هذا العجز في الطلب والموافقة على المفاوضات الثنائية بدلاً من ذلك، وبالتالي تقويض الغرض من التفاوض الجماعي. لذلك من الأسهل تحقيق التعاون بين بلدان المنشأ في القطاعات التي تتسم، مع تساوي العوامل الأخرى، بطلب غير مرن على العمالة المهاجرة أو معرضة لنقص المعروض العالمي، مثل الرعاية الصحية. وقد يكون من الضروري وضع آليات تنسيق ملزمة تحدد وتمنع الانحرافات عن العمل الجماعي. ففي مجال المساعدات الإنمائية، على سبيل المثال، يمكن النظر إلى بنوك التنمية متعددة الأطراف على أنها آليات تقوم البلدان بموجبها بتفويض بعض جوانب سياساتها المتعلقة بالمعونة إلى منظمة إقليمية أو دولية لمعالجة مشكلة العمل الجماعي (سفنسون 2000).

بناء أنظمة الهجرة وتعزيزها

قبل دخول الحكومات في ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف، يجب أن تقوم بتطوير القدرة على تحديد نطاق سياستها المتعلقة بالهجرة. وتتطلب الإدارة الفعالة للهجرة بناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية للهيئات والوكالات ذات الصلة لضمان حصولها على الأدوات الإحصائية الملائمة والموارد البشرية والمالية والسلطة الإدارية. وفي حين أن هناك بلداناً مثل غانا وكينيا ونيجيريا وأوغندا لديها سياسات وطنية تحكم هجرة اليد العاملة، وإن كانت متقادمة أو غير مكتملة في بعض الأحيان، فإن مثل هذه السياسات ليست عامة في جميع بلدان أفريقيا. ومع تزايد أهمية تنظيم تدفقات الهجرة، لا بد من تكثيف جهود بناء القدرات والمساعدة الفنية وفقاً لذلك. وتهدف بعض المشروعات مثل مشروع "إدارة الهجرة في الجنوب الأفريقي" الممول من الاتحاد الأوروبي وبرنامج "نحو نهج شامل لحوكمة هجرة اليد العاملة وانتقال العمالة في شمال أفريقيا" إلى تعزيز أنظمة الهجرة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبلدان شمال أفريقيا.[4] بالإضافة إلى ذلك، تهدف المبادرات الإحصائية

الإقليمية، مثل مشروع مواءمة وتحسين الإحصاءات في غرب ووسط أفريقيا ومشروع الإحصاءات الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى الارتقاء بمستوى جودة البيانات وتسهيل التنسيق الإقليمي والتعلم من الأقران وتبادل المعارف (البنك الدولي 2023أ، و2023 ب).

تحتاج بلدان أفريقيا إلى تطوير وتعزيز أنظمة إدارة الهجرة لتنفيذ الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف تنفيذاً فعالاً وفقاً للسياسات الوطنية والدولية. وتقوم هذه الأنظمة بدعم المهاجرين في جميع مراحل الهجرة - قبل اتخاذ القرار، وقبل المغادرة، وفي أثناء وجودهم في الخارج، والعودة - مما يضمن الوصول إلى المعلومات والوثائق والتصاريح والحقوق والانتصاف. ولدى العديد من بلدان شرق وجنوب آسيا، مثل بنغلاديش ونيبال وباكستان والفلبين وسري لانكا، هيئات ووكالات مكلفة بحماية العمالة المهاجرة، وتنظيم استقدامها وتشغيلها، فضلاً عن إعداد بيانات مرتفعة القيمة من أجل تطوير سياسات الهجرة.[5] وفي المقابل، فإن أقل من 4 من كل 10 بلدان أفريقية مدرجة في مؤشرات إدارة الهجرة للمنظمة الدولية للهجرة لديها آليات تنسيق من هذا القبيل (المنظمة الدولية للهجرة 2024). فعلى سبيل المثال، ليس لدى نيجيريا، وهي أكبر بلد مرسل للمهاجرين في أفريقيا، هيئة أو وكالة مختصة بإدارة قواها العاملة المهاجرة. وبإمكان بلدان أفريقيا الاستفادة من تبادل الخبرات والمعارف مع بلدان شرق وجنوب آسيا من أجل تعزيز أنظمة إدارة الهجرة لديها.

في بلدان المنشأ: تعظيم المنافع من مرحلة ما قبل المغادرة إلى ما بعد العودة

الاستثمار في المهارات المطلوبة في بلدان المقصد وتحسين ممارسات التوظيف

وفقاً للرؤية المستمدة من إطار مصفوفة التوافق والدوافع، تعمل بلدان المنشأ على تعظيم عوائد الهجرة عندما يكون لدى المهاجرين مهارات تتناسب مع الطلب في بلدان المقصد. ويُعد رفع مستوى التعليم العام للسكان هدفاً إنمائياً من الدرجة الأولى لبلدان أفريقيا، في حد ذاته، فضلاً عن أثره في تحسين آفاق قواها العاملة في الخارج. واستكمالاً لرفع مستوى مهارات السكان بشكل عام، يمكن لبلدان أفريقيا أن تقوم باستثمارات في قطاعات محددة في المهارات المطلوبة عالمياً، من جانب واحد أو بالشراكة مع بلدان المقصد.

على سبيل المثال، قامت وزارتا الداخلية والعمل في فرنسا، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، بوضع قوائم خاصة بكل منطقة على حدة للمهن التي تواجه نقصاً في العمالة، والتي تخضع بالتالي لمسار هجرة قانوني للعمال المؤهلين. وتشمل هذه مهناً محددة مثل مهندسي البناء والممرضات ومهندسي المساحة، وأيضاً عمال بناء الأسقف وسائقي الشاحنات والبنائين والجزارين.[6] وبالمثل، يصدر مكتب إحصاءات العمل بالولايات المتحدة بانتظام توقعاته لمدة 10 سنوات للمهن التي تشهد أكبر نمو متوقع في التوظيف في الولايات المتحدة (من أكبرها مساعدو الصحة المنزلية والرعاية الشخصية والمبرمجون) (مكتب إحصاءات العمل بالولايات المتحدة 2024). ووجد مسح استقصائي أجري حديثاً لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي أن الفنيين وخبراء خدمة العملاء هم الأكثر طلباً (الاتحاد الأوروبي 2023). ويمكن للبلدان الأفريقية القيام باستثمارات خاصة في المهارات لتوسيع قدرات قواها العاملة في تلك القطاعات وأن تكون هذه الاستثمارات إستراتيجية ومن جانب واحد. ويمكنها أيضاً المبادرة بالدخول في شراكات المواهب مع بلدان المقصد بشأن توفير القوى العاملة المزودة بالمهارات الحديثة وتمويلها وتنسيبها.

توفر الفرص المتزايدة في قطاعات الرعاية والخدمات المرتبطة بها في الخارج سبلاً للعمل أمام المهاجرين من أفريقيا. فعلى الصعيد العالمي، كانت هذه القطاعات أساسية في توظيف النساء. وعلى سبيل المثال، في عام 2021، كان 79% من العاملين في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من النساء (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2023). إن الطلب المرتفع والمتزايد على العمال في هذه القطاعات، وخاصة في بلدان المقصد ذات الدخل المرتفع، يفتح الباب لتوفير فرص عمل منتجة ومجزية للقوى العاملة التي تعاني من البطالة الجزئية في أفريقيا، لا سيما النساء. ويمكن أن يؤدي هذا أيضاً إلى تمكين المزيد من النساء الأفريقيات من البحث عن فرصٍ تختلف عن العمل غير مدفوع الأجر، سواء في الخارج أو في الداخل.[7] ومن أجل تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الفرص، يجب توسيع نطاق اكتساب المهارات ليضم اللغة والاتصالات والتركيز على الخدمات والإدراك الاجتماعي والتفكير النقدي والاعتمادية وغيرها من مهارات التواصل مع الآخرين والتعامل معهم.[8]

ويمكن توجيه إمكانية الحصول على فرص الهجرة والإجراءات التدخلية الخاصة بتنمية المهارات بصورة أكبر نحو المناطق والمجتمعات المحلية التي من المتوقع أن ينتج عنها آثار كبيرة. ومن الناحية الجغرافية، يمكن أن تكون هذه المناطق هي تلك التي تشهد تدفقات للمهاجرين إلى الخارج، مثل منطقة برونغ-أهافو، موطن غالبية المهاجرين من غانا، للاستفادة من شبكات المهاجرين وتقليل تكاليف الهجرة (المنظمة الدولية للهجرة 2016، و2019). ويمكن أن تكون هذه المناطق أيضاً تلك التي يمكن فيها الاستثمار في المهارات المكملة للمهارات المتوفرة حالياً، للاستفادة من الميزة النسبية، فضلاً عن المناطق التي تشهد ارتفاعاً في معدلات البطالة أو في معدلات الفقر. وإلى جانب المبادرات الإضافية لخفض تكاليف الهجرة، يمكن أيضاً توجيه هذه الفرص نحو الفئات المحرومة التي من المرجح أن تكون آثار الهجرة وفرص تنمية المهارات أكبر بالنسبة لها. ويعد مشروع تعزيز انتقال العمالة من بابوا غينيا الجديدة مثالاً على المشروعات التي تستهدف توفير فرص الهجرة وتنمية المهارات ذات الصلة في المناطق ذات الفرص الاقتصادية المحدودة وبين الفئات المحرومة (البنك الدولي 2022ب).

وتؤدي وكالات الاستقدام دوراً حيوياً عن طريق ربط أصحاب العمل بالعمال عبر القارات، والتغلب على المعوقات المادية واللغوية والثقافية. غير أن الممارسات الخاطئة في استقدام العمالة ونشر معلومات غير دقيقة أو مضللة عن طبيعة العمل والأجور وظروف العمل منتشرة على نطاق واسع (فابري وآخرون 2023؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2015). ورغم صعوبة حل هذه المشكلة، فإن العديد من الإجراءات التدخلية الخاصة بالسياسات تبدو واعدة. فعلى سبيل المثال، أدت عمليات التدقيق الحكومية وتصنيفات مكاتب الاستقدام في سري لانكا إلى تعيين المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي لدى أرباب عمل بأجور أعلى وإساءات أقل (فرناندو وسينغ، يصدر قريباً). كما أدى توفير المعلومات للمهاجرين المحتملين حول نوعية الوسطاء في إندونيسيا إلى تحسين نواتج ما قبل المغادرة وتجارب المهاجرين (باتزي وآخرون 2021). وبالمثل، فإن توفير المعلومات للمهاجرين المحتملين حول الأجور الفعلية ومخاطر الوفاة في الخارج قد يكون سبباً في تغيير قراراتهم بشأن الهجرة (شريسيثا 2020). وبدلاً من ذلك، شاركت الحكومات في الوساطة في سوق العمل وبما يتجاوز وظيفتها التنظيمية. ففي البرنامج المشترك بين حكومتي بنغلاديش وماليزيا الذي تم تجريبه في الفترة 2013-2014، أدت المشاركة الحكومية في الوساطة إلى خفض تكاليف الهجرة إلى سدس تكاليف الوساطة الخاصة، وخفض المديونية، وتحسين صافي العوائد من الهجرة، وتحسين نواتج ما قبل المغادرة بين المهاجرين (مبارك وشريف وشريسيثا 2023).

تعبئة الموارد المالية للمغتربين

تتراكم المنافع المترتبة على الهجرة بصورة أكبر في بلدان المنشأ التي تنخفض فيها تكاليف التحويلات. وتعاني بلدان أفريقيا من ارتفاع تكاليف إرسال التحويلات المالية. وتوفر شركات تشغيل الهواتف المحمولة بديلاً أرخص للقنوات غير الرسمية أو التحويلات المصرفية (البنك الدولي 2023ج، الفصل 5). ويدرج مجلس الاستقرار المالي، في خارطة طريق مجموعة العشرين لتعزيز المدفوعات عبر الحدود، الموضوعات ذات الأولوية التي تيسر الوصول إلى هدف مجموعة العشرين المتمثل في خفض تكاليف التحويلات إلى أقل من 5% لجميع الممرات (مجلس الاستقرار المالي 2023). وتُعد زيادة تكامل أنظمة الدفع من خلال زيادة قابلية التشغيل البيني ومواءمة رسائل التحويلات العابرة للحدود من بين هذه الأولويات الرئيسية. وهناك مجال آخر ذو أولوية يتمثل في تكافؤ الفرص بين وكالات تحويل الأموال المصرفية وغير المصرفية، مع الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن شأن هذه التدابير أن تعزز المنافسة بين المشغلين، مما يعود بالنفع على المستهلكين في نهاية المطاف من خلال انخفاض الأسعار، وتحسين فرص الحصول على الخدمات وجودتها، وزيادة مستوى الشفافية.

وتوفر الخيارات البديلة للتحويلات المالية، مثل سندات المغتربين، سبلاً للاستثمار والادخار التي تستهدف مجتمعات المغتربين. على سبيل المثال، في عام 2017، نجحت نيجيريا في جمع 300 مليون دولار عن طريق إصدار سندات المغتربين، والتي تجاوز الاكتتاب فيها نسبة 130% (راثا وآخرون 2023).[9] غير أن نجاح هذه البرامج يعتمد على الثقة بين المغتربين والجهة المسؤولة عن إدارتها.[10] وتشمل المتغيرات منحاً مناظرة، مثل أحد البرامج بدولة البوسنة والهرسك والذي تسانده الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمنحة قدرها مليونا دولار، واجتذب 22 مليون دولار من رأسمال المغتربين (البنك الدولي 2024). ويمكن أن يؤدي إشراك الهيئات ووكالات التنمية إلى تعزيز الثقة والمشاركة. ويمكن للمجتمعات المحلية أيضاً استكشاف الروابط المجتمعية للمغتربين أو المشاركة في رأسمال المشروعات، مما يعود بالنفع

المباشر على أسر المهاجرين ومجتمعاتهم المحلية. فعلى سبيل المثال، قام أكثر من 10 آلاف هندي يقيمون في 30 بلداً في الخارج بالاستثمار في إنشاء أول مطار دولي في الهند يتم بناؤه من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.[11] وقد تحتاج بعض البلدان إلى مساعدة فنية لتعزيز استثمار المغتربين. فعلى سبيل المثال، يقدم البنك الأفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة تمويلاً في شكل منح لمساعدة ثمانية بلدان على تحديد أفضل السبل لتعبئة رأس المال البشري والمالي للمغتربين بشكل فعال للمساعدة في التعافي من الأزمات السياسية أو الإنسانية وخلق القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.[12]

تيسير عودة المهاجرين

تؤدي تهيئة الظروف للعودة الناجحة للمهاجرين إلى بلدان المنشأ إلى استدامة مكاسب الهجرة وزيادة حوافز العودة. ويتمثل أحد الإصلاحات الرئيسية على مستوى السياسات في توسيع نطاق إمكانية نقل الضمان الاجتماعي، مما يسمح للعمال المهاجرين بتحويل الاشتراكات التي سددوها في بلدان المقصد إلى أوطانهم. ويؤدي هذا إلى توفير موارد مالية للعائدين للاقتراض والاستثمار والإنفاق، مما يشجع أيضاً على عودة المهاجرين. وتوجد مثل هذه الترتيبات، التي عادة ما تكون في شكل اتفاقية ثنائية للضمان الاجتماعي، بين بعض البلدان مثل بلجيكا والمغرب، حيث تتيح للعمال المغاربة في بلجيكا الحصول على المزايا عند العودة (هولزمان 2016).[13] ومع ذلك، لا تقوم جميع بلدان الاتحاد الأوروبي بتطبيق شروط نقل الضمان الاجتماعي؛ فعلى سبيل المثال، لا توجد هذه الميزة في الاتفاقية الثنائية للضمان الاجتماعي بين السويد والمغرب (الشبكة الأوروبية المعنية بالهجرة 2014). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتراف بالمهارات والمؤهلات التي اكتسبها المهاجرون في الخارج يساعد العائدين منهم على العثور على عمل مناسب. كما أن البرامج التي تساعد العائدين عن طريق تزويدهم بالمعلومات والدعم الإداري والمساعدة المالية، مثل مشروع التعافي والنهوض بالعمالة في الاقتصاد غير الرسمي في بنغلاديش، تعزز أيضاً إعادة اندماجهم في مجتمعاتهم الأصلية.[14] وفي حين أن الهدف الأساسي من هذه التدابير هو تعزيز (إعادة) إدماج العائدين - كما كان الحال بالنسبة لبنغلاديش عندما طبقت بلدان مجلس التعاون حالات الإغلاق إبَّان تفشي جائحة كورونا- فإنها تحفز أيضاً عودة المهاجرين.

في بلدان المقصد: تشجيع اندماج المهاجرين

يكتسب التكامل الإقليمي في أفريقيا زخماً، حيث يبحث المزيد من الأفارقة عن فرص أفضل خارج الحدود الوطنية لبلادهم. ومن أجل تعزيز الهجرة الأفضل ، يجب على بلدان المقصد تيسير إلحاق المهاجرين بأسواق العمل وتشجيعهم على الاندماج الاجتماعي من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الإمكانات الاقتصادية للمهاجرين (البنك الدولي 2023ج، الفصل 6). وتلتزم الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني في أفريقيا بشكل رئيسي بتعزيز الهجرة داخل بلدان المنطقة، حيث يوجد في معظمها بروتوكولات خاصة بحرية انتقال المواطنين. وتم اعتماد بروتوكول الاتحاد الأفريقي الخاص بشأن حرية انتقال الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار في عام 2018، ولكن تم التصديق عليه من قبل عدد محدود من الدول الأعضاء حتى الآن.[15] وينبغي أن يكون التصديق على هذا البروتوكول من الأولويات، نظراً لأن حرية الانتقال تمثل أحد المبادئ الرئيسية لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ونظراً لأن المزيد من بلدان أفريقيا أصبحت وجهاتٍ مهمة للمهاجرين، فيمكنها التعلم من البلدان صاحبة الخبرات الواسعة في استضافة الأعداد الكبيرة منهم، مثل كولومبيا ومصر وبلدان مجلس التعاون وبلدان الاتحاد الأوروبي. ويُعد إصدار كولومبيا وضعية الحماية المؤقتة للفنزويليين الفارين من الأزمة الاقتصادية في بلادهم مثالاً بارزاً على السياسات الداعمة لإدماج المهاجرين. ويمنحهم هذا الوضع الحق في الإقامة والعمل بشكل قانوني في كولومبيا لمدة تصل إلى 10 سنوات، كما يوفر لهم إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى (روسيازكو ودي نارفايز 2023؛ والبنك الدولي 2018ج). وتتيح مصر إمكانية الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية للمهاجرين واللاجئين من معظم الجنسيات على قدم المساواة مع مواطنيها (الأمم المتحدة 2022).[16] وتُعد الجزائر من البلدان القليلة التي يحصل فيها المهاجرون واللاجئون على خدمات الرعاية الصحية العامة والتعليم الأساسي مجاناً، رغم أنهم لا يحصلون على

تصاريح الإقامة أو العمل.[17] وعلى مدى عقود، استضافت بلدان مجلس التعاون الخليجي أعداداً كبيرة من المهاجرين لأسباب اقتصادية، تتجاوز بكثير عدد سكانها الوطنيين (الإطار 3-2، في الفصل 3 من هذا التقرير، يناقش هذا الأمر). وتغطي مبادرات مكتب المفوض السامي لشؤون الهجرة في البرتغال برامج لغوية مجانية ومعتمدة للوافدين الجدد ومكاتب شاملة لخدمات المهاجرين، مما يسهل التعاون بين الهيئات والوكالات الحكومية ويعزز اتساق السياسات، مع المزيد من السهولة المتمثلة في توفير إمكانية حصول المهاجرين على خدمات متعددة في مكان واحد.[18]

وبهدف تعزيز اندماج المهاجرين، قامت مجموعة من البلدان بدراسة سياسات توزيعهم وتنفيذها، الأمر الذي يبرز المفاضلة بين الآثار السلبية غير المباشرة للتركيز والفصل العرقي والآثار الإيجابية للشبكات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، قامت ألمانيا والسويد بتنفيذ سياسات (عشوائية) لتوزيع اللاجئين بهدف منع تركزهم في جيوب عرقية. غير أن هذه السياسات غالباً ما أغفلت الإمكانات الاقتصادية للأفراد والآثار غير المباشرة الإيجابية لقوة الشبكات العرقية، مما أدى إلى نواتج اقتصادية مخيبة للآمال (راجع المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين [2022] فيما يتعلق بألمانيا، وأندرسون [2020] فيما يتعلق بالسويد). ويمكن تحقيق التحسينات من خلال اتباع نهج توزيع اللاجئين الذي يعمل على مواءمة مهاراتهم بشكل أفضل مع متطلبات سوق العمل المحلية (بانزاك وآخرون 2018). وعلى الرغم من أن هذه السياسات صممت في البداية للاستجابة لحالات الوصول المفاجئة والمكثفة للاجئين، فإنه يمكن إدارة مفاضلات مماثلة فيما يخص هؤلاء المهاجرين عن طريق التنوع في مدى عمق السياسات الاجتماعية بطريقة تدعم أيضاً التنمية والتخطيط على المستوى المحلي لبلدان المقصد.

وكبديل لذلك، ومواكبة للزيادة في عدد تصاريح الطلاب الدوليين الجديدة الصادرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من 1.2 مليون تصريح في عام 2012 إلى 1.9 مليون في عام 2022، يمكن لبلدان المقصد معالجة النقص في سوق العمل في المستقبل وإدارة العديد من جوانب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين. ويؤدي تلقي التدريب والتعليم في بلدان المقصد إلى حل المشكلات المتعلقة بالاعتراف بالمهارات والشهادات في سوق العمل. كما أن الاعتراف المتبادل بالمؤهلات من شأنه أن يسهل العودة المنتجة للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، مع الأخذ في الاعتبار أن اثنين من كل ثلاثة طلاب دوليين يغادرون بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعد انتهاء صلاحية تصاريحهم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2022). فعلى سبيل المثال، قامت إيطاليا بفتح مسار قانوني جديد للهجرة عن طريق الدورات التدريبية المهنية والمدنية اللغوية لسد نقص العمالة في القطاعات الرئيسية، وأتاحت هذا المسار لمواطني البلدان الثالثة وكذلك اللاجئين الموجودين في بلدان اللجوء الأول أو في بلدان العبور (حكومة إيطاليا، وزارة العمل والسياسات الاجتماعية 2023). ويمكن لبلدان المقصد بعد ذلك أن توفر مسارات للخريجين الجدد للحصول على إقامة طويلة الأجل. على سبيل المثال، توفر الولايات المتحدة بنداً يتعلق بالتدريب العملي على أساسٍ اختياري، مما يتيح الحصول على سنة واحدة من الخبرة العملية لطلاب التعليم العالي الذين تخرجوا في الجامعات الأمريكية. وبعد قضاء هذه الفترة، يجب على الطلاب تغيير وضعهم إما بالحصول على تأشيرة عمل أو العودة إلى بلدانهم الأصلية. وبالرغم من أن منح تصاريح للطلاب الدوليين يُعد بديلاً واعداً لهجرة اليد العاملة، فقد ظهر بلدان أفريقيان فقط (المغرب ونيجيريا) في قائمة تضم أفضل 20 دولة منشأ تم إصدار هذه التصاريح لها في عام 2022 (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2022).

وتستضيف مصر والمغرب، باعتبارهما من بلدان المقصد للمهاجرين، أعداداً كبيرة من الطلاب الدوليين، حيث بلغ عدد الطلاب الأجانب المسجلين 69,800 في مصر و23,600 في المغرب في عام 2022.[19] وفي غرب أفريقيا، تم تدشين مراكز التميز للتعليم العالي في أفريقيا من أجل تحقيق الأثر الإنمائي في عام 2014، والتي تضم 22 مركزاً موزعة في 11 بلداً. وتعزز هذه المبادرة التخصص الإقليمي بين الجامعات المشاركة، كما تسهم في التصدي للتحديات الإنمائية الإقليمية المشتركة والمحددة.[20] كما تستهدف تعزيز قدرة هذه الجامعات على تقديم تدريب وأبحاث عالية الجودة، وتلبية الطلب على المهارات، وجذب المواهب من جميع أنحاء القارة. وبدأت المرحلة الثانية في منطقتي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، حيث تم إنشاء 24 مركزاً إضافياً في ثمانية بلدان وهي: إثيوبيا وكينيا وملاوي وموزامبيق ورواندا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا. وأخيراً، تجتذب المدارس الإحصائية في غرب أفريقيا (الكاميرون وكوت ديفوار والسنغال) الطلاب من جميع أنحاء المنطقة، وذلك بفضل الجودة العالية للتدريس الذي تقدمه. ومع ذلك، لا تزال معدلات تسجيل الطلاب الدوليين منخفضة مقارنة بالمتوسطات العالمية.[21]

حفظ كرامة الجميع في كل مكان

يجب أن تسترشد القرارات على صعيد السياسات بكل ما يحفظ كرامة المهاجرين واللاجئين، بغض النظر عن مدى توافقهم مع المجتمعات المضيفة أو ماهية الأسباب التي دفعتهم للهجرة. وهناك فرصة سانحة أمام بلدان المقصد لتنفيذ السياسات وتشجيع الخطاب السياسي الذي يحمي المهاجرين واللاجئين من العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز في مكان العمل والمجتمعات المضيفة والإسكان والخدمات الاجتماعية (البنك الدولي 2023ج، تحت الضوء 6). وتتأثر التصورات والمواقف العامة تجاه المهاجرين واللاجئين بالخطاب العام وإذا كان يبرز أوجه التشابه أو يؤكد على أوجه الاختلاف بين المجموعات (بلومراد 2023). بالإضافة إلى ذلك، يُعد حق طالبي اللجوء في الإجراءات القانونية الواجبة بمثابة حجر الزاوية في نظام الحماية القانونية الدولية، كما أن إنفاذ التزامات اللجوء خارج بلدان المقصد بالتعاون مع غيرها من البلدان، على النحو الوارد في شراكة اللجوء بين المملكة المتحدة ورواندا، "يشكل مخاطر جسيمة على سلامة اللاجئين" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2024).

وفيما يتعلق بالهجرة بسبب البؤس والعوز، فإن مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم لعام 2023 تقترح حزمة من السياسات التي تسهم في القضاء على الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك إتاحة المزيد من المسارات القانونية (البنك الدولي 2023ج). ومن شأن الخيارات القانونية الجديدة التي "تنافس" شبكات تهريب المهاجرين أن تقلل من جاذبية الطرق غير المشروعة. وتشمل هذه المسارات الجديدة تعزيزَ التعليم والتدريب المهني، الذي يستهدف المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة. وتشير المسوحات الاستقصائية التي أجريت في اليونان وإيطاليا خلال ذروة موجة الهجرة في 2015-2016 إلى أن طالبي اللجوء في مراكز الاستقبال لديهم مؤهلات ذات مستويات مماثلة لتلك الخاصة بالموجات السابقة من المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي (البنك الدولي 2018أ). ويمكن أن تكون المساراتُ الإنسانية انعكاساً للإجراءاتِ التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بعد انتهاء سريان المادة 42 المؤقتة.[22] وتتمثل هذه الإجراءات في زيادة عدد اللاجئين أو الأفراد المؤهلين للحصول على أشكال تكميلية من الحماية الدولية، وتبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية لطلب اللجوء من بلد المنشأ، وفرض عقوبات أشد على العبور غير القانوني للحدود، مثل الحظر المؤقت أو الدائم على طلبات التأشيرات في المستقبل.[23]

وإلى جانب الحفاظ على حقوق المهاجرين وكرامتهم، فإن الحد من دوافع الهجرة بسبب البؤس والعوز يستلزم تحسين النواتج الاجتماعية والاقتصادية والقدرة على الصمود في بلدان المنشأ، لا سيما في بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا. ومع استمرار أفريقيا في التوسع الحضري، ستؤدي المدن دوراً محورياً في استضافة المهاجرين داخل بلدانهم الذين ينتقلون كوسيلة للتكيف مع الضغوط والصدمات الاقتصادية أو المناخية. لذلك، فإن من شأن تخطيط التنمية الحضرية الذي يدمج الإسكان المقاوم للمناخ واستثمارات البنية التحتية وشبكات الاتصال في المدن أن يكون قادراً على تقديم بدائل محلية للهجرة الدولية بسبب البؤس والعوز (كليمنت وآخرون 2021). فجيبوتي، على سبيل المثال، تستقبل اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين العابرين والمهاجرين لأسباب اقتصادية على المدى الطويل. وتؤثر الصدمات المناخية على تدفق المهاجرين واللاجئين (المركز الدولي التابع للجنة الصليب الأحمر والهلال الأحمر المعني بتغير المناخ 2023) وقدرة البلاد على دمجهم حيث تعاني مدينة جيبوتي من نقص المياه والارتفاع الشديد في درجات الحرارة والفيضانات والأعاصير والعواصف (اللجنة العالمية المعنية بالتكيف مع تغير المناخ 2024).

على الرغم من أن التنمية الاقتصادية العامة والتخطيط الحضري وتدابير التكيف مع المناخ ستؤثر في نهاية المطاف على دوافع الهجرة وتغيير أنماطها، فإن آثارها قصيرة الأجل قد تكون محدودة ما لم تستهدف على وجه التحديد المجموعاتِ السكانية والمجتمعات المحلية التي ترتفع فيها معدلات البطالة ومستويات الفقر وتدفقات الهجرة إلى الخارج (البنك الدولي 2023ج، تحت الضوء 8). على سبيل المثال، وجد مسح استقصائي أجري عام 2016 لطالبي اللجوء في مراكز الاستقبال الإيطالية أن 84% من النيجيريين الذين تمت مقابلتهم كانوا من بلدان الجنوب في نيجيريا (البنك الدولي 2018أ). وبالتالي، فإن تركيز المشروعات الإنمائية على الزراعة أو أسواق العمل الحضرية في مناطق مثل مدينة بنن يمكن أن يكون له أثر أكبر على حركة الهجرة من تلك المنطقة. وعوضاً عن ذلك، يمكن الاستفادة من الأحكام الخاصة بالانتقال داخل بلدان الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ووجدت تجربة أجريت على 3,641 شاباً في غامبيا أن نوايا الهجرة بشكل غير شرعي إلى أوروبا انخفضت بين أولئك الذين تلقوا المعلومات والمساعدة للهجرة إلى داكار بالسنغال، بدلاً من ذلك (باه وآخرون 2023).

بالنسبة للمهاجرين بسبب البؤس والعوز الموجودين بالفعل في بلد العبور أو المقصد، فإن اختيار السلطات يتمثل في إعادة هؤلاء المهاجرين بطريقة إنسانية أو دمجهم في المجتمع المضيف. ففي عامي 2014 و2017، قام المغرب بتنظيم حملتين كبيرتين لتسوية أوضاع نحو 51 ألف مهاجر غير شرعي، 80% منهم من بلدان القلب الجغرافي لأفريقيا، مما أتاح لهم الحصول على فرص عمل في القطاع الرسمي للاقتصاد. وبالمثل، أدى مشروع إعفاء اللاجئين الزيمبابويين في جنوب أفريقيا لعام 2010 إلى تسوية أوضاع 242 ألف مهاجر من زمبابوي، الأمر الذي أثر بشكلٍ إيجابيٍ على سوق العمل لصالح المهاجرين والسكان الأصليين (تشانغوم 2024). وفي غياب حملات التسوية الجماعية لأوضاع اللاجئين، توفر بعض البلدان التي تعاني من نقص في العمالة مسارات إضفاء الشرعية على المهاجرين غير الشرعيين الذين حصلوا على عمل. وحتى وقتٍ قريب، سمحت البرتغال للمهاجرين الذين يشغلون وظيفة لأكثر من عام ويساهمون في اشتراكات الضمان الاجتماعي بالحصول على وضعٍ قانوني.[24] وفي ألمانيا، يُلزَم طالبو اللجوء المحرومون من الحماية الدولية بمغادرة البلاد، وقد يتم منحهم تصريح الإقامة المتسامحة (Duldung) إذا استوفوا شروطاً معينة، منها الالتحاق بمسارات التدريب المهني أو الحصول على وظيفة، ويفتح هذا الأخير مساراً للحصول على تصريح إقامة.[25]

وعلى العكس من ذلك، فقد أفادت التقارير أن منطقة المغرب العربي شهدت ترحيل آلاف المهاجرين غير الشرعيين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء ونقلهم إلى مناطق صحراوية قاحلة، أو أنهم تعرضوا لظروف احتجاز غير إنسانية، منها العنف الجسدي والجنسي والابتزاز والتعذيب. وأدت هذه الممارسات إلى مزيد من الأزمات الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للحقوق (سوتو-ماير 2024؛ والأمم المتحدة 2021؛ وسفارة الولايات المتحدة في الجزائر 2023؛ وصحيفة واشنطن بوست 2024).

تعزيز استدامة الأنظمة التي تكفل الحماية القانونية للاجئين والنازحين داخلياً

يسلط انخفاض المخصصات المالية للمساعدات الإنسانية الضوءَ على أهمية الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للاجئين والنازحين داخلياً لضمان استدامة أنظمة الحماية القانونية. وتهدف بعض المبادرات مثل ميثاق الوظائف في إثيوبيا إلى خلق فرص العمل، كما تستند إلى الالتزامات المتعلقة بالسياسات والتي تدعم الاستجابة المستدامة لأزمات اللاجئين. وتشمل هذه الالتزامات منح حرية الانتقال، وتوفير تصاريح العمل للاجئين، وحجز نسبة محددة من فرص العمل لصالحهم، أو على نحو مماثل، دعم أصحاب العمل الذين سيقومون بتوظيفهم (البنك الدولي 2018ب). وعلى الرغم من أن الميثاق لم يحقق أهدافه الإنمائية بعد، فقد أدخل تغييرات تشريعية مهمة للغاية تُعد بمثابة متطلبات أساسية لاندماج اللاجئين والاعتماد على أنفسهم. علاوة على ذلك، تسهم الدروس المستفادة في إبراز الدور المحوري للقطاع الخاص في استخدام رأس المال البشري للاجئين والنازحين داخلياً بشكل منتج. وتم تصميم مبادرات مثل "صندوق كاكوما كالوبيي لمواجهة التحديات" لجذب الشركات الخاصة والمؤسسات الاجتماعية إلى المناطق المضيفة للاجئين. وعن طريق دعم نمو الأعمال، تساعد هذه المبادرات على خلق بيئة أعمال مواتية، وبالتالي المساهمة في الاندماج الاقتصادي للاجئين والنازحين داخلياً وتمكينهم (مؤسسة التمويل الدولية 2024).

ويؤدي اتساق توسيع نطاق خيارات الانتقال، سواء داخل الحدود الوطنية للبلدان أو خارجها، مع المخاوف الأمنية، إلى تمكين اللاجئين والنازحين داخلياً من الانتقال إلى مناطق توفر لهم فرص عمل أفضل، فضلاً عن تحقيق الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لهؤلاء الأشخاص. كما يؤدي نموذج استضافة اللاجئين في أوغندا، الذي يتيح للاجئين حرية العمل والانتقال والحصول على الأراضي، إلى زيادة مستويات الدخل وخفض تكلفة المساعدات المطلوبة والتي كانت ستبلغ نحو 225 مليون دولار سنوياً (أتمانوف وهوغيفين وريس 2024؛ وبيتس وآخرون 2019).[26] ويساعد التوزيع الجغرافي للاجئين في حصولهم على فرص العمل، ويخفف من نزوح العمالة الوطنية، وينشر الطلب على السكن والبنية التحتية والخدمات في المناطق التي لا تحصل على قدر كافٍ منها (راجع كليمنس وهوانغ وغراهام [2018] والمناقشات التي أوردها سارزين ونسابابيرا [2024]). وفي الدانمرك، تم توزيع اللاجئين في البلديات بما يتناسب مع السكان المحليين لضمان المشاركة في جهود اندماجهم. وزاد احتمال عثور اللاجئين الذين تم توزيعهم في المدن الكبرى على فرص العمل وتحقيق زيادة أسرع في الأجور من غيرهم (إيكيرت وهيجيلسن وولش 2022). وفي الحالات التي لا يزال يحدث فيها النزوح من سوق العمل، فإن برامج التدريب الوظيفي وشبكة الأمان، مثل التحويلات النقدية جنباً إلى جنبٍ مع المساعدة في البحث عن عمل، توفر فرصةً للعمالة الوطنية الذين يواجهون منافسة متزايدة من اللاجئين لترقية مهاراتهم بدلاً من مواجهة البطالة (بيرد وماكينزي وأوزلر 2018؛ وكليمنس وهوانغ وغراهام 2018؛ ومايترا وماني 2017).

ويكمن تفرد أفريقيا في تعدد بروتوكولاتها الإقليمية بشأن حرية الانتقال، والتي توفر فرصة لتعزيز الانتقال الإقليمي للنازحين قسراً، وتقاسم مسؤولية حماية اللاجئين، وتقديم حلول دائمة. ووضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا بروتوكولات بشأن حرية الانتقال لتسهيل حركة البضائع والخدمات والأشخاص بين الدول الأعضاء، وبالتالي تعزيز التكامل الاقتصادي. وتمنح هذه البروتوكولات حقوقاً مثل حرية الدخول والإقامة والبحث عن عمل وتأسيس الشركات، والتي يمكن أيضاً توسيعها لتشمل اللاجئين من البلدان الأعضاء كوسيلة لتسوية أوضاعهم. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تطبيق نيجيريا لبروتوكولات حرية الانتقال التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حيث قامت الحكومة بتجديد إصدار تصاريح الإقامة والعمل للمهاجرين من ليبيريا وسيراليون، وسحبت وضعهم كلاجئين بمجرد الحصول على جوازات سفر من بلدانهم الأصلية (البنك الدولي 2017). ومن شأن مثل هذه المبادرات الإقليمية أن توفر حلولاً دائمة للسكان الذين يعانون حالة انعدام الجنسية طويلة الأمد.[27] ويمكن مواصلة هذه التدابير جنباً إلى جنبٍ مع الجهود التي تبذلها بلدان المنشأ للتصدي لمسببات النزوح وتهيئة الظروف المواتية لعودة النازحين وإعادة اندماجهم في مجتمعاتهم.

يتطلب تخفيض المخصصات المالية للمساعدات الإنسانية التعجيلَ بالتحول من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى العمل الإنمائي متوسط الأجل. ويشتمل هذا التحول على إدماج أطر الحوكمة الخاصة باللاجئين في الهياكل الوطنية ودون الوطنية، وضمان تقديم المساعدات الدولية عن طريق المساندة المالية للموازنات المركزية والمحلية. ويمكن لتمويل أنظمة الحماية بعد ذلك الاعتماد على أدوات مثل "نافذة المجتمعات المضيفة واللاجئين"، والتي تدعم الفرص الإنمائية طويلة الأجل للاجئين والبلدان المضيفة (البنك الدولي 2021ب). على سبيل المثال، في تشاد، تعمل هذه النافذة على رفع مستوى الإنتاجية والأمن الغذائي للاجئين والعائدين من جمهورية أفريقيا الوسطى (البنك الدولي 2022أ). وفي جنوب السودان، استُخدمتْ الأموال التي قدمتها النافذة لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمياه النظيفة والتعليم للاجئين والمجتمعات المضيفة (البنك الدولي 2022أ). وفي كينيا ، كان للنافذة دور رئيسي في إنشاء "خطة شيريكا" الحكومية، والتي تستهدف تحويل مخيمي "داداب" و"كاكوما" للاجئين إلى مستوطنات بشرية متكاملة تعزز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمجتمعات المضيفة (جين وديمبستر 2024).

الحواشي

1. يُستخدم مصطلح الاتفاقية الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة للإشارة إلى أنواع مختلفة من اتفاقيات هجرة اليد العاملة، بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية المُنظمة لهجرة العمالة (الملزمة قانوناً)، أو مذكرات التفاهم (التي قد لا تكون ملزمة قانوناً)، أو أنواع أخرى من الاتفاقيات الإطارية بشأن هجرة اليد العاملة (منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة 2019).
2. https://africacdc.org/ and https://au-afcfta.org/.
3. https://www.iom.int/regional-ministerial-forum-migration-east-and-horn-africa-rmfm.
4. https://www.eeas.europa.eu/delegations/botswana/southern-africa-migration-management-project-samm-%E2%80%93-2021-2024_el; https://trust-fund-for-africa.europa.eu/our-programmes/towards-holistic-approach-labour-migration-governance-and-labour-mobility-north-africa_en.
5. يوجد في بنغلاديش وزارة لرعاية المغتربين والتوظيف في الخارج، وتعد مناظرة لإدارة التوظيف في الخارج في نيبال، أو مكتب الهجرة والتوظيف في الخارج في باكستان، أو إدارة العمال المهاجرين في الفلبين، أو مكتب التوظيف في الخارج في سري لانكا.
6. https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000043317444/2024-06-11/. كانت الإجراءات الإصلاحية فعالة في الحد من نقص العمالة، وزيادة توظيف المهاجرين، مع عدم التأثير على توظيف السكان الأصليين (ساينوريلي 2024).
7. على سبيل المثال، قام دي براو وكرامر وميرفي (2021) بدراسة تأثير هجرة الإناث على العضوات الأخريات في المجتمع المحلي في بنغلاديش، ووجدوا أنه عندما تغادر امرأة واحدة إضافية، من المرجح أن يتم تمكين الإناث المشاركات في الدراسة بواقع 20 نقطة مئوية مقارنة بأقرانهن.

8. على سبيل المثال، للتعرف على مهارات العمال والمعارف والقدرات المطلوبة لمهنة مساعدي الرعاية الشخصية في الولايات المتحدة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: https://www.onetonline.org/link/summary/31-1122.00.
9. في أبريل 2024، أعلنت الحكومة النيجيرية أنها تهدف إلى إصدار صندوق سندات للمغتربين بقيمة 10 مليارات دولار.
10. لم تسفر محاولة إثيوبيا لإصدار سندات للمغتربين في عام 2009 ثم مرة أخرى في عام 2011 لتمويل سد للطاقة الكهرومائية عن الاكتتاب المتوقع، ويمكن القول إنه بسبب المخاطر المتصورة من المشروع واستياء المغتربين من الحكومة. وتعتمد القدرة على الاستفادة من مدخرات المغتربين بنجاح جزئياً على المشاورات المسبقة معهم من أجل فهم أفضل لتوقعاتهم وبناء الثقة، واستخدام الضمانات متعددة الأطراف، وإنشاء كيان خارجي ذي غرض خاص لضمان توجيه الأموال نحو الغرض المقصود (راثا وآخرون 2023؛ والبنك الدولي 2013).
11. يقع مطار كوتشين الدولي بولاية كيرالا بالهند، وتم الإبقاء عليه كشركة عامة محدودة. التفاصيل مستمدة من الموقع الإلكتروني لرابطة مشغلي المطارات الخاصة في الهند، والتي نشرت مقابلة مع في جي كورين، وهو مسؤول حكومي سابق ينسب إليه الفضل في فكرة جذب المغتربين الهنديين للاستثمار في هذا المشروع.
12. هذه البلدان هي غامبيا وليبيريا ومدغشقر ومالي والصومال وجنوب السودان وتوغو وزمبابوي (البنك الأفريقي للتنمية 2023).
13. لدى فرنسا ترتيب مماثل يتمثل في الاتفاقية الثنائية للضمان الاجتماعي مع تونس (منظمة العمل الدولية 2021).
14. اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتفاقية بشأن الاعتراف المتبادل بالمؤهلات الأكاديمية في الدول الأعضاء في عام 2003، لكنها واجهت صعوبات في التنفيذ بسبب الحواجز اللغوية واختلاف الأطر المرجعية وعدم وجود سياسات الهجرة الوطنية (إيبورك 2020). ويوفر البنك الدولي (2021أ) معلومات عن مشروع التعافي والنهوض بالعمالة في الاقتصاد غير الرسمي في بنغلاديش.
15. وفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، صدقت 4 بلدان أعضاء فقط على البروتوكول، أي أقل من عدد البلدان المطلوب لدخوله حيز التنفيذ وهو 15 بلداً.
16. يتمتع المهاجرون واللاجئون من اليمن وجنوب السودان والسودان وسوريا بفرص متساوية مع المواطنين المصريين في الالتحاق بالمدارس الحكومية، وفوق ذلك يتمتع اللاجئون السوريون المسجلون بحرية الالتحاق بالجامعات الحكومية. ويمكن للاجئين من إريتريا وإثيوبيا والعراق والصومال فقط الالتحاق بنظام التعليم الخاص في مصر.
17. مفوضية لأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر: https://help.unhcr.org/algeria/unhcr-in-algeria/ and https://reporting.unhcr.org/operational/operations/algeria#toc-populations.
18. https://www.acm.gov.pt/ru/-/como-posso-frequentar-um-curso-de-lingua-portuguesa-para-estrangeiros وhttps://www.acm.gov.pt/-/projeto-one-stop-shop.
19. تم استخراج البيانات من الموقع الإلكتروني data.uis.unesco.org في 20 يونيو/حزيران 2024.
20. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول مبادرة مراكز التميز للتعليم العالي في أفريقيا على الموقع الإلكتروني: https://ace.aau.org/about-ace-impact/.
21. بلغت نسبة الطلاب الوافدين كنسبة مئوية من إجمالي الملتحقين (متوسط الأعوام 2016 و2017 و2018) 1.9% في المغرب، و1.8% في مصر، و0.5% في الجزائر، مقابل متوسط عالمي بلغ 2.4% (البنك الدولي 2020).
22. كانت المادة 42 أمراً مؤقتاً للصحة العامة تم فرضه والتذرع به وقت تفشي جائحة كورونا، والذي أتاح للسلطات الأمريكية طرد المهاجرين على الحدود، بسبب مخاوف تتعلق بالصحة العامة. وكان هذا الأمر سارياً من مارس/آذار 2020 حتى انتهاء صلاحيته في مايو/أيار 2023. للمزيد من التفاصيل: https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCODE-2011-title42/html/USCODE-2011-title42-chap6A-subchapII-partG-sec265.htm.
23. للمزيد من التفاصيل: https://www.dhs.gov/news/2023/04/27/fact-sheet-us-government-announces-sweeping-new-actions-manage-regional-migration; https://www.govinfo.gov/content/pkg/USCODE-2011-title42/html/USCODE-2011-title42-chap6A-subchapII-partG-sec265.htm.
24. تم إلغاء المواد أرقام 81 و88 و89 من قانون الهجرة في البرتغال رقم 59/2017 بموجب مرسوم صدر في 3 يونيو/حزيران عام 2024.
25. المادة "60د" من قانون الإقامة في ألمانيا: https://www.gesetze-im-internet.de/aufenthg_2004/__60d.html.
26. لا تزال أحجام قطع الأراضي الصغيرة ومحدودية القدرة على الحصول على القروض والمستلزمات الزراعية والنفاذ إلى الأسواق تحد من تحقيق اللاجئين لكامل قدراتهم الإنتاجية (أتمانوف وهوغيفين وريس 2024).
27. أكثر من مليون في القارة (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 2022).

المراجع

AfDB (African Development Bank). 2023. "Project Appraisal Report: Streamlining Diaspora Engagement to Catalyze Private Investments & Entrepreneurship for Enhanced Resilience (SDE4R)." AfDB, Abidjan, Côte d'Ivoire. https://www.afdb.org/en/documents/multinational-streamlining-diaspora-engagement-catalyze-private-investments-entrepreneurship-enhanced-resilience-sde4r-project-appraisal-report.

Andersson, H. 2020. "Ethnic Enclaves, Self-Employment, and the Economic Performance of Refugees: Evidence from a Swedish Dispersal Policy." *International Migration Review* 55 (1): 58–83.

Atamanov, A., J. Hoogeveen, and B. Reese. 2024. "The Costs Come before the Benefits." Policy Research Working Paper 10679, World Bank, Washington, DC.

Bah, T., C. Batista, F. Gubert, and D. McKenzie. 2023. "Can Information and Alternatives to Irregular Migration Reduce 'Backway' Migration from The Gambia?" *Journal of Development Economics* 165: 103153. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2023.103153.

Baird, S., D. McKenzie, and B. Özler. 2018. "The Effects of Cash Transfers on Adult Labor Market Outcomes." *IZA Journal of Development and Migration* 8: 1–20.

BAMF (Bundesamt für Migration und Flüchtlinge, Federal Office for Migration and Refugees, Germany). 2022. "Initial Distribution of Asylum-Seekers (EASY)." Asylum and Refugee Protection. BAMF, Nuremberg, Germany. https://www.bamf.de/EN/Themen/AsylFluechtlings schutz/AblaufAsylverfahrens/Erstverteilung/erstver teilung-node.html.

Bansak, K., J. Ferwerda, J. Hainmueller, A. Dillon, D. Hangartner, D. Lawrence, and J. Weinstein. 2018. "Improving Refugee Integration through Data-Driven Algorithmic Assignment." *Science* 359 (6373): 325–29.

Bazzi, S., L. Cameron, S. G. Schaner, and F. Witoelar. 2021. "Information, Intermediaries, and International Migration." Working Paper No. 29588, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. https://doi.org/10.3386/w29588.

Betts, A., I. Chaara, N. Omata, and O. Sterck. 2019. "Refugee Economies in Uganda: What Difference Does the Self-Reliance Model Make?" Refugee Studies Centre, University of Oxford, UK.

Bloemraad, I., V. M. Esses, W. Kymlicka, and Y. Y. Zhou. 2023. "Unpacking Immigrant Integration: Concepts, Mechanisms, and Context." Background paper for *World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societie*s. World Bank, Washington, DC.

Cha'ngom, N. 2024. "Effectiveness of Mass Regularization Policies in South Africa: Evidence from the Dispensation of Zimbabwean Project (DZP)." Background paper prepared for this report. World Bank, Washington, DC.

Clemens, M., C. Huang, and J. Graham. 2018. "The Economic and Fiscal Effects of Granting Refugees Formal Labor Market Access." Working Paper 496, Center for Global Development, Washington, DC.

Clement, V., K. K. Rigaud, A. de Sherbinin, B. Jones, S. Adamo, J. Schewe, N. Sadiq, and E. Shabahat. 2021. *Groundswell Part 2: Acting on Internal Climate Migration*. Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/36248.

de Brauw, A., B. Kramer, and M. Murphy. 2021. "Migration, Labor and Women's Empowerment: Evidence from an Agricultural Value Chain in Bangladesh." *World Development* 142: 105445.

Do, Q.-T., A. Levchenko, S. Sotelo, and R. D. Zarate. 2024. "Population Aging and Immigration." Background paper prepared for this report. World Bank, Washington, DC.

Eckert, F., M. Hejlesen, and C. Walsh. 2022. "The Return to Big-City Experience: Evidence from Refugees in Denmark." *Journal of Urban Economics* 130: 103454. https://doi.org/10.1016/j.jue.2022.103454.

European Migration Network. 2014. "Synthesis Report—Migrant Access to Social Security and Healthcare: Policies and Practice." European Migration Network, European Commission, Brussels, Belgium. https://emn.ie/files/p_201407070444042014_synthesis_report_migrant_access_to_social_security.pdf.

European Union. 2023. "SMEs and Skills Shortages." European Union, Brussels, Belgium. https://europa.eu/eurobarometer/surveys/detail/2961.

Fabbri, C., H. Stöckl, K. Jones, H. Cook, C. Galez-Davis, N. Grant, Y. Lo, and C. Zimmerman. 2023. "Labor Recruitment and Human Trafficking: Analysis of a Global Trafficking Survivor Database." *International Migration Review* 57 (2): 629–51.

Fernando, N., and N. Singh. Forthcoming. "Regulation by Reputation? Intermediaries, Labor Abuses, and International Migration." *Review of Economics and Statistics*.

FSB (Financial Stability Board). 2023. *G20 Roadmap for Enhancing Cross-border Payments*. Consolidated Progress Report for 2023. Basel, Switzerland: FSB. https://www.fsb.org/wp-content/uploads/P091023-2.pdf.

GCA (Global Center on Adaptation). 2024. "Rapid Climate Risk Assessment: Djibouti City, Djibouti." GCA, Rotterdam, Netherlands.

Ginn, T., and H. Dempster. 2024. "Will the Window for Host Communities and Refugees Survive 'SimplifIDA'?" Center for Global Development, Washington, DC. https://www.cgdev.org/blog/will-window-host-communities-and-refugees-survive-simplifida.

Government of Italy, Ministry of Labor and Social Policies. 2023. *Implementation Modalities for Vocational and Civil-Linguistic Training Programs and Criteria for Their Evaluation*. Rome: Government of Italy. https://www.lavoro.gov.it/temi-e-priorita-immigrazione/focus/linee-guida-programmi-di-formazione-professionale-civico.

Holzmann, R. 2016. "Bilateral Social Security Agreements and Pensions Portability: A Study of Four Migrant Corridors between EU and Non-EU Countries." *International Social Security Review* 69 (3–4): 109–30.

Ibourk, A. 2020. "Exploring the Potential for Skills Partnerships on Migration in West Africa and Sahel." International Labour Organization, Geneva.

IFC (International Finance Corporation). 2024. "The Kakuma Kalobeyei Challenge Fund." IFC, Washington, DC. https://kkcfke.org/.

ILO (International Labour Organization). 2021. "Extending Social Protection to Migrant Workers, Refugees and Their Families: A Guide for Policymakers and Practitioners." ILO, Geneva.

ILO and IOM (International Labour Organization and International Organization for Migration). 2019. "Tool for the Assessment of Bilateral Labour Migration Agreements: Pilot-Tested in the African Region." ILO/IOM Project Towards Comprehensive Global Guidance on Developing and Implementing Bilateral Labour Migration Arrangements (BLMAs): Unpacking Key Obstacles to Implementation in the African Region. ILO, Geneva. https://www.ilo.org/publications/tool-assessment-bilateral-labour-migration-agreements-pilot-tested-african.

IOM (International Organization for Migration). 2016. *Migration Information Centre Opens in Ghana's Brong Ahafo Region*. Geneva: IOM. https://www.iom.int/news/migration-information-centre-opens-ghanas-brong-ahafo-region.

IOM (International Organization for Migration). 2019. *10,000 Ghanaian Youth Learn about Pitfalls of Irregular Migration*. Geneva: IOM. https://www.iom.int/news/10000-ghanaian-youth-learn-about-pitfalls-irregular-migration.

IOM (International Organization for Migration). 2024. *Africa Migration Report*. 2nd ed. Geneva: IOM. https://publications.iom.int/books/africa-migration-report-second-edition.

Leighton, M. 2024. "Overview of Methods of Collaboration on African Migration beyond the Continent." Background paper prepared for this report. World Bank, Washington, DC.

Maitra, P., and S. Mani. 2017. "Learning and Earning: Evidence from a Randomized Evaluation in India." *Labour Economics* 45: 116–30.

Mobarak, A. M., I. Sharif, and M. Shrestha. 2023. "Returns to International Migration: Evidence from a Bangladesh-Malaysia Visa Lottery." *American Economic Journal: Applied Economics* 15 (4): 353–88. https://doi.org/10.1257/app.20220258.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2022. *International Migration Outlook*. 46th ed. Paris: OECD. https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/30fe16d2-en.pdf?expires=1718824593&id=id&accname=ocid195787&checksum=E43062F81A69E543CC306E9265A601B.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2023. "Health at a Glance 2023: OECD Indicators." OECD, Paris. https://www.oecd-ilibrary.org/content/publication/7a7afb35-en.

Ratha, D., V. Candra, E. Kim, S. Plaza, and W. Shaw. 2023. "Migration and Development Brief 39: Leveraging Diaspora Finances for Private Capital Mobilization." World Bank, Washington, DC.

RCCC (Red Cross Climate Center). 2023. "Climate Crisis and Conflict Push More People to Drought-Stricken Djibouti." RCCC, The Hague, Netherlands.

Rossiasco, P., and P. de Narváez. 2023. "Adapting Public Policies in Responses to an Unprecedented Influx of Refugees and Migrants: Colombia Case Study of Migration from Venezuela." Background paper for *World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies*. World Bank, Washington, DC.

Sarzin, Z., and O. Nsababera. 2024. "Forced Displacement: A Stocktaking of Evidence." Background paper prepared for this report. World Bank, Washington, DC.

Shrestha, M. 2020. "'Get Rich or Die Tryin': Perceived Earnings, Perceived Mortality Rates, and Migration Decisions of Potential Work Migrants from Nepal." *World Bank Economic Review* 34 (1): 1–27. https://doi.org/10.1093/wber/lhz023.

Signorelli, S. 2024. "Do Skilled Migrants Compete with Native Workers? Analysis of a Selective Immigration Policy." *Journal of Human Resources* 59 (5): 0922-12535R3. https://doi.org/10.3368/jhr.0922-12535R3.

Soto-Mayor, G. 2024. "Libya, Tunisia, and Niger as Case Studies for Counter-Productive Anti-Migration Policies." Middle East Institute, Washington, DC.

Svensson, J. 2000. "Foreign Aid and Rent-Seeking." *Journal of International Economics* 51 (2): 437–61.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2022. *Global Report*. Geneva: UNHCR.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2024. "UNHCR Response to Media Inquiries Related to the UK-Rwanda Asylum Partnership." UNHCR, Geneva. https://www.unhcr.org/africa/news/press-releases/unhcr-response-media-inquiries-related-uk-rwanda-asylum-partnership#:~:text=UNHCR%20has%20been%20consistently%20clear,decisions%20and%20for%20protecting%20refugees.

United Nations. 2021. "Tunisia and Libya: UN Experts Condemn Collective Expulsion and Deplorable Living Conditions of Migrants." United Nations, New York. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/11/tunisia-and-libya-un-experts-condemn-collective-expulsion-and-deplorable#:~:text=UN%20human%20rights%20experts*%20today,to%20dangerous%20conditions%20in%20Libya.

United Nations. 2022. "Common Situational Analysis—Education and Health Services for Migrants and Refugees in Egypt." Joint Platform for Migrants and Refugees in Egypt, United Nations, Cairo, Egypt.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2015. "The Role of Recruitment Fees and Abusive and Fraudulent Recruitment Practices of Recruitment Agencies in Trafficking in Persons." UNODC, Vienna, Austria.

US BLS (US Bureau of Labor Statistics). 2024. "Employment Projections 2022–32." US BLS, Washington, DC. https://www.bls.gov/emp/tables/fastest-growing-occupations.htm.

US Embassy in Algeria. 2023. "2023 Trafficking in Persons Report: Algeria." US Embassy in Algeria, El Biar, Algeria. https://dz.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/236/2023-Trafficking-in-Persons-Report-Algeria.pdf.

Washington Post. 2024. "With Europe's Support, North African Nations Push Migrants to the Desert." *Washington Post*, May 20. https://www.washingtonpost.com/world/interactive/2024/eu-migrant-north-africa-mediterranean/.

World Bank. 2013. "Ethiopia Economic Update II: Laying the Foundation for Achieving Middle Income Status." World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2017. *Forcibly Displaced: Toward a Development Approach Supporting Refugees, the Internally Displaced, and Their Hosts*. Washington, DC: World Bank. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0938-5.

World Bank. 2018a. *Asylum Seekers in the European Union: Building Evidence to Inform Policy Making*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2018b."Ethiopia Program-For-Results/Investment Project Financing Economic Opportunities Program." Program-for-Results Information Document Appraisal Stage Report No. PIDA 0151612, World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2018c. "Migration from Venezuela to Colombia: Short- and Medium-Term Impact and Response Strategy." World Bank, Bogotá, Colombia. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30651.

World Bank. 2020. "Internationalisation de l'enseignement supérieur dans la région Moyen-Orient Afrique du Nord." World Bank, Washington, DC. https://www.cmimarseille.org/sites/default/files/newsite/updated_french_online_tertiary_education_report_2_0.pdf.

World Bank. 2021a. "Recovery and Advancement of Informal Sector Employment." International Development Association Project Appraisal Document PAD4065. World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2021b. "Window for Host Communities and Refugees." World Bank, Washington, DC. https://ida.worldbank.org/en/replenishments/ida19-replenishment/windows-host-communities-refugees.

World Bank. 2022a. "10 Things to Know about the Window for Host Communities and Refugees." World Bank, Washington, DC. https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2022/10/28/10-things-to-know-about-the-window-for-host-communities-and-refugees.

World Bank. 2022b. “Enhancing Labor Mobility from Papua New Guinea.” International Development Association Project Appraisal Document PAD4342. World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2023a. “Harmonizing and Improving Statistics in West and Central Africa.” HISWACA—SOP 1 Project Appraisal Document PAD5154 (SADC) Regional Statistics Project Appraisal Document PAD5178. World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2023b. “SADC Regional Statistics Project Appraisal Document.” PAD5178. World Bank, Washington, DC.

World Bank. 2023c. *World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies*. Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2024. “International Mobility as a Development Strategy: Bosnia and Herzegovina Country Report.” World Bank, Washington, DC.

المراجعة البيئية

بيان المنافع البيئية

تلتزم مجموعة البنك الدولي بالحد من آثار أنشطتها على البيئة. ودعماً لهذا الالتزام، نستغل خيارات النشر الإلكتروني وتكنولوجيا الطبع عند الطلب، والموجودة في مراكز إقليمية حول العالم. وتتيح هذه المبادرات معاً تقليل مرات الطباعة وتقليص مسافات الشحن، بما يؤدي إلى الحد من استهلاك الورق، واستخدام الكيماويات، وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والنفايات.

وتلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. وتُطبَع أغلب كتبنا على ورق مُوثَّق من مجلس رعاية الغابات، وتحتوي كلها تقريبا على محتوى معاد تدويره بنسبة 50-100%. أما الألياف المعاد تدويرها في أوراق كتابنا فهي إما غير مبيضة أو مبيضة باستخدام عمليات خالية تماما من الكلور، أو خالية من الكلور المعالج، أو خالية من الكلور الأولي المعزز.

للمزيد من المعلومات عن فلسفة البنك البيئية، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:
http://www.worldbank.org/corporateresponsibility

green press INITIATIVE

يُعد البحث عن الفرص الاقتصادية والسلامة والأمن سبباً رئيسياً للهجرة في أفريقيا، ناهيك عن المصاعب البيئية. ومع ذلك لا تزال الإمكانات التي توفرها الهجرة لتوسيع سبل كسب العيش في أفريقيا غير مستغلة إلى حد كبير. جدير بالاعتبار أن المهاجرين من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء يشكلون حوالي 15% من إجمالي المهاجرين في العالم، ويقيم ثلثا هؤلاء المهاجرين داخل أفريقيا، حيث ينتقل معظمهم بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

تضم أفريقيا أيضاً ربعَ اللاجئين في العالم، الذين تستضيفهم بشكل أساسي البلدان المجاورة. وتقف أفريقيا الآن عند مفترق طرق محوري، فمع التزايد السريع في عدد الشباب الذي يعاني الركود الاقتصادي والصراع وتغير المناخ، من المتوقع أن تزداد القوى العاملة في القارة بنحو 600 مليون نسمة بحلول عام 2050، يمثلون ثلث عدد الشباب في العالم. وفي المقابل، من المتوقع أن تشهد القوى العاملة في البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل تراجعاً بنحو 200 مليون نسمة. ويمثل هذا "التباين الديموغرافي" فرصة سانحة لأفريقيا لتقوم بتعزيز أنظمة إدارة الهجرة لديها.

تحقيق إمكانات الهجرة يتطلب سياسات مدروسة لمواجهة التحديات وتعظيم الفوائد المرجوة منها لكل من البلدان الأصلية وبلدان المقصد، وكذلك للمهاجرين. والاستثمار في أنظمة الهجرة يمكن أن يدعم المهاجرين بشكل أفضل عبر مختلف مراحل الهجرة، من تطوير المهارات المطلوبة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية إلى ضمان الكرامة والسلامة في بلدان العبور أو في بلدان المقصد.

زيادة عدد مسارات الهجرة القانونية تُعد أمراً بالغ الأهمية للإثناء عن الهجرات غير الشرعية وتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة. كما تشمل الإدارة الفعالة للهجرة أيضاً تعزيز اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة وتيسير عودتهم الطوعية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وثائق ومعاهدات، على سبيل المثال الاتفاقيات الثنائية لهجرة العمالة مع بلدان المقصد. ومن شأن الدخول في هذه الاتفاقيات ككتلة موحدة أن يعزز القدرة التفاوضية لكل بلد على حدة، ويحسن ظروف المهاجرين، ويعظم الفوائد الاقتصادية المترتبة على الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تمكين اللاجئين والنازحين داخلياً ومساعدتهم في الاعتماد على أنفسهم يتطلب زيادةَ التعاون فيما بين بلدان أفريقيا.

"خلافاً للأفكار المسبقة، ووفقاً لمهمته كبنك لإعادة الإعمار والتنمية، يتبنى البنك الدولي موقفاً متفائلاً ويدعو إلى إدارة الأصول المتمثلة في الهجرة بشكل مشترك وإستراتيجي من قبل البلدان الأصلية والمضيفة. لم يعد بعيدا اليوم الذي تقدم فيه أفريقيا فرقا من العمال المهاجرين المؤهلين، الذين ينشطون في تنمية بلدان الأصلية ويساهمون بشكل فعال في النمو الاقتصادي والاستقرار في العالم".

— تيبل درام ، الوزير السابق للماليين في الخارج

"مراجعة ثاقبة للإمكانات غير المستغلة وتحديات السياسة العامة المحيطة بالهجرة الأفريقية"

— كريستيان داستمان، أستاذ الاقتصاد، كلية لندن الجامعية، ومدير مؤسسة روكوول في برلين

ISBN 978-1-4648-2211-7

SKU 212211

AFD AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

مجموعة البنك الدولي